الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي

كلية الاقتصاد – سرت

الدراسات العليا

قسم العلوم السياسية

أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول

"دراسة حالة تركيا"

إعداد

ميلاد محمد ميلاد الشاطر

بكالوريس علوم سياسية – كلية الاقتصاد

جامعة التحدي "سرت" – 1998-1999مسيحي

الأستاذ المشرف

الدكتور : فتحي محمد البعجه

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العليا الماجستير في العلوم السياسية
بتاريخ 2010/3/10مسيحي

بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد جامعة التحدي- سرت

الفصل الدراسي (ربيع 2010)

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعـــة التحـــــدي
الدراســـات العليـــا

كليـــة الاقتصـــاد
قســـم العلوم السياسية

أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول "دراسة حالة تركيا"

إعداد الطالب

ميلاد محمد ميلاد الشاطر

رقم القيـــد (015417)

لجنة الأشراف والمناقشة تتكون من :

التوقيع:

د. فتحـــي محمد البعجـة	مشرفاً ورئيساً	.....
د. الحسين العيســاوي مصباح	ممتحناً داخليـاً	.....
د. منصـــور فـــرج الشكري	ممتحناً خارجيـا	.....

أ. مجدي محمد عبدالقادر
مدير مكتب الدراسات العليا بالكلية

يعتمد/

د. علي مفتاح محمد البريشني
أمين اللجنة الشعبية لكلية الاقتصـــاد

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾

صدق الله العظيم ،،،

سورة البقرة، الآية (120)

إهـــداء

إلى أبي ... رمزاً، وقدوة

إلى والدتي .. الوفاء والخلود

إلى أصدقائي

أهدى هذا البحث

"الباحث"

شكر وتقدير

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور فتحي البعجه لقبوله الإشراف على هذه الدراسة ولما بذله من جهد في سبيل إخراج هذه الرسالة، كما أتقدم بخالص شكري إلى كل من ساهم في إنجاح هذه الدراسة، ومد لي يد العون.

" الباحث "

ملخص الدراسة

تحمل هذه الدراسة عنوان "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول دراسة حالة تركيا"، إن معظم دول العالم اليوم تتأثر في سياستها الخارجية بالعامل الخارجي والـذي يشمل تغير بنية النسق الدولي وتوزيع مراكز القوة فيه، إن السياسة الخارجية لأي دولة تنطلق من واقع معين في النسق الدولي من ناحية وإدراك صانع القرار لهذا الواقع من ناحية أخرى، وكلما كان فهمه وإدراكه لهذا الواقع كانت سياسة الخارجية أكثر توافقاً مع مصالحه وتفـادي أكبر الخسائر.

تنبع أهمية الدراسة من حقيقة أن تركيا تعتبر إحدى الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وتمتاز بثقلها الديموغرافي وموقعها الاستراتيجي، وكذلك علاقتها بالدول الغربية في ظل عضويتها بحلف شمال الأطلس، الأمر الذي يجعلها من محددات الحركة في منطقة الشرق الأوسط، كما ترجع أهمية الدراسة أيضاً في إبراز دور العامل الخارجي والمتمثل في النسـق الدولي والمتغيرات التي تحدث فيه وتأثيرها على السياسة الخارجية التركيا تجاه "إسرائيل".

إن مشكلة الدراسة تتركز في عدة تساؤلات منها هل كان لوجود الاتحـاد السـوفيتي كقوة عظمى في النظام الدولي ثنائي القطبية تأثيره على تطور العلاقات التركيا الإسـرائيلية؟ وهل كان للدول الأوربية الكبرى دور في دفع تركيا للارتباط باتفاقيات مع إسرائيل؟

ترتكز الدراسة على فرضية مفادها إن بنية النسق الدولي تقوم بالتأثير على السياسـة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل، وأن التغير في هذه البنية يؤدي إلى تغير في سياسـة تركيـا الخارجية.

وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة ثورة أتاتورك في تحديد السياسة الخارجيـة التركية، ومعرفة أسباب اعتراف تركيا بإسرائيل، وتوضيح أثر العامل الخارجي على سياسة تركيا الخارجية.

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المقارن لمعرفة التأثير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل في فترتين زمنيتين مختلفتين، (نظام دولـي ثنائي القطبية، ونظام دولي أحادي القطبية)، ومنهج دراسة الحالة، إن الحدود الزمنية ممتـدة

من سنة 1948 إعلان دولة إسرائيل حتى 1996 توقيع إتفاق بين تركيا وإسرائيل والحدود المكانية تركيا.

وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، **الفصل الأول** تحت عنوان نظرة تاريخية على تطور السياسة الخارجية التركية ويشمل مبحثين الأول يناقش ثورة أتاتورك وتحديد السياسة الخارجية، والمبحث الثاني يتناول موقف تركيا المعاصر من دولة إسرائيل، أما **الفصل الثاني** يحمل عنوان أثر العامل الخارجي على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل في الفترة من 1948-1988، ويشتمل أيضاً على مبحثين الأول سياسة تركيا اتجاه إسرائيل في الفترة الممتدة من 1948-1978، والمبحث الثاني سياسة تركيا تجاه إسرائيل في الفترة من 1979-1989، **والفصل الثالث** يحمل عنوان أثر العامل الخارجي على سياسة تركيا في الفترة من 1990-1996 ويشتمل على مبحثين الأول سياسة تركيا تجاه إسرائيل في الفترة من 1990-1993، والمبحث الثاني سياسة تركيا تجاه إسرائيل في الفترة من 1993-1996، بالإضافة إلى ذلك تحتوي الدراسة على خاتمة وقائمة المصادر والملاحق.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إن العامل الخارجي من المحددات المهمة التي تساهم في تحديد السياسة الخارجية للدول، كما أن المتغيرات الدولية المتعاقبة ساهمت في تشكيل السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل، كما أن سعي تركيا لإقامة علاقة قوية مع الدول الأوروبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حذا بتركيا نحو توثيق العلاقة مع إسرائيل، كما أن بروز الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية كقطبي النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ساهم في تشكيل توجه تركيا الخارجي تجاه إسرائيل.

المحتويـــات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
المقدمة :	1
الفصل الأول : نظرة تاريخية على تطور السياسة الخارجية التركيا	**9**
المبحث الأول : ثورة أتاتورك وتحديد السياسية الخارجية التركيا .	11
المبحث الثاني : موقف تركيا المعاصرة من دولة الإسرائيلية	33
الفصل الثاني : أثر العامل الخارجي على السياسة الخارجية التركيا تجاه "إسرائيل في الفترة من 48 – 1988	**47**
المبحث الأول:السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل في الفترة من1948ـــ1978 م	49
المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركيا تجاه "إسرائيل" في الفترة من1979– 1989م .	65
الفصل الثالث : أثر العامل الخارجي على السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل في الفترة من 1989 – 1996 م	**80**
المبحث الأول : السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل فى الفترة 1989 – 1993 .	82
المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل في الفترة من 19961993	99
الخاتمة	116
المراجع	123
الملاحق: نص الكامل للاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي (مايو 1996)	129

المقدمة

المقدمة

إن حركة التفاعل التي يشهدها النظام الدولي تتضمن مظهرين من مظاهر السلوك الدولي ، الأول يتمثل في سمة التعاون الذي تحتمه الحاجة ومقتضيات الاعتماد المتبادل ، والثاني يتجلى في النزعة الصراعية التى تفرضها أهداف السياسة الخارجية ، إن كل فاعل دولي يسعى في كل الأحوال إلي الحصول على أكبر قدر ممكن من القيم المتاحة أمامه فى معترك السياسة الدولية ، ذلك أن السياسة الدولية في جوهرها هي صراع من أجل المصالح والقيم وكسب النفوذ العالمي ، والمتتبع لحركة التفاعل الدولي يجد أن السياسة الخارجية لكل دولة تتجلى في حماية أمنها واستقلالها وتحقيق مصالحها الوطنية ومحاولة ممارسة التأثير فى البيئة الدولية الأمر الذي يترتب عليه نتائج تتمثل في مظاهر التغير التي يشهدها النظام الدولي خاصة فيما يتعلق بمراكز أو منزلة القوة. [1]

إن السياسة الخارجية للدول تتحدد بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ويعتبر النظام الدولي والمتغيرات الطارئة المتجددة عليه من أهم العوامل الخارجية المؤثرة في السلوك الخارجي للدول .ويشكل العامل الخارجي عاملاً هاماً من عوامل التأثير في سلوك الدولة في النظام الإقليمي لمجموعة الدول ، ومن ذلك قيام دول كبرى بالدعم المستمر لدولة ما أو مجموعة دول اقتصادياً وعسكرياً ، وإعدادها لتولى دور أكثر نشاطاً في داخل النظام [2] حيث يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها .

إن السياسة الخارجية لأي دولة تنطلق من واقع معين في النظام العالمي من ناحية ، وإدراك صانع القرار لهذا الواقع من ناحية أخرى ، وكلما اقترب إدراكه لهذا الواقع بكل تشابكاته وتعقيداته بالواقع الموضوعي القائم ، جاءت سياسته الخارجية أكثر توافقاً وسعى إلى استغلاله بشكل إيجابي لتحقيق مصالحه المحددة في المنطلقات الأساسية أو الثوابت المحددة دون أزمات كبيرة أو خسائر فادحة ، ومن هنا فإن الإطار الدولي أو البيئة الدولية تفرض حدوداً أعلى أو أدنى لمجال حركة الدول ، وهى حدود تتسع وتتقلص وموقع الدولة على

([1]) زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة (بيروت : دار الرواد ، 2002) ص 314 .

([2]) خليل إبراهيم الناصرى، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية (بغداد : دار الكتب، 1990) ص 61

مقياس القدرات الشاملة ، فالدول الكبرى يمكنها أن توسع من هذا السقف بشكل أكبر من قدرة الدولة المتوسطة أو الصغيرة . [1]

لقد اهتمت الدولة العثمانية بالحركة الصهيونية منذ ظهورها ، ونتيجة لذلك فقد عرض السلطان عبد الحميد مناقشة هذا الموضوع على مجلس الوزراء العثماني ، إذ تبنى الأخير مجموعة من السياسات ، أصبحت من اختصاصات وزارتي الداخلية والخارجية حيث اتبعت الأولى كل السبل ووضعت جميع العراقيل ضد دخول اليهود إلى الدولة العثمانية ، في حين كرست الثانية جهودها لإقناع الدول الكبرى بعدم تقديم أية مساندة للحركة الصهيونية ، إلا أن هذا الموقف من اليهود قد تغير منذ أن هيمن على السلطة مصطفى كمال والملقب بأتاتورك وذلك في 29 أكتوبر 1923 .[2]

ومنذ لحظة تسلمه السلطة حتى وفاته سنة 1938 وضع أتاتورك نصب عينيه مهمة تحديد طبيعة الشعب التركى ، وبالتالي طبيعة الدولة التركية ، وكان دقيق الرؤية للقيم والمبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها هذه الدولة ، وينبغي أن تكون مستقلة حديثة ، صناعية ، أوروبية التوجه ، علمانية. [3]

لقد تأسست سياسة تركيا الخارجية وعلاقتها بالدول الأخرى على جملة من المحددات الدولية والإقليمية ، أهمها العامل الجيوبولتيكى ، فقد ظل التهديد السوفيتى قائما فترة طويلة، فتركيا لها حدود مع الاتحاد السوفيتي تبلغ 610 كيلو متر ، كما تشرف على مضيق البسفور والدرنديل اللذين يقعان في المياه الإقليمية التركية ، ويمثلان المنفذ البحري الوحيد إلى المياه الدافئة للاتحاد السوفيتي .

وبالإضافة إلى جملة التهديدات الإقليمية الأخرى التي تشكل عوامل ضغط على تركيا من الناحية التاريخية من خلال علاقتها مع اليونان وقبرص ومع دول الجوار الجغرافي مثل إيران والعراق وسوريا ، إلا أن التهديد الخارجي كان أكثر خطورة على أمن تركيا واستقرارها وظل يتمثل في الاتحاد السوفيتي السابق الذي شكل السبب المباشر لسياسة تركيا الأمنية

---

(1) عماد جاد، السياسة الخارجية المصرية والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، 1999، ص95.

(2)أحمد نوري النعيمي، "تركيا والصراع العربي الصهيوني"، مجلة الدراسات العليا، السنة الثانية، العدد الرابع، خريف 1997، طرابلس، ليبيا، ص150.

(3) فليب روبنس, تركيا والشرق الاوسط,ترجمة ميخائيل نجم الخورى ,(قبرص دار قرطبة للنشر والأبحاث,1993 م) ص 10

الخارجية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي تحـــددت بتوجههـــا إلـــى الغـــرب والتحالف الأمني والاقتصادي معه.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظلت تركيا معنية إلى أبعد مدى بالتوسع السوفيتي الذي بدأ وكأنه يهدد السيادة التركية مباشرة . وعندما وضع الاتحاد السوفيتى حداً لميثاق عدم الاعتداء السوفيتى – التركى، آثار من ثم مطالب إقليمية فى شمال شرقي الأناضول وطالب باشـــراف مشترك على المضايق التركية [1], ومع ازدياد التهديدات السوفيتية والسعي لمد نفوذ في منطقة الشرق الأوسط وحرصا من تركيا على أمنها الخاص وحاجتها إلى التضـــامن مـــع الغـــرب وخاصة مع الولايات المتحدة ، تقدمت تركيا بطلب للانضمام لحلف شمال الأطلنطي "النـــاتو" وقد وافق مجلس حلف شمال الأطلنطي في 21 سبتمبر 1951 على انضمام تركيا إلى الحلف وفى 18 فبراير عام 1952 نفذ البروتوكول الخاص بانضمام تركيا إلى الحلف ، وهذا حـــدد التفكير الإستراتيجي لدى جيل من القادة الأتراك [2].

لقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تقيم علاقات مع " إسرائيل " ففي عام 1949 م ,اعترفـــت تركيا (بالكيان الصهيوني). وفى 16 أكتوبر من العام نفسه قامت " إسرائيل " بتعيين قنصـــل عام لها في تركيا ، وفى يونيو 1950 عقدت اتفاقية تجارية بين الطرفين ، تلاها إبرام اتفاق نقل جوى في فبراير 1951 .

إن التغيرات التي شهدها النظام الدولي خلال الفترة من عام 1991 والمتمثلة في انهيار الكتلة الشرقية وتفتت الاتحاد السوفيتي وزوال الشيوعية وكذلك سقوط سور برلين وتوحـــد ألمانيـــا واستمرار عملية الاندماج الأوربي، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وتحول البنيان العالمي من القطبية الثنائية إلى نظام انتقالي يتميز بهيمنة قطب واحد كما شهد أيضا النظام الدولي تحولات في أسسه الفكرية والأيديولوجية تتمثل في التحول المتزايد نحو اقتصاديات السوق والليبراليـــة السياسية ، وتوجهاً نحو المزيد من الاعتماد المتبادل الذي يستند إلى شبكة معقدة ومتداخلة من

---

(1) أورهان كولوغنو وآخرون، العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت 1995) ص 29 .

(2) مدنوري النعيمي، تركيا وحلفاء شمال الأطلس، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 1979)، ص257.

المصالح وثورة الاتصالات[1] انعكست كل هذه الأمور على السياسة التركية اتجاه إسرائيل فقد أتاح تغير النظام الدولي لتركيا فرصة مواتية لممارسة سياسة اكثر نشاطاً واستقلالية في الشؤون العالمية بما فيها شؤون الشرق الأوسط فإذا كان الخطر السوفيتي والمد الشيوعي قد دفع تركيا خلال الخمسينات من القرن العشرين إلى توثيق تحالفها الأمني والإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمر الذي قيد حرية حركتها على الصعيد الدولي خلال تلك الفترة فإن انتهاء هذا الخطر كان يسمح لها من الناحية النظرية في السعي لممارسة سياسة خارجية أكثر نشاطاً .

وسيحاول البحث من خلال هذه الدراسة توضيح معالم السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل وعرض طبيعة المتغيرات الدولية التي أثرت على شكل وطبيعة هذه العلاقة الثنائية بينهما .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من حقيقة أساسية مؤداها أن تركيا تشكل إحدى الدول الرئيسية التي تجاور الوطن العربى وتمتاز بثقلها الديموغرافى وموقعها الإستراتيجي وقوة علاقاتها بالغرب خاصة فى ظل عضويتها بحلف شمال الأطلسي ، مما يجعلها من محددات الحركة في النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ، كما ترجع أهمية الدراسة في إبراز دور النظام الدولي والمتغيرات الدولية وتأثيرها على السياسة الخارجية لتركيا اتجاه " إسرائيل " والمنطقة العربية، كما أن التغيرات المتسارعة التي شهدها النظام الدولي وتأثيره على السياسات الخارجية للدول أثارت التكهنات حول مستقبل السياسة العالمية فالبعض تحدث بتفاؤل عن نظام عالمي جديد يوفر فرصا ويفرض تحديات للسياسات الخارجية لدول العالم ، في حين توقع البعض أن هذه التغيرات الدولية ستؤدي إلي إثارة الصراعات، السياسية والعرقية والدينية، مما سيؤدى إلى حالة من عدم الاستقرار فى العالم .

مشكلة الدراسة :

تتركز مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

---

[1] بدر عبدالعاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2003)، ص58.

هل كان لوجود الاتحاد السوفيتي كقوة مؤثرة في النظام الدولي ثنائي القطبية تأثيره على تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في تلك الفترة ؟ بمعنى هل أدى تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى تتحكم في النظام الدولي إلى تطور العلاقات التركية الإسرائيلية لتصل إلى توقيع تحالف عسكري وأمنى بينهما ؟

وما هي أسباب ارتباط تركيا باتفاقيات مع إسرائيل ؟ وهل كان للدول الكبرى دور في دفع تركيا للارتباط باتفاقيات مع إسرائيل ؟

فرضية البحث :

إن بنية النسق الدولي تقوم بالتأثير على السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل وأن التغير في هذه البنية يؤدي لحدوث تغير في سياسة تركيا الخارجية ، وإنه من الصعب فهم السياسة الخارجية لتركيا في ضوء مقدرات وموارد القوة التي تمتلكها فقط وإنما أيضاً في ضوء معرفة النسق الدولي وتوزيع عناصر القوة داخلة، وعلاقة تركيا مع القوى المهيمنة على هذا النسق، بمعنى أن التغير في النسق الدولي يُنتج تغير في سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل.

أهداف الدراسة :

1- معرفة مدى مساهمة ثورة أتاتورك فى تحديد السياسة الخارجية التركية .

2- ما هي أسباب اعتراف تركيا بإسرائيل وإقامة علاقات معها.

3- توضيح أثر العامل الخارجي على السياسة الخارجية التركية .

منهجية الدراسة :-

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي التاريخي المقارن لمعرفة التأثير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل في فترتين زمنيتين مختلفتين ،(في فترة نظام عالمي ثنائي القطبية , وفترة نظام عالمي أحادى القطبية) .ومنهج دراسة الحالة بقصد التركيز على ظاهرة معينة وهي السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل سعياً وراء الوصول إلى تعميمات بشان الظاهرة محل الدراسة.

حدود الدراسة:-

الحدود الزمنية : تناولت هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1948 باعتبارها سنة الإعلان الرسمي لدولة إسرائيل ,حتى سنة 1996 م والتي تم فيها تمتين التعاون التركي الإسرائيلي بتوقيع معاهدة الدفاع المشترك مع الاستشهاد ببعض الفترات التاريخية السابقة.

الحدود المكانية : تركيا .

التعريفات الإجرائية :

1-**المتغيرات الدولية** : يقصد بها كل التحولات في بنية النظام الدولي كانتقاله من نظام متعدد الأقطاب إلى ثنائي القطبية، ومن نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية.

2- **السياسة الخارجية التركية** : هى كل عمل رسمى يقوم به مسئولوها خارج حدودها لتحقيق أهدافها ومصالحها .

محتويات الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى:-

المقدمة وتتضمن التعريف بمشكلة الدراسة,والمنهج المتبع, وتناول الباحث موضوع الدراسة من خلال ثلاث فصول .

الفصل الأول نظرة تاريخية على تطور السياسة الخارجية التركية تناول في المبحث الأول ثورة أتاتورك وتحديد السياسة الخارجية التركية. أما المبحث الثاني فقد تناول موقف تركيا المعاصرة من إسرائيل. وتناول **الفصل الثاني** أثر العامل الخارجي على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل في الفترة مابين(1945-1988) حيث تناول المبحث الأول سياسة تركيا اتجاه إسرائيل في الفترة مابين(1948-1978) , فشهدت سنة 1948 إعلان نشأة دولة إسرائيل وفي سنة 1977 كانت زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل، والمبحث الثاني تناول سياسة تركيا تجاه إسرائيل في الفترة ما بين(1979-1989), حيث أتاحت عملية السلام بين مصر وإسرائيل مجال أوسع ومبرر لتركيا بحيث لا تخفى أية علاقة مع إسرائيل بعد هذا الحدث في بداية هذه الفترة أما عام 1988 فهو الذي شهد بداية انهيار الإتحاد السوفيتي السابق ومسالة الضعف التي مر بها،

والفصل الثالث, اهتم بدراسة أثر العامل الخارجي على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسـرائيل في الفترة (1990-1996) حيث شهدت هذه الفترة انهيار الإتحاد السوفيتي "السابق" وتغيـر بنيه النسق الدولي وتغير مراكز القوى أيضاً انطلاق عملية السلام في مدريد وانتهـت عـام 1996 والذي تم توقيع معاهدة الدفاع المشترك بين تركيا وإسرائيل، تنـاول المبحـث الأول سياسة تركيا اتجاه إسرائيل في الفترة1990حتى1993 وتناول المبحث الثاني سياسـة تركيـا الخارجية تجاه إسرائيل في الفترة ما بين (1994-1996) .

وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت النتائج التي توصل إليها الباحث والمتعلقة بفرضـية الدراسة.

الفصل الأول

نظره تاريخية على تطور السياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: ثورة أتاتورك وتحديد السياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني: موقف تركيا المعاصرة من دولة إسرائيـــــل

الفصل الأول

نظره تاريخية على تطور السياسة الخارجية التركية

إن إدراك الظروف التاريخية لتأسيس الجمهورية التركية عام 1923 مدخل مهم للغاية لفهم الخط الأساسي لحركة النظام سواء في الداخل أو الخارج، كما أن ولادة هذه الجمهورية جاءت في ظروف دولية ساهمت في انتهاج سياسة خارجية وداخلية محددة، فدخول تركيا الحرب العالمية الأولى ، ووقوف العرب ضد القوات التركية وكذلك تفكك السلطنة العثمانية عام 1918 ، والتي كاد يضيع معها ما تبقى من أرض تركيا في الأناضول في اتفاقية سيفر 1920، وتقاسم الدولة المنتصرة(فرنسا و انكلترا وايطاليا واليونان) جنوب تركيا وغربها ، وفى معاهدة لوزان 1923 كانت بمثابة الانبعاث بعد الموت التي تم من خلالها إعادة شمل الدولة ووضع حدود تركيا كما هي الآن ، كل هذه الأمور يجب دراستها لكي نفهم الأسس التي بنيت عليها هذه الدولة والسياسة التي تنتهجها خارجياً على وجه التحديد وبالذات تجاه إسرائيل.

وعليه قسم الباحث هذا الفصل إلى مبحثين الأول : مناقشة الظروف التاريخية التي نشأت فيها الجمهورية التركية إضافة إلى إيضاح مدى تأثر أتاتورك بالغرب والحضارة الغربية عموماً ، والمبحث الثاني : مناقشة مسألة الاعتراف التركي " بإسرائيل " وبيان أهم أسبابه .

المبحث الأول : ثورة أتاتورك وتحديد السياسة الخارجية التركية:

اندلعت الحرب العالمية الأولى عام 1914م ، وأعلنت الإمبراطورية المجرية الحرب ضد صربيا بتاريخ 1914/7/28 ، وتبعاً للتحالفات القائمة آنذاك انضم إلى الحرب في بدايتها أعضاء كل من الحلف الثلاثي وتشمل "ألمانيا والنمسا وإيطاليا"، والوفاق الثلاثي وتضم "انجلترا فرنسا وروسيا" ومع امتداد فترة الحرب واتساع نطاقها انضمت إليها دول أخرى واتخذت الطابع العالمي قبل نهاية عام 1914 ، فقد دخلت اليابان الحرب ضد ألمانيا بتاريخ 1914/8/23 ، وفى الأول من شهر نوفمبر من العام نفسه دخلت تركيا لصالح دول الحلف الثلاثي ، كما تبعتها بلغاريا أيضا في العام 1915 ، فأصبحت الحرب تجرى بين دول الحلف: ألمانيا، النمسا، المجر، بلغاريا إيطاليا، تركيا، ودول الوفاق، بريطانيا، فرنسا، روسيا واليابان، واليونان، والصين[1].

وإلى جانب هذه الدول المشاركة في الحرب أصبحت الدول الواقعة في مستعمرات الدول المتحاربة أطرافاً تابعة بصورة تلقائية في هذه الحرب ، وانتهت هذه الحرب عام 1918 وانهزمت الدول المتحالفة مع ألمانيا وبلغاريا 1918/11/29 ، تركيا 1918/10/30 .، النمسا 1918/11/3 أما ألمانيا فقد أعلنت استسلامها ووقعت الهدنة بتاريخ 1918/11/11. وهكذا انتهت الحرب وتم فرض شروط قاسية على القوى المهزومة في مؤتمر السلم بباريس.

وكان من أهم نتائج الحرب تفكك الإمبراطورية العثمانية وسيطرة الدول المنتصرة على كل المناطق التي كانت تحت سيطرتها . [2]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العرب في بعض المناطق وقفوا مع بريطانيا وفرنسا ضد تركيا وذلك في فترة الحرب بعد ما تم إعطاء وعد للعرب بمنحهم الاستقلال ، وفى أثناء الثورة العربية عام 1916م حدثت بعض المشاكل في العلاقات بين العرب والأتراك ، إذ قامت القبائل البدوية من العرب بقتل مجموعة من الجنود الأتراك على جهة فلسطين وقد أدى هذا من جانب الأتراك إلى جانب عوامل داخلية أخرى ، إلى بروز الشعور القومي عندهم.

---

[1] زايد عبد الله مصباح ، السياسةالدولية بين النظرية والممارسة , مرجع سبق ذكره ، ص 317 .

[2] نفس المرجع السابق ،ص 320 .

كل هذه الأمور أدت إلى انهيار الدولة العثمانية في فلسطين,إذ تحرك الانجليز للسيطرة عليها، ومن ثم احتلال جنوب تركيا من قبل الجيوش البريطانية .

إن نخبة عالية من الضباط العسكريين الذي حكموا تركيا بعد عام 1922 لم ينسوا ما فعله العرب بهم ولم يعفو العرب من مسؤوليتهم في ثورتهم لعام 1916 وهذا يعنى أن الأتراك قد شعروا أن العرب قد خانوهم بسبب ثورتهم ضد الحكم العثماني ، وقد أدى ذلك إلى شعور الكراهية , للعرب من ناحية, ومن ناحية أخرى لأن المنطقة العربية فقيرة ومتخلفة ويجب الانطلاق نحو ما أسماه أتاتورك(بالحضارة الغربية) وأكثر من ذلك ستكون الجمهورية دولة قومية فالروابط مع الدول المجاورة الشرق أوسطية لتركيا تذكرها بالأيام العثمانية .

انتهت الحرب العالمية الأولى وفقدت الدولة العثمانية كثيراً من أرضها وكان هناك احتمال بتجزئة آسيا الصغرى بين الدول الحليفة ، وتم احتلال الآستانة وميـاه المضيق ، والمناطق الشمالية والوسطى مما دفع الأقليات الأرمينية والرومية بارتكاب فظائع بشعة ضد الوطنيين الأتراك الأمر الذي خلق الاضطرابات والفوضى بين الشعب التركي[1] .

لقد أخذت الفئات التركية فى كل نواحى البلاد تفكر فى وسائل الخلاص فتشكل فى(أدرنه) وحولها " جمعية تركيا " وكان رجالها متذمرين من تجزئة كيان الدولة ففكروا فى العمل على توحيد تركيا الشرقية مع تركيا الغربية وجعلها منطقة إسلامية واحدة يقوم فيها كيان باسم "جمهورية تركيا " وفى منطقة أرضروم تشكلت " جمعية الدفاع " عن الولايات الشرقية هدفها الدفاع عن حقوق أهلها المسلمين[2].

وشكل سكان البحر الأسود جمعية " حفظ الحقوق "للدفاع عن بقائها وكيانها ، وتكونت في الآستانة جمعية " اللامركزية " تستهدف الانفصال عن المراكز وأنشأت لها بعض الفروع في طربزون وظهرت محاولات لإنشاء جمعيات " تعالى الإسلام " في منطقة قونية[3] .

وفى نفس هذا الوقت الذي تشهد كل مناطق الأناضول كل هذه الحركات قامت اليونان باحتلال أزمير في 15 مايو 1919 بالاتفاق والتعاون مع الحلفاء وارتكاب المجازر

---

(1) الصفصافى أحمد المرسى ، أوراق تركية حول الثقافة والحضارة، الكتاب الأول: التاريخ والسياسة ، الجزء الثاني (القاهرة: دار جواد الشريف للنشر، 2002) ص5.

(2) نفس المرجع السابق .ص6

(3) وليد رضوان ,العلاقات العربية التركية ،(بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر, 2006),ص24.

فيها مما أثار حفظية الأتراك بشتى طوائفهم ، فبدأت العصابات في العمل وخاصة مجاهدى " باشى بوزق" تحت قيادة (الحداد)أفه محمد ديدروك وسرعان ما التحقت بهذه العصابات قوات نظامية على رأسها ضباط من هيئة أركان الحرب[1].

وفي هذا المبحث تم تناول الموضوع من خلال عنصرين:-

أولاً- ثورة أتاتورك وإعلان الدولة التركية.

ثانياً- تحديد السياسة الخارجية التركية.

أولاً: ثورة أتاتورك وإعلان الدولة التركية :-

مرت هذه المرحلة بفترتين أو مرحلتين وهما مرحلة الإعداد لإعلان الجمهورية ومرحلة إعلان الجمهورية وما بعدها.

(1)- مرحلة الإعداد لإعلان الجمهورية:-

لم يتم إعلان الجمهورية دفعة واحدة في تركيا وإنما مر بعدة حركات ومعارك تمثلت في الآتي :-

أ-الحركة الوطنية بالأناضول :

هيأت الدول الحليفة بنفسها الفرصة للرجل الذي قدر له أن ينشئ تركية الحديثة(مصطفى كمال الدين أتاتورك) ، حيث طلبت من حكومة "فريد باشا" إقرار النظام والأمن في الأناضول ولو اقتضى ذلك اللجوء إلى السلاح فكلفت (مصطفى كمال) للقيام بذلك وهو المتمرس بالحرب والذي خاض العديد من المعارك ، فى فلسطين وضواحى حلب فى الحرب العالمية الأولى.

كان أول عمل قام به مصطفى كمال بعد وصوله إلى(طامسون) في 19 مايو سنة 1919م اتصاله بقادة الجيش والولاة ، حيث دعاهم إلى التفكير في معالجة الأمور والعمل على إنشاء منظمة وطنية تبث فكرة النضال , وفى 21 يونيه 1919 وجه الدعوة لعقد مؤتمر تركي

---

[1] نفس المرجع السابق، ص26

عام في سيواس " وقبل أن يتمكن هذا المؤتمر من الانعقاد افتتح مصطفى كمال مؤتمر أرضروم فى 23 يوليو *وانتخب مصطفى كمال لرئاسة هذا المؤتمر [1]

وفى 7 أغسطس أصدر هذا المؤتمر بعض القرارات كان أهمها قرار يدعو إلى المحافظة على سلامة الوطن ، وأن جميع أجزائه كل لا يتجزأ ويدعو الأمة إلى الكفاح ورفض الوصاية والامتيازات الطائفية . [2]

وبالرغم من أن القرارات ذات أهمية ، وأسبغت على الحركة صفة قومية ، إلا أنه كان يعد مؤتمراً محلياً لأنه عقد في الولايات الشرقية وبدعوة من جمعية محلية.

ومن هنا فكر مصطفى كمال في أن يخطو خطوة ثانية فيعقد مؤتمراً عاماً في (سيواس) فى 4 سبتمبر 1919 برئاسته وقد حضر مندوبون عن جميع الأناضول وأكد هذا المؤتمر على الوحدة الوطنية ، للبلاد وعلى زعامة مصطفى كمال للحركة الوطنية ، هذا الأمر زاد من خوف وقلق العاصمة ودفع بالصدر الأعظم(فريد باشا) أن يأمر مصطفى كمال بالعودة إلى استنبول ولكن مصطفى كمال كان قد بسط نفوذه في معظم أجزاء " الأناضول " وبعدها سقطت حكومة فريد باشا[3].

وفى 28 يناير 1920 أبلغ القائد الانجليزي العام باسم الحلفاء مذكرة احتجاج لوزارة "على رضا" على ما يقع فى الأناضول من أعمال تحمل طابع الإعداد لحرب عصابات ضد جيوش الحلفاء وقد حاول مصطفى كمال حمل الوزارة على عدم الخضوع للمذكرة ولكن الحلفاء مارسوا ضغوطهم حتى أجبروه على الاستقالة في 7 مارس 1920 م، ثم قام فريد باشا الذي تولى الصدارة من جديد في 5 ابريل 1920 إصدار حكم الإعدام عن طريق مجلس حربي استثنائي على مصطفى كمال" وبعض أعوانه ، فما كان من مصطفى كمال إلا أن أرسل احتجاجاً شديد اللهجة الى مندوبي الحلفاء ومجالس الدول الكبرى يندد بالاحتلال، وفى نفس الوقت دعا النواب الذين نجوا من الاعتقال بالقدوم الى "أنقره" وبعد ذلك تم انتخابه رئيساً للجمعية الوطنية الكبرى . [1]

---

[1] الصفصافى أحمد المرسى ، مرجع سبق ذكره، ص 8 .

[2] وليد رضوان ,العلاقات العربية التركية ،مرجع سبق ذكره , ص30.

*وهو اليوم الذى اعتبر منذ ذلك الحين عيد تركيا الوطنى

[3] الصفصافي أحمد المرسي، مرجع سبق ذكره، ص9.

ب – معاهدة سيفر:

اضطر فريد باشا أن يقبل فى 10 أغسطس 1920 توقيع معاهدة سيفر بعد أن هـدد الحلفاء بإخراج تركيا من أوربا كلها إذا ما أعلن رفضه للمعاهـدة، وفـى الواقـع إن هـذه المعاهدة كانت تعني(لو نفذت) ليس القضاء على الإمبراطورية العثمانية فحسب بل كانـت تعنى منح أزمير والأقسام الداخلية التابعة لها استقلالاً داخلياً ، وأن تصـبح أرمينيـا دولـة مستقلة، وتضم (تزاقية) إلى اليونان، ويخضع مضيق البسفور والدردنيل لرقابة لجنـة دوليـة وفى نفس الوقت ثم الاتفاق بين الحلفاء على أن تعطى قليليقية ومردستان الجنوبية لفرنسـا ، وأن يعطي الأناضول الجنوبي إلى ايطاليا [1] .

إن هذه الاتفاقية قطعت تركيا وقسمتها إلى أجزاء متعددة، وكانت هذه المعاهدة سلاحاً قوياً فى يد مصطفى كمال في الحملة على (الآستانة) وحكومتها وتأكيد يقينه بسوء مصير الدولـة على أيديهم .

ج–موقعة سقارية :

فى 23 مارس زحفت القوات اليونانية إلى عدة مناطق تركية " اسكي شهير واقيـون وقرة حصار" وتعتبر كل منها مرا كز هامة من مراكز انتقاء الخطوط الحديثة .

واصلت القوات اليونانية تقدمها من الجنوب إلى الشمال وخاضت العديد من المعارك ولكن رغم الانتصارات التي حققتها فى الجنوب الا أن الشمال كان بعكس ذلـك ،فتعرضـت هـذه القوات لضربات اضطرتها للتراجع إلى المناطق الجنوبية وكان قائد القوات التركية (عصمت أينونو)، ومنذ 13 يونيو 1921 والقيادة الانجليزية تحاول التقرب من أنقرة والتفـاوض مـع مصطفى كمال، وكذلك حدثت نفس هذه المحاولات من فرنسا وإيطاليا.

وفى 10 يوليو 1921 عاد اليونانيون إلى الهجوم مرة أخرى وكان زحفهم هذه المرة بقوة أكبر، وسقطت العديد من المناطق تحت سيطرتها وفى هذا الوقت كان(مصطفى كمـال)

([1]) الصفصافي أحمد المرسى، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

يحشد القوات التركية في "سقارية " وفى 24 أغسطس هاجم اليونانيين، ولكنهم اضطروا بعد قتال مرير إلى التراجع ، ثم جاء دور الهجوم التركي فكان قوياً وكان نصر "سقارية" في 13 سبمتبر سنة 1921 حيث انهزمت القوات اليونانية ولقب مصطفى كمال بعدها بـ "الغازى" من قبل الجمعية الوطنية، ومنح لقب "المشير"[1].

وبهذا قضت على أطماع اليونان في تركيا،كما أكدت دور مصطفى كمال كقائد حرب بارع حقق النصر لتركيا على اليونان .

وبعد هذا النصر تدعم موقف أنقرة داخلياً وخارجياً فقد عقدت معاهدة صلح وحسن جوار مع كل من فرنسا وأوكرانيا ،واقتراح عقد هدنة بين أنقرة وأثينا في 22 مارس 1922 ، ولكن قوة أنقرة ربطت نفسها بجلاء القوات اليونانية الكامل . [2]

وهذا يدل على الدور الناجح الذي لعبة مصطفى كمال في قيادة تركيا على أن تكون لها مكانة بين جاراتها تستطيع من خلالها التعامل معها من موقع الند، وتقوي موقفها في المفاوضات التي نتج عنها توقيع معاهدة لوزان.

د-معاهدة لوزان :

بعد إصدار مصطفى كمال أمره للقوات التركية بالاتجاه نحو الاستانة لإجلاء القوات اليونانية عن تركيا، بعث هذا الأمر القلق في نفوس الحلفاء وحملهم على التحرك وثم دعوة الأطراف إلى مؤتمر يعقد في لوزان، ووجهت الدعوة في 28 أكتوبر 1922 إلى الحكومة في أنقرة وإلى وزارة توفيق باشا وكان الهدف من هذه الدعوة هو تفريق السلطة عن الخلاقة [1].

وفى 17 نوفمبر 1922 وضع السلطان نفسه تحت الحماية الانجليزية، ولجأ إلى بارجة إنجليزية فقرر المجلس الوطني الكبير في نفس اليوم خلع السلطان وحيد الدين وتنصيب عبد الحميد خليفة له ، وصدق المجلس على ذلك في اليوم الثاني بعد أن وافقه الأخير على

---

[1] محمد طه الجاسر، تركيا ميدان صراع بين الشرق والغرب، (دمشق:دار الفكر،2002)، ص208.

[2] نفس المصدر السابق،ص210.

([1]) فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، ص 48 .

قانون إلغاء السلطنة [1] ،وقد سافرت هيئة المفاوضة إلى لوزان في 21 نوفمبر 1922 برئاسة عصمت أينونو الذي اختير لوزارة الخارجية وسافر بهذه الصفة واستمر مؤتمر لوزان ثمانية أشهر تخللها فترة توقف شهرين ، اشتدت فيها المفاوضات وأخيراً وقعت المعاهدة في 24 يوليو 1923 و ألغت كل ما ترتب على معاهدة سيفر من خضوع وتفتيت للأراضي التركية ، حيث أعادت للبلاد حريتها وقضت على مطامع اليونان في الأناضول والأرمن في الولايات الشرقية الشمالية والأكراد في الولايات الشرقية الجنوبية كما ثبتت حدود الدولة مع سوريا وقضت على المشروع الدولى للمضائق ومناطق النفوذ الأجنبي[1] ، وتعتبر معاهدة لوزان حداً فاصلاً بين دور الحركة النضالية وما جاء بعدها من اصلاحات وتغيرات إدارية واجتماعية .

وتمثل معاهدة لوزان تاريخ الولادة الثانية للدولة التركية بعد الولادة الأولى عام 1299، كما أن هذه المعاهدة وضعت أسس جديدة للجمهورية التركية .

2 - إعلان الجمهورية :

كان الأمر يجرى منذ تشكيل المجلس الوطني الكبير على أساس انتخاب أعضاء الوزارة كل على حدة من قبل المجلس، والكل مسئول أمامه، وكان رئيس المجلس بمثابة رئيس الدولة وممثلها ورئيس الوزارة أيضاً .

وبعد معاهدة لوزان أوعز مصطفى كمال أتاتورك إلي رئيس الوزارة باختلاق أزمة وزارية امتدت يومي 28 – 29 أكتوبر سنة 1923، وكان قد اقتنع بأن الوقت قد حان لإعلان الجمهورية ، ففاتح بعض المقربين في الأمر واتفقوا فيما بينهم، فوضع لائحة دستورية، وعرضها على بعض النواب وما أن أطمئن إلى الأكثرية ، حتى عرضها على المجلس، ونالت رضى الأغلبية وكان أهم بنود هذه اللائحة[3]:

1- شكل الدولة جمهورى .

2- رئيس الجمهورية يتم تعيينه من قبل المجلس الوطني .

---

[1] محمد طة الجاسر، مرجع سبق ذكره ، ص 217 .

[2] محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول،(لندن: رياض الريس للكتب والنشر،1997)، ص 17 .

[3] الصفصافي أحمد المرسى، مرجع سبق ذكره ، ص 13 .

3-رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وله أن يرأس مجلس الوزراء .

4- رئيس الجمهورية يختار رئيس الوزارة من بين أعضاء المجلس. ورئيس الوزارة يختار أعضاء وزارته من بين نواب المجلس .

ثم انتخب مصطفى كمال الزعيم بالإجماع ،وكان ذلك في 29 – 30 أكتوبر 1923 وهو بدورة اختار" عصمت أينونو" أول رئيس للوزراء في العهد الجمهوري[1] .

حاول أتاتورك وضع وتحديد أيديولوجية جديدة للدولة، فمنذ لحظة تسلمه السلطة وحتى وفاته 1938 وضع أتاتورك نصب عينيه مهمة تحديد طبيعة الدولة والشعب التركي ، فكان دقيق الرؤية للقيم والمبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها هذه الدولة. فينبغي لها أن تكون مستقلة ، حديثة ، صناعية ، أوروبية التوجه، علمانية تمتد على إقليم الأناضول، كان لابد لتركيا أن تتخلى عن فكرة إنشاء إمبراطورية فى الشرق الأوسط إذا كانت أناضولية الأساس، علمانية، وهما بدورهما شرطان للهوية الأوروبية وبالتالي، فإن المواطن التركي المثالي هو المقيم في الأناضول، القومي، الأوروبي التوجه العلماني ، الذي يشعر بأنه تركي[2].

ولذلك يطلق على الأعمال التي قام بها مصطفى أتاتورك وأعوانه في الثورة اسم "انقلابات" لأنها لم تقتصر على انقلاب عسكري لتحرير الأراضي التركية، وإنما أعقبة سلسلة من الانقلابات السياسية التي غيرت نظام الحكم وغيرت الحياة التركية وبنيتها الاجتماعية، والثقافية التي استهدفت تراثها ولغتها وملامح فكرها، وجميع هذه الانقلابات كانت تتخذ من أفكار الغرب قدوة وتحاكيها فيما تفعل، بحيث جعلت تركيا بلداً تابعاً للغرب تبعية كاملة .[3]

وقد قام أتاتورك بعد إعلان الجمهورية بعدة إجراءات ليؤكد من خلالها توجه الدولة العلماني ويلغى كل ما كان يرتبط بتوجه تركيا السابق ،ومن هذه الإجراءات:-

أ/ إلغاء الخلافة :

زاد إعلان الجمهورية من مخاوف بعض المتشككين في نوايا مصطفى كمال تجاه الخلافة، وأخذوا يعملون على تقوية هذا المركز، بل عرض البعض منهم عليهم شخصياً تقلد

---

[1] نفس المصدر السابق ،ص14.

[2] فيليب روبنس ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

[3] محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، مرجع سبق ذكره، ص127.

هذا المنصب ليبقي على وحدة العالم الإسلامي وريادته في أيدي الترك ، ولكن الزعيم كـــان ينتظر الفرصة المواتية للقضاء على هذا المنصب، وقد جاءت عند مناقشة الميزانية حيث انتقد بعض أعوانه مخصصات العائلة المالكة والخلافة، وفى جلسة 3 مارس 1924 قدموا تقريـــراً بقانون ينص على إلغاء الخلافة وإخراج العائلة العثمانية خارج البلاد وانتهي الأمر على الآتي:[1]

1- خلع الخليفة وإلغاء الخلافة

2-حرمان الخليفة وعائلته من الإقامة داخل البلاد ونزع الجنسية منهم .

3-تؤول ملكية منقولاتهم وقصورهم وممتلكاتهم إلى الدولة .

4-تزال كل الشارات المتعلقة بالخلافة من على القصور والمساجد والمباني .

ب-إلغاء وزارتي الشريعة والأوقاف :

كان إلغاء وزارتى الأوقاف والشريعة من الأشياء التي أقرها مصـــطفى كمـــال مـــع "عصمت أينونو" "وفوزي جقماق" في أزمير، وقدمت لائحتها القانونية مع لائحة إلغاء الخلافة ووافق عليها فى نفس الجلسة 3 مارس 1924 وقد احتوى القانون على النصوص التالية[1]:

1- إلغاء وزارتى الشريعة والأوقاف .

2- تشريع الأحكام المتعلقة بأمور الناس من اختصاص مجلس الأمة وحكومة الجمهورية.

3- يعين رئيس الجمهورية رئيس الشئون الدينية بناء على اقتراح رئيس الوزراء .

4- رئاسة الأمور الدينية تابعة لرئاسة الوزراء وميزانيتها ملحقة بها .

5- تتولى رئاسة الشئون الدينية إدارة جميع المساجد .

وفى 8 مايو 1924 أصدر مجلس الأمة قانوناً بمقتضاه ألغيت المحاكم الشرعية وعهد بمهامها إلى محاكم الصلح، كما تم أيضا إلغاء المدارس الدينية سنة 1930 وألغى تدريس مادة التربية الإسلامية من جميع المدارس آنذاك ،ألغى أتاتورك كذلك الحروف العربيـــة وجعـــل حروف التركية الحروف اللاتينية[2] .

---

[1] الصفصافى احمد مرسى، أوراق تركية ، مرجع سبق ذكره ، ص16

[2] محمد الطاهر الجاسر، مرجع سبق ذكره، ص129

ج- إلغاء الطرق الصوفية :

نتيجة لاستياء الفقهاء مما حدث بإلغاء الخلافة ووزارتي الأوقاف والشريعة وإلغاء التعليم الديني ونتيجة لما نسب إليهم من إثارة للشغب والدعوة للمظاهرات ضد النظام الجمهوري لم ير مصطفى كمال مفر من القضاء على الطرق الصوفية والزوايا والتكايا، ولذلك أمر بغلقها ، وحظر استخدام الألقاب الصوفية والطرق، كذلك منع ارتداء الأزياء والملابس الخاصة بالطرق الصوفية[1].

وفى 13 أكتوبر 1923 أصبحت أنقرة عاصمة الدولة ، كما تواصلت المحاكاة للغرب حيث تم اعتبار يوم الأحد يوم عطلة رسمية في كل أنحاء البلاد وذلك بحجة أنه العطلة الأسبوعية في كل الدول الأوروبية [2].

أن أهم الهزات التي زلزلت كيان المجتمع التركي هو العمل بالقانون المدني في النواحي الاجتماعية والاقتصادية واتخذ القانون المدني السويسري أساساً يحتذي به في كل المعاملات. أن التحول نحو أوروبا بما فيها من قيم ثقافية وسلوكية بدأ مع مصطفى أتاتورك وان لم تكن تجربته في كثير من نواحيها تميل إلى الأوربية في عمقها المعروف آنذاك، سياسياً واقتصادياً، لقد نظر أتاتورك إلى أوروبا على أنها النموذج مضموناً وشكلاً، فقد كان أول زعيم تركى يتبني الحضارة الأوروبية نهجاً رسمياً للدولة، حيث يقول أتاتورك "الحضارة التي يجب أن ينشئها الجيل التركى الجديد هي حضارة أوروبا شكلاً مضموناً لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية ، والحضارة الموصلة إلى القوة ،وأن جميع أمم العالم مضطرة إلى الآخذ بالحضارة الأوروبية ، لكي تؤمن لنفسها الحياة"[3]، لكن مغادرة تركيا الى أوروبا كانت تعني بالنسبة لأتاتورك ، مغادرتها الإسلام ، لقد ألغيت الإمبراطورية العثمانية ، وتكونت الدولة الجديدة تحت اسم تركيا، وأصبحت تركيا دولة علمانية تختلف عن الإسلام في نظمها الحقوقية ونمطها الاجتماعي والسياسي. إن رغبة أتاتورك في ترسيخ الانعزالية بدأ على صعيد السياسة الخارجية انطلاقاً من شعار، "سلام في العالم" لم تكن تعني إغماض العين

---

(1) هاينتس كرامر،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،تعريب فاضل جتكر ،(الرياض :دار العبيكان،2001) ص19.

(2) ميشال نوفل ،العرب والأتراك في عالم متغير ،بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993)، ص117

(3) نفس المرجع السابق، ص 119

عما يجرى خارج الحدود، بقدر ما عنت الانسحاب من العلاقات التي تحكم المجتمعات الشرقية والانفتاح على الغرب .

لقد بدت تركيا مصرة على عدم تطوير علاقاتها الشرقية، أو حتى مجرد الاهتمام بها إلا أن المشكلات الموروثة عن تفكك السلطنة العثمانية أبقت تركيا على تماس مع محيطها الجغرافي، إذا كانت هذه المشكلات تطفو على السطح من وقت لأخر، كخليفة تاريخية لبعض التطورات الأرمينية وقضية الموصل وكركوك وقضية لواء الاسكندرونة والمشكلة الفلسطينية ومشكلة المياه. وهو ما كان يردده فى مطلع القرن العشرين كل من المفكرين التركيين مثل أحمد مختار بقوله" إما أن تصبح غربيين، أما أن نهلك" وعبد الله جودت لقوله "ليس هناك حضارة أخرى، الحضارة تعني الحضارة الأوروبية[1]، وفى تلك الفترة المضطربة من حياة الدولة العثمانية التى وصلت الى مرحلة كبيرة من الانحطاط الفكرى والروحي والشعور بمركب النقص أمام الغرب الناهض فى الميادين الصناعية والاقتصادية والتجارية والعسكرية، والى مرحلة كبيرة من الضعف وكثرة الديون، نشأت "المسألة الشرقية" بعد أن أطلق قيصر روسيا على الدولة العثمانية صفة "الرجل المريض" حيث سعت الدول الغربية في ذلك الحين إلى محو الدولة العثمانية واقتسام ممتلكاتها، لاسيما بعد رضوخ السلطان العثماني لكل من فرنسا وروسيا بشأن رعاية جميع المسيحيين في الديار الشرقية ،وروسيا لحماية الكنيسة الإغريقية، وفرنسا لرعاية الكنيسة اللاتينية، كما حاولت انكلترا أيضاً بسط حمايتها لرعاياها المسيحيين اعتباراً من القرن التاسع عشر، وذلك من خلال المبشرين البروتستانت فى فلسطين بعد أن أنشأت كنيسة بروتستانتيه وفرعاً لجمعية لندن للمبشرين فيها ، غير أن محاولتها تلك لم تكلل بنجاح .

أدت أطماع روسيا، ومن ورائها الدول الأوروبية ، في أراضى الدولة العثمانية، الى قيام الشباب العثماني المثقف والواعي والمتأثر بالتيارات الفكرية الغربية حول الحرية والديمقراطية والحقوق، إلى التفكير جدياً في وضع دولتهم ومحاولة إنهاضها من وهدتها، فتشبثوا بإنشاء الجمعيات السرية: جمعية تركيا الفتاة والاتحاد والترقى، والجمعية العثمانية للحرية، وكلها تنضوى تحت اسم واحد وتعمل لهدف واحد هو تغيير السلطان وإعلان الدستور، لأن أهدافهم التقت مع أهداف الصهيونية العالمية في خلع السلطان عبد الحميد الذي وقف حجر عثرة في

([1]) عباس محمود العقاد، الإسلام في القرن العشرين، د.ت (القاهرة ، دار الكتب الحديثة ،) ، ص 52 .

سبيل تحقيق أهدافها في إنشاء الوطن القومي في فلسطين العربية، فكان ميلاد جمعية تركيا الفتاة الباريسية باسم جديد هو "الاتحاد والترقى" فى مدينة سلانيك العثمانية، والتي "كان اليهود والماسونيون الدونمة* والملحدون هم المسيطرون عليها منذ البداية .

والملحدون هم المسيطرون منذ البداية، وعندما قام حزب الاتحاد والترقى بحركته المعروفة والانقلاب "العثماني" عام 1908 والتي يطلق عليها تجاوزاً اسم "الثورة" أخذ الناس ينتشرون على ذلك ويقولون "أن الحركة إنما هي حركة يهودية أكثر مما هي ثورة عثمانية"[1].

وبعد إعلان الدستور، جرت الانتخابات التي تدخل فيها الاتحاديون بشكل واضح وزيفوها من أجل تأمين الأغلبية البرلمانية في المجلس ، وعندما بدأت بعض الأقلام بتوجيه النقد إلى أعمال الاتحاديين، قاموا بالاغتيالات السياسية وبنشر الإرهاب وبالاستبداد، ومما زاد من نفور الناس من الاتحاديين و بعلاقتهم بالماسونية وازداد نفوذ اليهود فى الدولة العثمانية ازدياداً ملحوظاً، كما أن اشتهار كثير من زعماء الاتحاديين بالبعد عن الدين، بل عداوة بعضهم الإسلام ولإلحادهم ، زاد من كراهية الناس إياهم[2]، وإذا أضفنا إلى ذلك قيام الاتحاديين بإحالة ضباط الخدمة (الآلايلى) إلى التقاعد وإجبار طلاب المدارس الدينية على أداء الخدمة الإلزامية في الجيش، فقد تهيأت العوامل المساعدة كافة على ظهور التمرد في الجيش يوم 31 مارس 1908 ، عندما قام الجنود بحبس ضباطهم فى ثكنة "طاش فشلة" في استانبول ، وتدفقوا إلى ساحة سلطان أحمد صباح اليوم التالي ، وهم يطلقون الرصاص ويهتفون ، "نريد تطبيق أحكام الدين الإسلامي" .

وسرعان ما توسع نطاق العصيان بعد مشاركة القوات العسكرية الأخرى الموجودة في استانبول وضواحيها، فأرسل السلطان عبد الحميد مبعوث إلى المتمردين لينصحهم بإنهاء التمرد والعودة إلى ثكناتهم فصاح الجنود ، "قل للوالد (يقصدون السلطان عبد الحميد) أنهم يشتمون أعراضنا وديننا أنه إثم كبير .... فيلشفق علينا"[3]

---

* الدونمة: السبتائية وهي حركة دينية ذات أصول يهودية، اتخذت شخصيتين مزدوجتين شخصية إسلامية ظاهرية وأخرى يهودية أصلية عاشوا في تركيا منذ القرن السادس عشر، ولا تزال أصولهما قائمة حتى الآن، لمزيد من التفاصيل عن يهود الدونمة يمكن مراجعة كتاب، د. هدى دوريش حقيقة يهود الدونمة في تركيا، القاهرة 2003م.

[1] هاينتس كرامر، مرجع سبق ذكره، ص24

[2] يوسف إبراهيم الجهمانى ،تركيا وإسرائيل، سلسلة ملفات تركية، العدد الأول، (دمشق: دار حوران للتوزيع والنشر، 1999)، ص 48.

[3] أورخان محمد على ، السلطان عبدالحميد الثاني،(العراق: دار الأنبار ، 1987)، ص 155.

وقد اتخذ الاتحاديون هذا سبباً فى زحفهم على استانبول لاحتلالها، ومن ثم خلع السلطان عبد الحميد بعد اتهامه بتدبير هذا العصيان ، غير أن بعض المؤرخين يعتقد أن الاتحاديين هم الذين دبروا هذا العصيان للاستعجال بخلع السلطان عبد الحميد فى 27 إبريل 1909، لأنه كان على نقيضهم من حيث التمسك بالدين الاسلامي وقيامه برعاية علماء رجال الدين، بل إنه كان تقياً ورعاً ورحيماً، لأنه كان يتجنب التوقيع على تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق المجرمين من المحاكم، حيث لم ينفذ في عهده غير حكمين بالإعدام: أحدهما بسبب جريمة قتل وقعت في القصر، والآخر لأن المجرم قام بقتل والديه هذا في حين كان أعداء السلطان يصفونه بأنه سفاح مجرم يقتل معارضيه ويلقى بجثثهم في بحر مرمره عبر دهليز فى قصره، بينما كانت الرحمة بأعدائه ومعارضيه من أبرز صفاته إلى الحد الذي أصبحت فيه تشكل نقطة الضعف عنده والتي أدت في النهاية إلى عزله عن السلطة[1].

ثانياً_ تحديد السياسة الخارجية التركية :-

تأثرت السياسة الخارجية التركية في بدايتها بثلاث اتجاهات يمكن خلالها تفسير التخبط في سياستها الخارجية قبل أن تقوم بالاعتراف بدولة إسرائيل يمكن توضيحها في الآتي:

1- الفصل بين الدين والدولة والاتجاه نحو العلماني.

2- التراجع النوعي عن الإصلاح العلمانية.

3- هوية الشعب.

1-الفصل بين الدين والدولة والاتجاه نحو العلمانية:-.

بعد أن قام مصطفى كمال أتاتورك بالثورة ، وأعلن سياسته بعد تأسيس الجمهورية التركية، حرص على أن تكون العلمانية إحدى المبادئ الستة الرئيسية في أيديولوجيته القومية، حيث أصبحت العلمانية حجر الزاوية في، الاتجاه نحو الغرب، وقد اهتم أتاتورك على الخصوص بمبدأ العلمنة واستمد منه قوانين عديدة ، في نظامه الجديد، فمنع ارتداء الطربوش ذلك الزى الإسلامي التقليدي وجعل ترتيل القرآن وإقامة الأذان باللغة التركية، واستبدل

([1]) فردريخ قلهلم فراو، يقظة العالم الإسلامي، ترجمة بهيج شعبان،(بغداد :دار الحكمة، 1986) ص105 .

الأبجدية العربية باللاتينية، وألغى الخلافة الإسلامية، وبذلك فصل الدين عن السياسة، (وقد نصت المادة الثانية من الدستور التركى على الأخذ بالعلمانية، بينما وضعت المادة (19) منه الإطار العام للعلمانية من خلال التأكيد على حرية العقيدة والوجدان ، ومن جهة أخرى قامت قوانين "الخيانة الوطنية" و "إلغاء الزوايا والتكايا" وحماية الحريات العامة" و "قانون الجمعيات" و" الأحزاب السياسية"و " قانون العقوبات" التركى " بتعريف العلمانية ووضع العقوبات على من يخالفها ، منعت المادة الثانية من قانون الخيانة الوطنية اتخاذ الدين أو المقدسات الدينية أساساً أو آلة لتحقيق الأهداف السياسية، بينما نصت المادة (163) من قانون العقوبات التركي: يعاقب بالحبس من سنتين إلى سبع سنوات كل من يقوم بتأسيس أو تشكيل أو تنظيم أو إدارة الجمعيات التي تتخذ الدين أو الشعائر الدينية أساساً لتغير البنى الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو القانونية للدولة من أجل المنافع الشخصية أو السياسية). [1]

لذلك يتضح أن الدستور ينص على معاقبة القائمين بالدعاية للدين أو الأحزاب الدينية أو المذاهب الدينية أو مخالفتهم أسس العلمانية سواء من خلال المقالات أو الخطب في المساجد.

وسار أتاتورك في تنفيذ أهدافه على هدى عنصرين اثنين ، خبرة أوروبا المسيحية، ثم فصل الدين عن كل أمور الحكم فهو أمر هاماً بالنسبة لأتاتورك لأنه كان يعتقد أن الفصل بين الكنيسة والدولة سمح بظهور العقلانية والعلم كعاملين بارزين في الحضارة الغربية، وهو تطور قارنه بايجابية بالدور الطاغى الذي لعبه الدين المحرف، في عهد الإمبراطورية العثمانية وبالنسبة لاتاتورك كان الدرس بسيطاً : (الذهن المفتح على العلم خلاق مبدع ، والذهن المتمسك بالدين محدد ومتخلف)[2] وفى حال كان إدراكه لما يمكن تحقيقه بالغ الأهمية لا سيما أمام غياب نموذج للفصل بين العلماني والروحاني فى ظل الإسلام والعلاقة بين الدين والعلمانية في تركيا مائعة وما زالت طوال الأعوام الأربعين الماضية تتسرب ضعيفة فى الاتجاهين ، من غير أن تحقق أى دفع.

وللدين بالنسبة لأتاتورك هدفان، إحداهما تكتيكي بالمعني السياسي الضيق، وثانيهما استراتيجي يستهدف تعزيز التغير الثورى فى تصورات الشعب التركى، سعى أتاتورك بصفته

---

[1] فردريخ قلهلم فراو، يقظة العالم الإسلامي ، مرجع سابق ذكره ، ص105 .

[2] صبحى ناظم توفيق، موقف تركيا من القضية الفلسطينية وعلاقتها مع الكيان الصهيونى (بغداد: بيت الحكمة،2002)،ص31 .

سياسياً عملياً مهتماً بالاحتفاظ بالسلطة إلى "فكرة ارتباط طغيان (الإسلام) على القيم والعمليات التفكيرية لدى الشعب التركى، كما قال شريف ماردين، *(إن الإسلام بصفته دين دولة .. أنكر على المواطن استقلاليته الذاتية*"بذلك كانت غايته لا تقل عن تحويل ما بدا له أنه مجموعة من خائفين متوهمين لله، إلى مجتمع من مواطنين أفراد) [1].

فقد نجح أتاتورك في ضمان أن الإسلام لا يستطيع أن يستخدم في العملية السياسية لتهديد مكانته أو لتعريض إصلاحاته للخطر، وقد حقق ذلك بقوة شخصيته، وبإبعاد الرموز والأفكار الإسلامية إلى ما وراء أجواء الحوار السياسي، غير أن الإسلام كمصدر سياسي ظل ضعيفاً، والطرق الدينية أكرهت على اللجوء إلى السرية.

أما بالنسبة للهدف الاستراتيجي، أي خلق المواطن المستقل ذاتياً ، فكان أثر أتاتورك مزيجاً غريباً من نجاح كلى وفشل كلى معاً، بين العسكريين ، والمثقفين وفى المدن الكبرى، كان تأثير أتاتورك عميقاً، على أن الفارق كبير وحاد بين الفلاحين في المناطق الريفية، ومتزايد بين النازحين الريفيين إلى المدن الكبيرة ، لاسيما في أوساط الفقراء البائسين، أن أوساط هذه المجتمعات لم تتأثر بأتاتورك وأفكاره وإصلاحاته .

2-التراجع النوعي عن الإصلاح العلماني :-

بعد وفاة أتاتورك بما يقارب تسع سنوات بدأت بعض الإصلاحات الدينية ، مما يوحي بأن على المرء أن ينظر إلى العقدين الأولين من عمر الجمهورية، باعتبارهما استثناء، لا الحالة المألوفة، وما أن قرر الرئيس (عصمت إينونو) سنة 1945 التخلص من حكم الحزب الواحد، حتى عاد الإسلام إلى المسرح السياسي كمتغير هام في التنافس العلماني، حين قبلت وزارة التربية بالإرشادات الجديدة لتدريس الدين خارج المدارس ثم تبعت ذلك تغيرات جزئية، ومنها مبدأ توفير النقد الأجنبي للذين يقومون بفريضة الحج إلى مكة ، وإعادة فتح مزارات الأولياء المسلمين، ومما كانت له قيمته الرمزية الكبيرة إلغاء وجوب الدعوة إلى الصلاة باللغة التركية[2]، وقد دل هذا الإلغاء على اعتراف ضمني بمحدودية التتريك، كما رأه مصطفى كمال أتاتورك، وبالقبول بأنه ليس للدولة أن تعمل لتنظيم المظاهر العامة للعبادة الإسلامية

---

[1] وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، (بيروت :شركة المطبوعات والتوزيع،2006)ص43.

[2] الصفصافى احمد مرسي، أوراق تركية ، مرجع سبق ذكره ، ص20.

وجاء اختيار المؤسسة الدينية، بصورة علنية وقوية، للغة العربية كلغة مفضلة لممارسة الشعائر الدينية دليلاً على الاتجاه المحتمل في غياب القيادة القوية من قبل الدولة الكمالية ، مثل هذه التغيرات، إذا أخذت منفردة، قد تبدو غير ذات أهمية، لاسيما في أعين الغربيين، ولكنها إذا أخذت مجتمعة، تشير إلى توجه إسلامي عاد منذ أواخر الأربعينات من القرن الماضي يقوى في وجه العلمانية، ثم أنها تشير كذلك إلى التأثير القوى للتجدد الإسلامي على تقرير السياسة الخارجية التركية، والى العجز العام من المؤسسة الكمالية ، المدنية والعسكري، في مقاومة تنفيذها.[1]

ولم تبق هذه الثورة من التغيرات محصورة بالفترة المباشرة فى أعقاب نشوء الديمقراطية فى تركيا على أساس تعدد الأحزاب ، ولم تكن عملية التسوية تخفف من حدة الكمالية المتطرفة، لتعود بتركيا الى وضع أكثر اتزاناً بين تقاليدها الإسلامية وإصلاحاتها العلمانية الحديثة ، ويمكن لطبيعة أعادة "أسلمه" المجتمع التركي بصورة ثانية، أن تلحظ فى التغيرات التى دخلت القطاع التربوى خلال العقود الأربعة الماضية [2] .

قد حدث طىّ إصلاحات أتاتورك العلمانية تحت رعاية نظام كمالي في الأساس فالحكومات المتعاقبة كانت تعرب عن احترامها وتقديرها لأتاتورك ، تقوم بإصدار التشريعات اللازمة لإحداث هذه التغيرات ثم إن العسكريين ، وهم في الظاهر كماليون متشددون ، كانوا يراقبون لا بل يترأسون في بعض الأحيان ، عملية " الأسلمة " ولابد من تفسير هذا التناقض لفهم السياسة التركية من جهة ولمعرفة الإرادة السياسية لدى المؤسسة الكمالية في مقاومة الإصلاح المستقبلي ، من جهة ثانية[3].

يمكن تفسير تفجر التغيرات للعودة إلى الإسلام في أواخر الأربعينيات بأنه ردة فعل متأخر على وفاة أتاتورك ، لقد سيطر مصطفى كمال على السياسة التركية أثناء العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي ، والواقع أن الهيمنة التي تمتع بها داخل السياسة والمجتمع في تركيا كانت واسعة حقاً . وعند وفاته كان واضحاً أنه لا شخصية أخرى تمتلك مثل مكانته

---

[1] وليد رصوان , العلاقات العربية التركية ،مرجع سابق, ص61.

[2] عبدالعزيز محمد عوض الله، الحياة الحزينة في تركيا الحديثة، (القاهرة: مركز دراسات الشرقية، 2002)، ص ص109-113.

[3] فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سليمان داود وآخرون (بغداد: بيت الحكمة، 2000)، ص23.

السياسية ، ومن المؤكد أنه لم تكن هناك أية شخصية أخرى تمتلك رؤياه السياسية ولو أن الرئيس عصمت *إينونو* الذي خلفه ، كان مثله ذا إرادة سياسية.

ولا ريب أن الإطار السياسي الخارجي أسهم في الوصول إلى هذه التسوية . في أواخر الأربعينيات كانت تركيا معرضة لضغط سوفيتى لا مثيل له . وكان هنالك احتمال حقيقي بنشوب صراع مسلح مع محاولة تركيا مقاومة سعي موسكو للإستيلاء على المضايق.

أن هذه التفسيرات لا تبين في كل حال سبب استمرار اختراق الإسلاميين لسياسة الحكومة طوال السنوات الأربعين التالية . بالإمكان تقديم التفسيرات لاستمرارية إضعاف العلمانية : الأول هو البحث المستميت على السلطة وقد أعقبه اضطرار الأحزاب السياسية للإحتفاظ به . ثانيا : ظهور منتجي النفط المسلمين في الشرق الأوسط كمركز قوة رئيسية في الاقتصاد العالمي، ثم الخوف، ثالثا، من التخريب من قبل الجناح اليساري .[1]

وعلى الفور كانت الأحزاب تحرص في البحث على الذرائع إذا ما كانت تسهل الاستمرار في السلطة ، أو السعي وراءها . والنزعات التي انعكست في التوجه المحدود نحو الإسلام ، على نحو ما أظهر الحزب الديمقراطي في أواخر الأربعينيات بات الموضوع الذي طالما لجأ إليه الساسة والأحزاب في تركيا لا سيما في زمن المشاكل السياسية ، وبذلك كان الحزب الديمقراطي غير ملزم لتقديم تسهيلات إضافية للمطالبة بإستعادة الإسلام في السنوات الأولي من السلطة، وفي وقت لاحق ، حين بدأت الأشياء بالتدهور إقتصاديا ، حاول عدنان مندريس أن يوقف تدهور حزبه بإرضاء " الصوت الديني"مثل هذا الفساد لم يكن مقصورا على السنوات الأولى من عمر الديمقراطية التركية[2] .

وكان هنالك عدد من الأساليب التي أمنت تركيا ، كدولة متقدمة نسبيا ، بأنها تستطيع أن تنتفع بها من تراكم رأس المال بلدان الخليج المجاورة ، ومنها ما يشمل تصدير البضائع التركية وجذب السياحة والاستثمارات الخليجية ، وتأمين مقاولات الإنشاءات التي تعني بالتالي هجرة اليد العاملة التركية[3].

---

[1] نفس المرجع السابق ،ص124 .

[2] عبدالعزيز محمد عوض، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، مرجع سابق ذكره، ص ص103-108.

[3] المرجع السابق ،ص131.

وفرضت هذه المكافآت الاقتصادية أن تعرض تركيا لها صورة ، غير مثيرة للمخاوف والتهديد ، ومتلائمة ثقافيا مع دول النفط الثرية . وبذلك كان هاماً بالنسبة لها أن تعزز هويتها الإسلامية فيما تعمل على تلطيف اتجاهاتها العلمانية . لقد أدركت الحكومات التركية أن الدول الإسلامية البارزة في التوجه الإسلامي في الخليج رأت في العلمانية الكمالية في تركيا نموذجا بديلاً من الحكم . وهى بذلك تمثل خطراً على أنظمتها التي تقوم على الشرعية الإسلامية وهذا يساعد على تفسير قرار تركيا بأن تنضم فيما بعد إلي منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1976 . ولابد أن العسكريين اقتنعوا بهذا التبرير ، إذ أن دور تركيا في المنظمة أصبح أكثر شمولاً بعد انقلاب 1980 وهكذا فإن انتهاج سياسة أكثر توجهاً إسلامياً يمكن تبريره من قبل السياسيين المدنيين والعسكريين على السواء ، على أساس علمي من التقدم الاقتصادي. [1]

وهناك ثمن آخر ينبغي أن يدفع نتيجة هذا التوجه . ولنظام كنظام العربية السعودية القائم بوضوح على الشرعية الإسلامية ، ينبغي توطيد وتعميق العملية الإسلامية التي تجري في تركيا . وبفعل تدفق رأسمالها ، كانت للرياض الوسائل الكافية لتنفيذ هذا الهدف . ونتيجة ذلك ضخت السعودية مبالغ كبيرة من رأس المال إلى تركيا . والكثير منها بصورة واضحة لتعزيز الحركة الإسلامية في الجمهورية . وكان قسم كبير من برنامج إنشاء الجوامع يمول من قبل السعوديين كذلك يذكر بصورة موثوقة أن العربية السعودية تقدم دعما ماليا للحزب الإسلامي ، أي حزب الانتعاش وبذلك فإن تلطيف الإيديولوجية الكمالية في الداخل لتأمين الحصول على المنفعة الاقتصادية من الخليج كان بدوره عاملاً على تشجيع التوجهات الإسلامية لدى الأتراك [2].

والتفسير الثالث للسياسة الإسلامية التي انتهجتها السلطات التركية هي الخوف من تخريب الجناح اليساري . وحين تدخل العسكريون سنة 1980 ، كانوا مصممين على القضاء على العنف الذي تمارسه المجموعات السياسية . وسرعان ما أتضح أن اليسار هو أشد خطراً من اليمين ، لا سيما اليمين الديني الذي لم يكن له ضلع في نشر العنف السياسي في السبعينات

وهكذا فقد نظر العسكريون إلى أفكار وقيم الإسلام المحافظ كسد في وجه المجموعات الماركسية العديدة التي كانت ، في اعتقادهم ، تتخلل المجتمع . وفيما كان دستور 1982 على

---

[1] وليد رضوان، تركيا العلمانية، مرجع سابق ،ص53

[2] نفس المرجع السابق ،ص54.

سبيل المثال ، يفرض قيودا متشددة على النشاطات اليسارية ، فإنه كذلك جعل تدريس الإسلام في المدارس إلزاميا[1].

3- هوية الشعب :-

تركت الحرب العالمية الأولى شعب الأناضول المتباين محطماً ، مثبط الهمة ، كالدولة العثمانية التي كان جزءاً من رعيتها . وكان هنالك احتمال بتجزئة آسيا الصغرى بين الدول الحليفة إن محادثات السلام لم تعد الشعب التركي بأكثر من دولة هشة لا أهمية لها " تضم مناطق قليلة في الأناضول ... ليس لها غير منفذ واحد على بحر إيجة "[2] مثل هذه الحالة القلقة الخطرة ، لم يصلحها غير تصميم متين من مجموعة من ضباط قوميين في الجيش بقيادة أتاتورك. ونجح الكماليون هؤلاء أولاً في إنشاء دولة شملت كل الأناضول ، ثم عملوا بعد ذلك بعزم وقوة على توطيد الدولة وتحقيق السيادة الوطنية ، وإنتقلوا بقيادة أتاتورك نفسه بالدرجة الأولى إلى تحديد قواعد الدولة وقيمها[3].

وفى شعور أتاتورك بالحاجة إلى تحديد أيديولوجية جديدة للدولة وقد نجح في ذلك على ما يظهر ، تأكيد على الفراغ الإيديولوجي الذي كان يعمل فيه الوحدة الإسلامية في الإمبراطورية العثمانية التي كان فيها الأتراك أقلية عرقية ولغوية قد انهارت مع الإمبراطورية وكانت التيارات الثلاثة الباقية المتنافسة هي الأناضولية التي كان أتاتورك يدعو إليها بصورة عامة ، والطورانية أو الوحدة التركية ، والوحدة الإسلامية التي تلت الإمبراطورية . غير أن هذه الحركات لم تكن منصهرة في المجتمع ، لاسيما في الأوساط الريفية الواسعة .

وفي مدى الإصلاحات التي جاء بها أتاتورك وفى قدرته على القضاء على المعارضة لها ، دليل على الصعوبة التي عاناها خصومه في تحريك الشعب . وكان ذلك في النهاية دليلا على التباين وانعدام الإجماع بين أكثرية السكان ، كما كان دليلاً على اهتماماتهم المحلية دون القومية[4].

---

[1] فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] محمد طه الجاسر، مصدر سبق ذكره ، ص 140.

[3] محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص36.

[4] نفس المرجع السابق ،،ص37.

وكما ذكر سابقاً فمنذ لحظة تسلمه السلطة وضع أتاتورك نصب عينيه مهمة تحديد طبيعة الشعب التركي ، وبالتالي ، طبيعة الدولة التركية . ينبغي لها أن تكون مستقلة ، حديثة، صناعية، أوربية التوجه، علمانية ، تركية على إقليم الأناضول وحده فقط ، تقريباً وبأشكال عديدة كانت هذه العناصر متبادلة الدعم ، يعزز بعضها بعضاً . كان لابد لتركيا أن تتخلى عن فكرة إنشاء إمبراطورية في الشرق الأوسط إذا كانت أناضولية الأساس ، علمانية مقنعة في ذلك ، وهما بدورها شرطان للهوية الأوربية . وبالتالي ، فإن المواطن التركي المثالي هو المقيم في الأناضول ، القومي ، الأوربي التوجه ، العلماني ، الذي يشعر ، وهذا هو الأهم ، بأنه تركي.

وعند وفاته بدا أن أتاتورك قد نجح في تحقيق غايته . الدولة التركية كانت بكل تأكيد موطدة ، مقبولة كعضو في النظام العالمي . كانت، بالتأكيد، مستقلة ، وقد تنازلت عن أقاليمها الإمبراطورية السابقة ، كما كانت علمانية، رسميا. كذلك بدا أن أتاتورك حقق النجاح في إيجاد المواطن التركي الجديد الذي أراده. إن سيلاً من التشريعات الاجتماعية والثقافية أدى إلى تغيير المظهر التركي الخارجي. من الناحيتين المجازية والواقعية. ملابس شرقية معينة منعت. والأبجدية اللاتينية حلت محل الأبجدية العربية . كذلك دعي إلى الابتعاد عن التعبير الظاهري عن التقوى. والأهم من ذلك أن أتاتورك أكد على مركزية الهوية التركية بصرف النظر عن أصل الشعب وبذلك صار إعلان الفرد نفسه مواطناً تركيا شارة اعتزاز ومفتاح الانتساب الكامل للدولة، لا الوصمة الاجتماعية الذي مثله ذلك في ظل العثمانيين، ولقد بقيت تركيا بعيدة عن السياسة الاستبدادية، باتجاه المزيد من المشاركة السياسية الأوسع، والتعددية[1].

إن الفكرة التركية كانت أساسية في صياغة هوية جديدة للدولة التركية ، وكان التأكيد على الهوية التركية بغض النظر على الخلفية العرقية بالغ الأهمية في البداية في مقاومة إنشاء دول أخرى من شانه أن يحطم تماسك الأناضول الإقليمي . ومرد هذا الخطر بالدرجة الأولى إلى مخططات إنشاء دولة أرمينية ودولة كردية بعد الحرب العالمية الأولى . وبإحباط الطموحات القومية الأرمنية والكردية ، لم يكن من المتوقع لهاتين المجموعتين العرقيتين أن ترضيا بالهوية التركية أو أن تكونا عضوين متحمسين في الدولة التركية لم يكن من المتوقع

---

[1] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية البحوث، 1998)، ص82.

لهما القبول بقول أتاتورك المأثور : (سعيد هو ذاك الذي يصف نفسه بالتركي)[1]. وبذلك كانت الهوية التركية هي القاسم المشترك فقط لأولئك الذين ينتظر منهم أن يؤيدوا إنشاء دولة تشمل منطقة الأناضول كلها هنا كان هذا التأكيد المتواصل على "التركية" يمثل محاولة تمويه الإنقاسمات العرقية التي تكاد أن لا تكون خافية ، وبوسعها أن تترك أثراً تقسيمياً على الدولة التركية.

وطبيعة التنافر المثيرة للمشاكل واضحة من الحساسية التي بها عولجت القضية في الأواسط الرسمية فقد ألتف دستور 1961 حول مشكلة الانقسام العرقي بالقول بأن كل مواطن في الدولة التركية هو تركي. وصيغت تعابير ملطفة "كالأتراك الجبليين" ، ثم " المواطنين الشرقيين "، للإشارة إلى الأكراد ومع الإشارة إلى وجود الأكراد في تركيا أصبح أكثر سهولة، فإنه لا وجود لاعتراف رسمي بأنهم متمايزون عن الأتراك ثقافيا ، لا بل عرقيا أيضا. [2]

وفى الماضي القريب كانت الدولة التركية أكثر إنهماكاً بمصير انسيابها في الغرب وكان ذلك بنتيجة الاضطراب في قبرص في الستينات من القرن الماضي ، وقد أعقبه الاحتلال التركي للقسم الشمالي من قبرص سنة 1974 ، والاحتكاكات الدورية التي أحاطت بالأتراك في (تراقيا)الغربية ، ومحاولة صهر الأقلية التركية في بلغاريا بالإكراه ثم إن احتمال انهيار الدولة السوفياتية وإمكانية إنشاء روابط ثقافية واقتصادية مع الأتراك في الشرق، يمكن لهما أن يسهما في تغيير توجه الوحدة التركية التي تتركز حول تركيا . وبالتالي فإن. آسيا الوسطى أكثر أهمية للأتراك في تركيا بسبب التصور الشائع بين الكثيرين بأن هذه البقعة هي منشأهم الأول[3].

وخلاصة القول أن السياسة الخارجية التركية كانت تسير نحو تحقيق المبادئ الثلاث السالفة الذكر فلم تكن مهمة أتاتورك أن يغرس الزهو بالهوية التركية فقط ، بل أن ينسف الإسلام كقوة في إطار السياسة والمجتمع في الجمهورية التركية الجديدة . وقد عمل على تحقيق هذه المهمة بعزم ونشاط ، وهاجم الروحية الإسلامية من ثلاث جوانب . أولاً ، أسكت المؤسسات والمنظمات التي قامت لتعزيز سيطرة الإسلام على مختلف نواحي الحياة. ولهذه

---

[1] المرجع السابق ص 39.

[2] المرجع السابق، ، ص 40.

[3] هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ، مرجع سبق ذكره، ص35.

الغاية أغلقت المدارس الإسلامية وألغيت الجمعيات الدينية . ثانيا ، استبدل الإشارات والرموز الشكلية للإسلام أو للطبيعة الشرقية بإشارات ورموز ذات طبيعة أوروبيةومن التدابير العديدة التي أتخذها نقل عطلة نهاية الأسبوع من يوم الجمعة إلى يوم الأحد وقضى بإحلال التقويم المسيحي محل التقويم القمري الإسلامي . ثالثا : غير النظام القانوني التركي إلى النظام المدني السويسري.

لقد كان أتاتورك سياسيا كما كان جنديا كان واضح الرؤية لما يمكن تنفيذه سياسيا داخل الدولة التركية الجديدة في بلد ريفي في الغالب ، محافظ اجتماعيا ولذلك سعى لربط الدين وإخضاعه لحاجات الدولة العلمانية . الدين استبعد من الميدان العام إلى الناحية الشخصية الخاصة وفى الإطار الريفي بالدرجة الأولى ، لا في إطار المدنية على أنه كان إذا ما وجد ذلك أكثر جدوى على استعداد لإدخال بعض النواحي الدينية في الحياة العامة وعلى سبيل المثال دمج المناسبتين الدينيتين العامتين بأيام الجمهورية العامة ، إلى جانب مناسبات ذكرى الحركة القومية[1].

وكان هناك سبب آخر ، عملي ، حمل أتاتورك على جعل الإسلام مجرد إيمان شخصي خاص ، وهو التأثير التقسيمي للقضية الدينية في تركيا ولم يعرف المجتمع التركي وجود أقلية هامة من الناحية العرقية وحسب ، بل إن هنالك العلويين وهم أقلية دينية أوثق صلة بالشيعة منها الأكثرية السنية في تركيا، كل هذه التوجهات في السياسة الخارجية التركية كانت تفسر الموقف التركي من قيام دولة إسرائيل والاعتراف بها، وهو ما نتناوله في المبحث القادم .

---

[1] إبراهيم الداقوقي، صورة الأتراك لدى العرب، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001)، ص69.

المبحث الثاني: موقف تركيا المعاصرة من الدولة الإسرائيلية

سيناقش المبحث موقف تركيا المعاصرة (من الدولة لإسرائيلية) من خلال معرفة الموقف التركي من الحركة الصهيونية في بادئ الأمر ثم الاعتراف التركي بإسرائيل كدولة بعد إعلانها،ومن ثم توضيح أهم الأسباب وراء ذالك الاعتراف ،وهو ما يدعونا الى تقسيم هذا الموضوع إلى عنصرين:-

(1)الموقف التركي من الحركة الصهيونية.

(2)دوافع الاعتراف التركي بإسرائيـــــل.

أولا- الموقف التركي من الحركة الصهيونية

اهتم السلطان العثماني عبد الحميد بفلسطين منذ ظهور الحركـــة الصـــهيونية ، إذ أن العثمانيين نظروا للصهيونية نظرة تتسم بالكراهية والحقد واتبعوا سياسة خاصة للتعامل معها، و في هذا المجال يمكن القول أن السلطان عبد الحميد هو الذي أسس معالم هذه السياسة باتجاه الحركة الصهيونية.

ونتيجة لذلك فقد عرض السلطان عبد الحميد مناقشة هذا الموضـــوع علـــي مجلـــس الوزراء العثماني ،إذ تبني مجموعة من السياسات أصبحت من اختصاصات وزارتي الداخلية والخارجية اتبعت الأولي كل السبل ووضعت جميع العراقيل ضد دخول اليهود إلـــى الدولـــة العثمانية في حين كرست الثانية جهودها لإقناع الدول الكبرى بعدم تقديم أية مساندة للحركـــة الصهيونية[1].

ومن جانب آخر بذلت الحركة الصهيونية محاولات للاتصال بوزير الخارجية العثمـــاني إلا أنها أخفقت في مهمتها ونتيجة لذلك فقد اتصلت مع صديقها اليهودي (نيولينسكي) ،ولاســـيما أنه كانت هناك علاقات ودية بين نيولينسكي اليهودي والسلطان العثماني عبد الحميـــد وفـــي الواقع بعد وساطة نيولينسكي عند عبد الحميد بعث الأخير برسالة إلي نيولينسكي جـــاء فيهـــا "انصح صديقك هرتزل أن لا يتخذ خطوات جديدة حول هذه الموضوع لأني لا اســـتطيع أن أتنازل عن شبر واحد من الأراضي المقدسة لأنها ليست ملكي بل هي ملك شعبي وقد قاتـــل

([1])أحمد النعيمي ,تركيا والوطن العربي، 1998، طرابلس أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ص42.

أسلافي من أجل هذه الأرض ورووها بدمائهم فليحتفظ اليهود بملايينهم إذا حرقت دولتي من الممكن الحصول علي فلسطين بدون مقابل ولكن لزم أن يبدأ التمزيق أولا في جثتنا غير أني لا أوافق علي تشريح جثتي وأنا علي قيد الحياة" [1].

إلا أن هرتزل لم يتوقف عند ذلك بل أخذ يراوغ فكتب رسالة إلي الصحفي الإنجليزي الصهيوني سيدني هوتيمان ليسلمها إلي السلطان عبد الحميد بواسطة أحمد أفندي المقرب من السلطان جاء فيها:

(في البداية يجب أن لا يأخذ كتابي "دولة اليهود" كتبه هرتزل عام 1896 قبل انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول بعام واحد فقط علي إنه التحدي الرسمي للمشروع أنا من أول من يعترف أن به الكثير من التنظير وإذا منحنا السلطان الشروط الضرورية لإسكان شعبنا في فلسطين فإننا سنوفر للاقتصاد التركي التنظيم للازدهار بالتدريج وحالما يقبل الطرفان بهذا المبدأ فإنهما سينصرفان إلي النظر في التفاصيل ومن السهل أن نري الراغبين في إضعاف الإمبراطورية العثمانية وتفتيتها هم أعداء خطتنا وأعداؤنا أيضا هم الذين يريدون امتصاص دماء تركيا بقروضهم الشرهة ذلك أن الحكومة العثمانية سوف تستعيد سيطرتها بواسطتنا علي موارد البلاد من جديد)[2] ، رغم هذه الإغراءات ظل السلطان عبد الحميد يرفض مطالب هرتزل ويرفض كذلك مقابلته لعدة سنوات فأختار هرتزل الأسلوب اليهودي المفضل ألا وهو الرشوة يبذلها بسخاء للوسطاء والعملاء سواء كانوا من الأتراك أو من غيرهم كي يفلح هؤلاء في محاولته لمقابلة السلطان وإقناعه، تلك المقابلة التي حظي بها لا بصفته رئيسيا للمنظمة الصهيونية العالمية بل بصفته يهودياً لامعاً وصحفياً متميزاً لكن هذه المقابلة وغيرها من المقابلات التي جرت بعد ذلك مع السلطان عبد الحميد (1900، 1901، 1902) لم تسفر عن أي نجاح، إلا أن السلطان عبد الحميد أرسل جواباً إلي هرتزل علي شروع التوطين وذلك في أغسطس 1902 جاء فيه "يمكن لليهود أن يقبلوا وأن يستقروا في الإمبراطورية العثمانية شرط أن لا يكونوا في مكان واحد بل يفرقوا في أماكن تعينها لهم الحكومة والشرط أن يحدد

---

[1] نفس المرجع السابق،ص22.

[2] يوسف إبراهيم الجهماني، مرجع سبق ذكره، ص21.

عددهم مسبقا وسيمنحون الجنسية العثمانية، ويطالبون بجميع الضرائب المدنية بما فيها الخدمة العسكرية، كما سيكونون خاضعين لجميع قوانين البلاد كباقي رعايا الدول العثمانية"[1].

من السرد السابق يتضح لنا موقف السلطان العثماني "عبدا لحميد" الرافض لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين حتى بعد استخدام كافة الوسائل بما فيها الإغراءات والحوافز الاقتصادية. وهو ما جعل اليهود يتخذون منة موقفاً عدائياً ويسارعون لدعم الحركات التي تسعى لإقامة تركيا الحديثة العلمانية وحينما بدأت حركة الاتحاديين بالتبلور ساهم رجال من الجالية اليهودية فيها حيث أصبح لهم دور فعال جدا لاسيما في حركة الأتراك الشباب في (سالونيك) ومنهم (ألبرت فوا، ليون غاتينيو، أشاير سالك إبراهام لانات، إيما نويل قره سو). وفي عام 1908 أصبح معظم أعضاء حركة الاتحاديين من اليهود خاصة الأشخاص القياديين ففي نفس العام ثارت مجموعة من الضباط في مقر ثكنة سالونيك ضد السلطان عبد الحميد وأطلقت علي نفسها اسم لجنة "الاتحاد والترقي" وهو ما عرف "بتركيا الفتاة" وليس هؤلاء يهود بل جزء من حركة وطنية تركية أطاحت فيما بعد بالسلطنة.[2]

وعندما سقطت الاستانة في يد الاتحاديين أصبح لليهود دور كبير في دوائر الحكم الاتحادي وجمعية الاتحاد والترقى كما استغلت الحركة الصهيونية هذا الحدث فأرسلت خيرة قادتها منهم داوود بن غاريون واسحق لفي إلي اسطنبول لتدعيم النشاط الصهيوني فيها وفي هذا الوقت كانت قد تغيرت نظرة الحكم العثماني التركي إلي الهجرة اليهودية إلي فلسطين الأمر الذي استغلته الحركة الصهيونية وقامت برفع إعداد المهجرين إليها مما دفع بعض العرب إلي اتهام جماعة تركيا الفتاة بأنهم علي ارتباط مع اليهود والحركة الماسونية الذين يخططون لإقامة مملكة يهودية في فلسطين غير أن الأمر ببساطة أن الصهاينة استطاعوا اختراق جمعية تركيا الفتاة ومن هنا نجد بين أعضاء حركة جمعية الاتحاد والترقي شخصيات صهيونية يهودية بارزة كالنائب في مجلس المبعوثين "عما نويل قره" و وحاخام اسطنبول "حاييم نعوم" اللذان لعبا دورا بارزا في تولى السلطان عبد الحميد الحكم بل أن هذا الحاخام كان الرئيس الفعلي لمجلس الشرق الأكبر الماسوني العثماني ومركزه اسطنبول وفاجأ

---

[1] يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وإسرائيل، مرجع سبق ذكره ، ص22.

[2] المرجع السابق ،ص24

الأخيران الجميع بوجودهما ضمن الوفد الإنجليزي المفاوض للأتراك عام 1912 في معاهدة مندارس[1].

وهكذا يمكننا القول أن السلطان عبد الحميد أصبح الهدف ومن ثم الضحية الأولي للحركة الصهيونية حيث أخذت تؤلب الرأي العام التركي ضده ناعته إياه بالمستبد تارة وبالسلطان الأحمر تارة أخرى ومطالبة بضرورة إبعاده عن السلطنة .

وعندما وجدت الحركة الصهيونية وجمعية الاتحاد والترقي إمكانية تنفيذ هذا الهدف عمليا أرسلتا إليه النائب "*عمانويل قره صو*" ليبلغه بهذا القرار نكاية به وفي محاولة للنيل من كرامته وفي كلمته أمام هيئة النواب قال السلطان عبد الحميد "ليس أمامي سوي المثول لإرادة الشعب ولكن ماذا أفعل أمام هذا الموقف فمنذ عهد محمد لم تشهد الخلافة علي يومنا هذا تدخلا من هذا النوع إن من أنزلني من عرشي هو أنتم"[2].

وعلي هذا الأساس كانت هناك محاولات صهيونية للتأثير علي مركز اتخاذ القرار في تركيا سواء في عهد السلطان عبد الحميد وخلفه أو في العهد العثماني وفي هذا المجال يقول وايزمان في مذكراته "ذهبت في عام 1938 لاستعين بالأتراك علي تهدئة العرب فقابلت عصمت "أينون" وزير المالية وجلال بايار رئيس الوزراء وقد طلبا منى قرضاً مالياً على أن يدفع ذهبا وقال لي السفير البريطاني أن الأتراك في حاجة إلي نصف مليون جنيه وقد عدت وتحدثت إلي لندن في ذلك واعتقد أن هناك من الملايين دفعتها بريطانيا وأمريكا بعد ذلك بعام واحد لشراء ود الأتراك"[3].

أما بخصوص موقف تركيا من القضايا العربية فقد اتسم في تلك الفترة بالإيجابية ولاسيما في نهاية الأربعينات من القرن الماضي وهذه المسألة واضحة في اقتراع اللجنة الخاصة بمشروع قرار عربي ينص علي إنشاء حكومة مركزية تقوم بإدارة الحكم في فلسطين بصورة مؤقتة على أن يتم انسحاب بريطانيا من البلاد بعد سنة واحدة من قيام هذه الحكومة

---

[1] أحمد النعمى، تركيا والوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص43 .

[2] وليد رضوان،العلاقات العربية التركية ، مرجع سبق ذكره ص23.

[3] أحمد النعمي، تركيا والوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص45.

التي تتولي إجراء انتخابات عامة لجمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور ديمقراطي للبلاد بكاملها على اعتبار أنها وحدة مستقلة[1].

ففي حين لم تؤيد هذا القرار إلا اثنتا عشرة دولة كانت تركيا من بينها رفضته تسع وعشرون دولة في مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا والهند وينص على إنشاء دولة ديمقراطية مستقلة في فلسطين، فأيدته الأقطار العربية وتركيا،وفضلا عن ذلك كان هناك اتفاق في وجهات النظر الغربية عند التصويت في اللجنة الخاصة في 24-25 نوفمبر 1947 على مشروع قرار ينص على الرجوع إلي محكمة العدل الدولية للرأي الاستشاري بما يتعلق بثمان مسائل تثيرها المشكلة الفلسطينية وتتعلق المسألة الأخيرة تنفيذ أي مشروع تقسيم يخالف آمال الفلسطينيين أو يتم دون موافقتهم،[2] وأكثر من ذلك أن تركيا صوتت مع الأقطار العربية ضد قرار التقسيم عند عرض المشكلة الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 وقد فسر بعضهم هذا التصويت بأنه جاء نتيجة خوف تركيا من الأطماع السوفياتيه المتنامية تجاه تركيا ودول البلقان وفضلا عن ذلك حاول حزب الشعب الجمهوري إرضاء بعض شرائح الرأي العام المحلي بالتمسك بالدين علي الرغم من علمانية النظام السياسي التركي ولاسيما إذا عرفنا أن الحزب بدأ ومنذ عام 1948 بالاهتمام بالدين بغية الوقوف أمام شعبية الحزب الديمقراطي الذي حمل شعار إحياء التقاليد الإسلامية في تركيا[3].

يتضح من خلال ما سبق مدى تأثير السياسة الخارجية التركية بالعامل الخارجي حيث أن الحذر التركي من الإطماع السوفيتية دفع بها نحو التصويت في صالح فلسطين وليس لصالح إسرائيل

إن تركيا لم تكن لتنضم في هذه الفترة إلي التكتلات والأحلاف العسكرية التي تشكل قيدا علي تحركاتها في السياسة الخارجية ناهيك عن أن تركيا رغبت أن تلعب دورا بارزا في الأمم المتحدة عن طريق إظهار نفسها بمظهر الدولة التي تسهم في إقرار السلام والاستقرار في العالم بموجب شعار أتاتورك (السلم في الداخل والسلم في الخارج).

---

(1) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص93.

(2) أحمد النعيمي، تركيا والوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص45.

(3) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ،مرجع سبق ذكره، ص30.

وفي خريف 1948 ناقشت الجمعية العامة في دورتها الثالثة التقرير الذي أعده الكونت برنادوت" الوسيط العام في فلسطين" وقد تضمن هذا التقرير أن عرب فلسطين لـم يغـادروا ديارهم طوعا واختياراً وإنما غادورها نتيجة لأعمال العنف والإرهاب التي ارتكبتها السلطات الصهيونية ضد الآمنين العرب وإن قضية فلسطين لا يمكن حلها إلا إذا أُتيح للاجئين العـودة إلي ديارهم وممتلكاتهم المغتصبة وبناء علي هذا التقرير أصدرت الجمعية العامـة قرارهـا المرقم 194 في ديسمبر 1948حول تشكيل لجنة "التوفيق" التي تكونت من ثـلاث دول هـي الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا [1].

إن عضوية تركيا في لجنة "التوفيق" هي بداية مرحلة جديدة أدت إلـي الفتـور فـي العلاقات العربية التركيا وفي الحقيقة أدخلت هذه العضوية بعداً جديداً في العلاقـات العربيـة التركية بسبب معارضة بعض الأقطار العربية لهذه اللجنة وعليه. فبحكم عضوية تركيا لهـذه اللجنة المذكورة لم يعد بمقدور تركيا مساندة الموقف العربي والفلسطيني وبدأ واضحا أنها لا تنوي عمل ذلك إذا ساندت الخطط الغربية ولاسيما إذا عرفنا أن تركيا أصبحت جزءا من مبدأ ترومان عام 1947.

وفي هذه الحقبة بالذات أخذت تركيا تبحث عن الاعتراف بالكيان الصهيوني وفي هذا الشأن أدلي "نجم الدين ساداك" وزير الخارجية تركيا وقتئذ بحديث إلي وكالة الأناضول التركي للأخبار في 8 فبراير عام 1949 جاء فيه إن اسرائيل أصبحت حقيقة وأن أكثر مـن ثلاثـين دولة اعترفت بها وأن العرب في حالة تفاوض مباشر وغير مباشر معها وفـي ظـل هـذه الظروف يجب علينا أن لا نغير موقفنا من لجنة التوفيق بشأن فلسطين للأمم المتحدة وعلينـا أداء واجبنا في هذه اللجنة علي خير ما يرام[2].

وقد اعترفت تركيا فعلا بالكيان الصهيوني في مارس 1949 وبهذا تكون تركيـا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وبهذه المناسبة قال عصمت اينونـو زعـيم حـزب الشـعب الجمهوري وقتئذ في المجلس الوطني التركي الكبير" وقد كونا علاقات سياسية مع إسـرائيل

---

[1] نفس المرجع السابق، ص32.

[2] مجموعة باحثين، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص93 .

التي أنشئت منذ عهد قريب ونتمني أن تكون هذه الدولة مصدر أمن واستقرار في الشرق الأوسط"[1].

وفي هذا الصدد قال نجم الدين ساداك وزير الخارجية وقتئذ أن تركيا فكرت في العمل بموجب الاتجاه العام وعلي هذا الأساس فإنها اعترفت بإسرائيل في 28 مارس 1949وقد فسر موقف تركيا علي أنه خيانة للعرب بانضمامها إلي عدوتهم اللدودة إسرائيل وكما يعبر عن ذلك أحد المعلقين "لم تكتف تركيا فقط بجريمتها السلبية بعزل نفسها عن مشكلة عرب فلسطين ولكنها قامت بتحرك نشط إضافي في هذا الصدد باعترافها بإسرائيل وما لبث أن قامت بتحرك نشط آخر بالمساعدة علي بقائها ومساعدتها علي تقوية نفسها وقامت بخطوة أخرى مضادة للعرب بمحاولتها كسر الحظر الاقتصادي الذي فرضه العرب علي إسرائيل"[2]. هكذا كانت تركيا الدولة الوحيدة في العالم التي تدخلت في الحرب التي كانت رحاها لازالت تدور بين العرب وإسرائيل وذلك بانحيازها للطرف الإسرائيلي .

ولقد فسرت هذه الخطوة في فترة ما بأنها شكل من أشكال الأخذ بالثأر من الجانب التركي رداً على الخيانة العربية للدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولي وفي فترة أخرى بأنها محض عداء للعروبة وفي حقيقة الأمر فقد تمت مقارنة اعتراف تركيا بإسرائيل وتخليها عن القضية الفلسطينية بشكل سلبي بالدولة العثمانية التي كانت ضد الصهيونية بشكل قاطع ولم توافق مطلقا علي تحويل فلسطين إلي وطن قومي أو دولة لليهود وقد تم سوق حجة عن أن هذا الأمر يصدق خاصة علي السلطان عبد الحميد الثاني الذي رفض المشروع الصهيوني رغم كل محاولات هرتزال بإغرائه.

لقد انتقدت الأقطار العربية قرار اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني إلا أن الأتراك قالوا أن تركيا كانت من بين آخر الأقطار الأوروبية التي اعترفت بالكيان الصهيوني وأكد هؤلاء أن حكومة أنقرة قد انتظرت حتى غدت إسرائيل حقيقة واقعة.

لم تكتف تركيا بهذا القرار إذا قامت بالاعتراف القانوني الكامل للكيان الصهيوني في يناير عام 1950 ونتيجة لذلك فقد أقامت علاقات دبلوماسية بين تركيا وإسرائيل علي مستوي

---

[1] مصدر سبق ذكره، وص 94.

[2] أوفرابنجيو وجنسر التصورات العربية وإنجازها إلي إسرائيل، سلسلة دراسات عالمية، العدد51 أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2003 ص18.

المفوضيات وعين في هذا الشأن الياسو ساسون أول وزير مفوض للكيان الصهيوني بتركيا أما تركيا فبعثت سيف الله حسن القائم بالأعمال إلي إسرائيل[1].

ولابد من معرفة اتجاهات الرأي العام التركي ووسائل الإعلام في تركيا إذا أن قسماً من الرأي العام التركي أخذ ينظر إلي إسرائيل وقتئذ أنها قاعدة ارتكاز للمخططات السوفيتية في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

ثانياً- دوافع الاعتراف التركي بإسرائيل :-

يثار سؤال بهذا الصدد وهو ما هي الأسباب والدوافع الكامنة وراء اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني؟ ويرى الباحث أن الدوافع تتمثل في الآتي:-

1- دور جماعات الضغط الصهيونية في تركيا بصورة عامة علي وسائل الإعلام التركية والاقتصاد التركي لقد نجحت بعض العصابات الصهيونية في اختراق صفوف حركة مصطفي كمال أتاتورك كما استطاعت اختراق جمعية الاتحاد والترقي ومن ثم استطاع الكيان الصهيوني التأثير في صانع القرار السياسي التركي مما حذا بصانع القرار التركي إلي الاعتراف بالكيان الصهيوني[2] وكانت ذريعتهم في ذلك أن الدول العربية كانت سبباً في انهيار العثمانيين عندما قام العرب بثورتهم بزعامة الشريف حسين خلال الحرب العالمية الأولي ضد تركيا وذلك بدلاً من وقوف العرب مع الأتراك الأمر الذي أسهم في هزيمة الجيش العثماني.

2- عند نشوب الصراع بين العرب والكيان الصهيوني تدفقت المساعدات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة إلي تركيا بموجب مبدأ ترومان الذي يعد المنطلق الأساسي للتحالف التركي الأمريكي ومنذ ذلك الوقت فقد أصبح التحالف مع الولايات المتحدة بالنسبة لتركيا من الأهداف الحقيقية لسياستها الخارجية.[3]

---

[1] نفس المرجع سبق ذكره، ص94.

[2] أحمد النعيمي، تركيا والوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص155

[3] نفس المرجع سبق ذكره، ص48-49.

وعليه بالإمكان القول أنه تحت تأثير بعض العوامل مثل التهديد السوفيتي لتركيا واختيارات الصفوة الحاكمة والمصالح الاقتصادية جاء اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني. وهذا يعني من جانب أخر أن تركيا احتاجت الغرب في الفترة الواقعة بين 1945-1947 لمقاومة التهديد السوفيتي، من هذا المنطلق فإن تركيا بدأت تبحث مبدأ الاعتراف بالكيان الصهيوني لاستمالة الغرب إلي جانبها أما بالنسبة للعرب فإنهم ابتعدوا عن السياسات الغربية بصورة عامة والسياسية الأمريكية بصورة خاصة لأنهم وضعوا مسؤولية نشوء الكيان الصهيوني عليها.

3- من منطلق رغبة تركيا في جذب التأييد الأمريكي لسياستها تجاه العدو الروسي ورغبة منها في إرضاء الولايات المتحدة أقدمت تركيا علي عضوية حلف شمال الأطلس منذ بداية الخطوات التأسيسية للحلف رغم أن الولايات المتحدة كانت مترددة في قبولها في بداية الأمر.[1]

4- دخلت تركيا في مشكلة مع بعض الأقطار العربية لعل من بينها الصراع علي الموصل مع العراق 1923 والإسكندرونة مع سوريا عام 1939 هاتان المشكلتان مع الوطن العربي خلقتا بيئة لمصلحة الكيان الصهيوني عند نشوئه[2].

5- من وجهة نظر النخبة الحاكمة في تركيا وقتئذ أن وجود الكيان الصهيوني كان نتيجة لضرورة أخلاقية معنوية قوية والتي تكمن في الإعلان عن حق المجتمع اليهودي بتقرير مصيره وفي هذا المجال قدم حسن عزت وزير خارجية تركيا وقتئذ حجة اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني مؤكدا على المسألة الأخلاقية بسبب حالة المجتمع السياسي في فلسطين إذا كان للأخير الحق لكي يقرر مستقبله كالحالة مع تركيا في عام 1923.[3]

6- تتحدث النخبة الحاكمة في تركيا وقتئذ عن أسباب اعترافهم بالكيان الصهيوني لعل من أبرزه الأسباب الإنسانية وفي هذا المعني يقول (انفاتشمان) لم يرق الدم اليهودي هناك من قبل الأتراك. والأتراك عندما يتحدثون عن العامل الإنساني إنما يتذكرون موقف

---

(1) حامد محمود عيسي، القضية الكردية في تركيا، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2002،) ص45.

(2) سالار أوسى، تركيا وأمريكا"من الأقطاب المتعددة إلى نظام القطب الواحد "ت:يوسف إبراهيم الجهمانى، سلسلة ملفات تركية، العدد6، دمشق:حوران للطباعة والنشر والتوزيع،2000)ص16.

(3) أحمد النعيمي، تركيا والوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص50.

الدولة العثمانية إزاء هجرة اليهود إلي الأراضي العثمانية عام 1924 إفرنجي وقبول مصطفي كمال هجرة اليهود الألمان إلي تركيا وهجرة اليهود العراقيين عن طريق تركيا خلال ثورة 14 يوليو 1958 ودور تركيا في استقبال يهود إيران وسوريا وفي هذا المجال يقول سامي كوهين قريباً جداً كان الأتراك متعاونين مع اليهود وذلك بالسماح للاجئين اليهود من سوريا و إيران من الوصول إلي البلدان التي قصدوها[1].

7- إن اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني جاء علي أثر اعتراف الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بهذا الكيان ومن وجهة نظر تركيا إن أقامة العلاقات الدبلوماسية من قبل هذه الدول مع الكيان الجديد بات لزاما علي تركيا التي تعد أقصي الغرب أن تقدم علي الخطوة نفسها وعلي ذلك يمكن إلي حد كبير أن تعد السياسة الشرق أوسطية لتركيا في تلك الحقبة امتداداً لسياستها المنحازة إلي الغرب التي ترسخت بانضمام تركيا إلي حلف شمال الأطلس.وقد شرح موقف الحكومة التركية إزاء اعترافها بالكيان الصهيوني قائلا "أن نجاحات إسرائيل العسكرية ضد جيرانها العرب والمشاريع المختلفة التي حققتها بنجاح يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار"[2].

وفي هذا المعني يقول دانكورت روست "حكومة اينونو تواقة أن تكون بعيدة عن جيرانها المسلمين وهي تؤكد في سياستها علي الغرب والصفة العلمانية هكذا أصبحت تركيا في عام 1949 أول دولة من أقطار الشرق الأوسط تؤسس علاقات مع إسرائيل"[3].

وقد أشار عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا وقتئذ عند زيارته إلي الولايات المتحدة في يونيو 1954 إلي العلاقات التركية الصهيونية قائلا "ينبغي علي العرب الاعتراف لإسرائيل بحق البقاء وهذا لا يرضي عبد الناصر الذي أشار إلي هذا الموضوع في شهر أغسطس ولهذا فإن تركيا بسبب السياسة الإسرائيلية منبوذة من العالم العربي[4].

ومن وجهة نظر الأتراك فإن العلاقات التركية الصهيونية تعززت في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، لأن تركيا في هذه الحقبة انتقلت إلي ظاهرة التعدد الحزبي

---

(1) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-105

(2) سالار أوسى، تركيا وأمريكا"من الأقطاب المتعددة إلى نظام القطب الواحد، مرجع سبق ذكره ، ص17.

(3) فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص45.

(4) أورهان كولوغلو، العلاقات العربية – التركية، مصدر سبق ذكره، ص63.

وذلك بوصول الحزب الديمقراطي إلي السلطة وكان هناك اعتقاد من قبل النخبة الحاكمة في تركيا أن الكيان الصهيوني هو الآخر طبق الديمقراطية والعلمانية في آن واحد وهما الصفة المشتركة بين تركيا وإسرائيل كأداة من أدوات التحول في النظام السياسي في تلك الحقبة.

في هذا الصدد يقول الكاتب الصهيوني عميكام نخمي " تركيا وإسرائيل هما أقلية أمنية ودينية في محيطها ولمدة طويلة كانتا هما الدولتين الديمقراطيتين الوحيدتين في منطقة تتميز بالأنظمة الديكتاتورية ولهما طموح معلن تطلع للعلمانية والأخذ بالنهج الأوروبي والانضمام إلي الغرب في الصراع بين الكتلتين".

لسنا هنا بصدد الحديث عن الصهيونية كفكرة وإنما كحركة فدولة لأن تفاصيل ذلك معروفة لدي الباحثين وإنما نود الحديث هنا عن الصهيونية في تركيا ودورها في إثارة الغبار علي العلاقات العربية – التركية وتشويه الصورة العربية في وسائل الإعلام التركية.

فإذا كانت الصهيونية قد تنبهت لأهمية تركيا والأتراك بالنسبة إلي العالمين العربي والإسلامي منذ مباحثات هرتزل مع السلطان عبد الحميد الثاني فإن الأتراك أيضاً قد تنبهوا لخطر الصهيونية على بلادهم. لاسيما بعد عرض مشكلة فلسطين ووقوف تركيا إلي جانب العرب عند الاقتراع على قرار تقسيم فلسطين حيث أثارت رسالة الشكر التي أرسلها *شكري القوتلي* رئيس سورية إلي عصمت أينونو اهتماماً كبيراً في الأوساط السياسية التركية إضافة إلي أن نداء جريدة القبس السورية إلى الأتراك الذين يدافعون عن الإسلام منذ ألف عام بالدفاع عن فلسطين كان له وقعه الحسن في الأوساط التركية[1].

لم تقف الصهيونية التي كانت في نشاط محموم لإقامة كيانها الاستعماري في فلسطين مكتوفة الأيدي تجاه هذه المحاولات العربية للتقرب من الأتراك فدفعت بالثري اليهودي التركي بورلا أخوان بالاشتراك مع الدونما لإصدار صحيفة (حريت) عام 1947 لتكون لسان حال اليهود في تركيا من جهة ولتهيئة الرأي العام التركي لتقبل فكرة إقامة دولة صهيونية في فلسطين وإثارة الغبار علي العلاقات العربية التركية من جهة أخرى [2].

---

[1] إبراهيم الداقوقى، فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، (بغداد:ب.د،1987) ،ص ص162 -163

[2] نفس المرجع السابق،ص164.

وقد عمدت الصهيونية إلي جعل هذه الصحيفة الأولي في تركيا بعد أن جلبت لها أحدث الآلات الطباعة آنذاك وأسست لها شركة إعلانات كبرى باسم "أعلانجيلك" ووضعت علي رأس إدارتها الصهيونية ألبرت ليفي وهي تطبع اليوم أكثر من مليون نسخة يوميا إضافة إلي قيامها أي مؤسسة حريت بإصدار صحيفة "يني غازيته" و"صاقلا نباج" اليوميتين والعديد من الملاحق السياحية والترفيهية الأسبوعية التي تعمل كلها لتحقيق أهداف الصهيونية في تركيا من خلال :-

1- إزالة الصورة المشوهة لليهودي في المجتمع التركي لأن الفولكلور التركي يصور اليهود بالشكل الذي لا يشرف المجتمعات المدنية الحديثة حيث أن المسلمين الأتراك يطلقون عليهم تسمية *جيفيت* أي (الكافر) بسبب حقدهم علي المسلمين ومحاولاتهم أيام الرسول (ص)هدم الدين الإسلامي الحنيف والحقد على الأتراك المسلمين. [1]

2- تشويه الصورة العربية في وسائل الإعلام التركية لاسيما بعد تطور العلاقات العربية – التركية في السنوات الأخيرة عن طريق نبش الماضي وتذكير الأتراك بموقف العرب العدائي معهم وموقفهم في الحرب العالمية الأولى وبتشويه صورة الإنسان العربي .

3- تشويه حركة الفدائيين العرب الفلسطينيين ووصفهم بالإرهاب من خلال الأخبار المغرضة والتعليقات المعادية من خلال تشويه انتصارات الثورة الفلسطينية في الأرض المحتلة أو محاولة إلقاء صفة الإرهاب الدولي عليهم من خلال صحيفة شالوم الصهيونية اليومية الصادرة في استانبول باللغة الإنجليزية أو مجلة(جورنال دو اوريان ومجلة لاعازيت) الصادرة في اسطنبول باللغة الفرنسية وغيرهم. [2].

4- أذكاء روح القومية التركية المتطرفة لدفعها نحو الفاشية من جهة وللإيحاء بأنها تقف في مواجهة القومية العربية من جهة أخرى وذلك من خلال المقالات التي كانت تكتبها المجلات الأسبوعية "دولت" و"ملت" و"دوروم" وصحف "هركون" و"دنا" و"خبر اليومية"[3].

---

[1] نفس المرجع السابق،ص165.

[2] مجموعة باحثين، العلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص ص45 -46.

[3] صبحى ناظم توفيق،موقف تركيا من قضية الفلسطينية،مرجع سبق ذكره ،ص ص 80 -81.

5- شل فاعلية المعادين للصهيونية والمؤثرين في القرارات السياسية أو تصفيتهم جسديا أو بتشويه سمعتهم فقد استطاعت الدعاية الصهيونية أن تجعل من المجاهد التركي المسلم جواد رفعت ايلخان صاحب المؤلفات الـ63 حول الماسونية والدونمة والصهيونية شخصا فاشيا أو إرهابيا غير مرغوب فيه في الأوساط السياسية التركية كما استطاع عملاء الصهيونية القضاء علي يشار قوتلو اي مؤلف كتاب الصهيونية وتركيا في حادث غامض في البحر عام 1971 في استانبول[1].

6- تحقيق الدعم المادي لإسرائيل بجمع التبرعات من خلال العديد من الجمعيات والمراكز الدينية والاجتماعية الخاصة باليهود ،إضافة إلي ضريبة خاصة مفروضة علي اليهود الأتراك،حيث بلغت تبرعات اليهود الأتراك للكيان الصهيوني بعد عدوان 1967 حولي الثلاثة ملايين دولار[2].

7- التأكيد على محافظة اليهود الأتراك على شخصيتهم الإنعزالية المتميزة من خلال تشجيع تأسيس الجمعيات والمراكز الخاصة بهم وإقامة المجمعات السكنية في المدن الكبرى وتوثيق علاقتهم بشكل ملموس مع البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية في كل من أنقرة واستانبول وتقديم المعلومات إليها إضافة إلي تشجيعها هجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين المحتلة فقد قدر عدد المهاجرين إليها بحوالي 18 ألف يهودي تركي حتى1972.[3]

وإذا كانت الصهيونية وعملاؤها قد لعب دوراً كبيراً خلال هذه الفترة في إثارة الخلاف بين العرب و الأتراك لتحقيق أطماع الصهيونية في منطقة الشرق الأوسط فقد كان للفكر الاستشراقي الغربي أثره الكبير أيضاً في الدس بين الشعوب الإسلامية. كافة في المنطقة من خلال الإيحاء بأن كلتا القوميتين العربية والتركية تسيران خلف شعارات لضرب الإسلام[3].

---

[1] ماكان يافور، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور جدل الهوية، دراسات عالمية،العدد29 (ابوظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2000 م) ص ص8 -9.

[2] أورهان كولوغنو وآخرون، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص ص50-51.

[3] إبراهيم الداقوقى، فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، مرجع سبق ذكره، ص167.

كما ساهم الكتاب العرب والأتراك بتخطيط أو من دونه في إثارة الشكوك وتغذية الهواجس والريبة في العلاقات العربية التركية لدفعها إلي الركود والإهمال حيث تبادل الجانبان الاتهامات حول مواقف كل منهما من الآخر خلال الحرب العالمية الأولي وبعدها غير أن ذلك لم يمنع العرب من النظر بفخر واعتزاز إلي الحركة الكمالية التي أنقذت تركيا من الاحتلال وتأسيس الجمهورية التركية الحديثة رغم انتقاداتهم الموجهة إلي علمانية أتاتورك بإلغائه الأبجدية العربية وتبديل الأذان وجعله بالتركية التي لم تمنعه من إقامة العلاقات الحميمة مع الدولة العرقية الفتية والأقطار العربية المجاورة لتركيا [1].

وختاماً، إن موقف تركيا الحديثة من دولة إسرائيل جاء مغايراً لما اتخذته الدولة العثمانية، التي كان السلطان العثمانى فيها رافضاً التنازل عن أي قطعة أرض منها لإسرائيل حتى بعد استخدام الحوافز والإغراءات الصهيونية من قبل اليهود الذين أرسلوا إليه أكثر من مبعوث لمحاولة إقناعة بالحركة الصهيونية،وهو ما دعاهم إلى محاولة تأليب الأتراك عليه من خلال دعمهم لجميع الجمعيات التي تدعو لإقامة دولة تركيا العلمانية ،وبعد ما قامت تركيا الحديثة نجحت إسرائيل في إقناعها بالاعتراف بها كدولة، والتي يمكن ارجاعها لمجموعة من الأسباب والدوافع تمت مناقشتها سابقاً.

ولم تقف إسرائيل إلى هذا الحد بل قامت بمحاولة تحسين صورتها لدى الرأي العام التركى من خلال وسائل الإعلام التركية وكان تركيزها على الصحف أكثر، وقد كان لذالك التأثير فى الموقف التركى من إسرائيل ، بالإضافة إلى محاولات إسرائيل الإستفادة من الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم علاقتها بتركيا ،كذالك الاستفادة من التهديد السوفيتى (سابقاً) لتركيا للدفع نحو تمتين العلاقات التركية الإسرائيلية ، وهذا ما يبحثه الفصل التالي بالدراسة.

---

[1] إبراهيم الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، مرجع سبق ذكره، ص41.

الفصل الثاني

أثر العامل الخارجي على السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل من (1948-1988)

المبحث الأول: السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل في الفترة مابين(1948-1978م)

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل في الفترة من (1979- 1988م)

الفصل الثاني

أثر العامل الخارجي على السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل 1948-1989م

على إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وتغير بنية النسق الدولي بهزيمة قوى المحور دخل العالم في أتون حرب باردة انقسم العالم فيها إلى معسكرين مختلفين ومتنافسين، معسكر غربي تقوده الولايات المتحدة، ومعسكر شرقي يقوده الاتحاد السوفيتي، وكانت معظم دول العالم منحازه إلى إحدى الكتلتين، وقد أدت هذه المتغيرات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إلى جملة من التأثيرات أسهمت في تعزيز العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة من 1948 حتى 1989 وهو ما ستحاول الدراسة توضيحه في مبحثين:

المبحث الأول: السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل في الفترة مابين(1948-1978م).

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل في الفترة من (1979-1988م).

المبحث الأول:السياسة الخارجية التركية تجاه "إسرائيل" في الفترة من 1948- 1978

في عام 1939 اندلعت الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى 1945م وتشكل على أثرها نظام عالمي جديد يقوم على أساس القطبية الثنائية ممثلة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابق، وتشكلت أيضاً هيئة الأمم المتحدة في محاولة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

وقد كان لذلك النظام تأثيراته على الدول وعلاقاتها ببعضها وقد ساهم في تعزيز علاقات دول مع أخرى بفعل المتغيرات الدولية، فقد تعززت علاقات تركيا الخارجية بإسرائيل، وهو ما يمكن إرجاعه لتأثر تركيا بالعامل الخارجي المتمثل في النظام الدولي ثنائي القطبية.

وتأسيساً على ذلك فإن هذا المبحث تناول السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل في الفترة من 1948 حتى 1978 من خلال ثلاثة عناصر:

أولاً:- طبيعة المتغيرات الدولية.

ثانياً:- تركيا وكسب ود الطرفين "العربي- الإسرائيلي".

ثالثاً:- مبادئ التوجه التركي في تقرير سياستها تجاه إسرائيل.

أولاً:- طبيعة المتغيرات الدولية:

إن المتغيرات الدولية التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية هي نتيجة من النتائج التي تركتها الحرب العالمية الثانية، وهو ما يتطلب إعطاء لمحة عن الحرب العالمية الثانية قبل الحديث عن تلك المتغيرات الدولية.

لقد أسهمت جملة عوامل كانت وراء اندلاع الحرب العالمية الثانية أبرزها أن المعاهدات الموقعة بعد الحرب العالمية الأولى حملت معها بذور الخلاف والأزمات فيما بين الدول المتحاربة، كما أن إخفاق سياسة الأمن الجماعي التي تم الاتفاق عليها في ميثاق عصبة الأمم سبباً آخر، وأيضاً وصول الحزب النازي للحكم في ألمانيا بقيادة هتلر والذي يتسم

بالتوجه نحو استخدام القوة في التوسع الخارجي، وقد شكلت عزلة الولايات المتحدة سبباً في إعطائه الفرصة في التوسع والعدوان.[1]

كل تلك الأسباب ساهمت في اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 لتدور رحاها لمدة ستة سنوات حتى 1945 بين ألمانيا وإيطاليا واليابان من جهة، وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وانتهت الحرب العالمية الثانية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

بانتهاء الحرب العالمية الثانية بهزيمة قوى المحور "ألمانيا- إيطاليا- اليابان" تم إعادة ترسيم الحدود الجغرافية والسياسية في العالم، فقد توسع الاتحاد السوفيتي، ليضم مجموعة من الدول، كما تم تقسيم كوريا إلى منطقتين، منطقة تابعة للولايات المتحدة في كوريا الجنوبية، ومنطقة تابعة للاتحاد السوفيتي في كوريا الشمالية، كما تم تقسيم ألمانيا إلى قسمين شرقي وغربي، وقد امتلك كل من الدولتين "الاتحاد السوفيتي" الولايات المتحدة الأمريكية أسرار السلاح النووي.[2]

إذاً لقد تشكل النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بفعل ثلاثة عوامل حاسمة آلت إلى تأسيسه على مبدأ القطبية الثنائية وهي الأيديولوجية، والقوة التدميرية النووية والقدرة الاقتصادية، وبفضلها أصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي هما قطبا النظام الدولي ومحور المتغيرات الدولية فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانياً:- تركيا وكسب ود الطرفين "العربي والإسرائيلي":

لقد سيطر الصراع العربي الإسرائيلي على السياسة في الشرق الأوسط طوال أربعة عقود، حتى المراحل الأخيرة من الحرب بين إيران والعراق لم تستطع إلا لفترة قصيرة أن تكشف القضية العربية الإسرائيلية باعتبارها الاهتمام المركزي في المنطقة.

---

[1] زايد عبيدالله مصباح، مرجع سبق ذكره، ص ص345-347، وأيضاً أحمد يوسف أحمد، ومحمد زياره، مقدمة في العلاقات الدولية، (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، 1989)، ص ص216-231.

[2] مجذاب بدر عنان، محي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصادات الشرق الأوسط، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998)، ص ص51-52.

والسياسة التركية نحو الصراع أشبه شيء بالصورة المجازية لكثرة ما فيها من الغموض والإبهام والتناقضات نحو الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية. إن عرض سياسة الحكومة التركية في هذه المنطقة منذ الحرب يتبين منه عدد من التغيرات المفاجئة والاتجاهات ولكن أكثريتها غير ذات صلة بالصراع نفسه يضاف إلي ذلك أن هنالك تناقضات بدت بين الموقف المعلن للحكومة التركية وسياستها التي تنفذها، وفي الثمانينات كانت تركيا ولا ريب أكثر نجاحاً باعتماد سياسة مدروسة متوازنة أدت إلي توسيع علاقاتها مع جميع الأطراف، مع أنها لم تكن خالية كلياً من الأخطاء والتناقضات التي طبعت سياستها في العقود السابقة.

وتمسكت تركيا بهذه السياسة فور قرار الأمم المتحدة بالتقسيم رافضة في البداية أن تعترف بالدولة اليهودية على انه سرعان ما أخذت بعد ذلك عوامل في المنطقة تحتل الأولوية في تقرير سياسة تركيا منها محاولة كسب الدعم الأمريكي[1] .

وكان لهذه العلاقة النامية مع إسرائيل أثرها المباشر على علاقات تركيا مع العرب وفي صيف 1951 على سبيل المثال وقفت تركيا بجانب الغرب محتجة على قرار مصر منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس؛ وإذا كان الموقف التركي سليماً من حيث القانون الدولي فإنه جاء ضربة للعلاقات التركية المصرية وأثار انتقاداً مريراً في مصر واستمرت هذه العلاقات الصعبة مع مصر بعد الثورة الجمهورية فيها وفي يونيو 1954 وجه رئيس الوزارة التركية عدنان مندريس أثناء زيارة له إلي واشنطن لوماً إلى العرب قال فيه "أن الوقت قد حان للاعتراف بحق إسرائيل بالحياة"[2] وفي خطاب للرئيس عبد الناصر بعد شهرين من ذلك أعلن بكل وضوح وقوة أن تركيا بسبب سياستها الإسرائيلية ممقوتة في العالم العربي.

وشهد قيام حكومة مندريس تحولاً رئيسياً في سياسة تركيا الخارجية وبدلاً من تجاهل الدول الواقعة للشرق وللجنوب الشرقي منها عملت تركيا على ضمها معاً في حلف مؤيد للغرب معاد للشيوعية، والواقع أن الحكومة التركية بدأت منذ أوائل الخمسينات تعمل لإنشاء إطار أمني يضم الدول العربية، وبعد فشل مشروعات قيادة الشرق الأوسط ومنظمة الشرق

---

(1) سالارأوسى، تركيا وأمريكا، سلسلة ملفات تركية، مرجع سبق ذكره، ص16.

(2) عبدالسلام عبدالرحمن عبدالدائم، الدور التركي وأثره على المنطقة العربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2004)، ص77.

الأوسط الدفاعية أخذ مندريس يظهر الحذر بالنسبة لجدوى ضم الدول العربية على أن النظرة الجديدة للسياسة الخارجية على يدي وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر بالدعوة لمواجهة أشد للشيوعية ولإنشاء حزام الأمن الشمالي بصورة خاصة هي التي استولت على مخيلة مندريس وفي سنة 1955 استطاعت هذه السياسة المشؤومة أن تتجسد في ميثاق بغداد[1] ولشد العراق إلي هذا التحالف كانت تركيا مضطرة لتقديم عدد من التنازلات في السياسة الخارجية كانت بصورة رئيسية على حساب إسرائيل ومنها رفض إصدار بيان دعم للسيادة الإسرائيلية على فلسطين وأمنها الإقليمي وإضافة ملحق للميثاق يقول بأن البنود التي تتناول المساعدة العسكرية أثناء الأزمات نافذة في إطار القضية الفلسطينية لا بل متصلة بها بصورة خاصة وجاء رد إسرائيل واضحاً لا لبس فيه وكثيراً ما أعربت عن حقدها على هذه السياسة المناصرة للعرب بحيث أن أنقرة قد تجد نفسها في خضم مواجهة عسكرية.[2]

يبدو هنا واضحاً تأثر الموقف التركي بالوضع الدولي حيث كانت الولايات المتحدة في تلك الفترة تسعى من أجل مواجهة المد الشيوعي في المنطقة العربية، وهو ما حذا بها لتقديم مشاريع تندمج خلالها تركيا مع الدول العربية، وهو ما تطلب توجهاً تركياً نحو تحسين صورتها لدى العرب والذي ربما ظنت أنه سيحدث بمحاولة تغيير موقفها ودعمها لإسرائيل.

وظهرت علامات أخرى على هذا التغير في التوجه حيث شجبت تركيا إسرائيل باعتبارها الخطر الأكبر على السلام والهدوء في الشرق الأوسط وهي تسحب سفيرها من تل أبيب رداً على الغزو الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء سنة 1956 بعد ذلك خفض التمثيل الدبلوماسي إلي رتبة مندوبية وبذلك كانت تركيا تسير على نهج الولايات المتحدة روحا إن لم يكن نصا بتوجيه النقد للغزو الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي لمصر وبإجبار الدول الثلاث على التخلي عن مكاسبها[3]، غير أن هذا التدبير التركي لم ينظر إليه بأنه أكثر من إيماءة لا تهدئ العرب الواقع إنه كان يمكن لهذا التدبير أن يأتي بنتيجة معكوسة إذ أنه شجع الرأي العام خطا على الاعتقاد بان تركيا أدركت خطاها الأولى باعترافها بإسرائيل وبإمكان التأثير عليها لسحبه ولكن الظروف أثبتت بعد ذلك "أن ذلك كان غلطة كبيرة وفي وقت لاحق

---

[1] مجموعة باحثين، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص ص55-57.

[2] أحمد النعيمي، تركيا والوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص70-71.

[3] ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، مرجع سبق ذكره، ص120.

لاحظ معلق تركي بقوله أن عدم الحسم في الدبلوماسية التركية في هذا الإطار الصراع العربي الإسرائيلي عمق الاستياء العربي".[1]

مرة أخرى سنة 1958 بدأ كأن السياسة التركية قد تغيرت في هذا الوقت كانت سياستها نحو العرب ممزقة، فالدول العربية المعتدلة والنظام الهاشمي حليفها الأوثق سقط، آنذاك أخذت تركيا تتجه نحو إنشاء علاقة إستراتيجية مع إسرائيل ووقعت الميثاق الإطاري الذي أوحت به إسرائيل -كان سريا- وهو من اقتراح رئيس وزراء إسرائيل آنذاك دايفيد بن غوريون وقد سعى فيه إلي تحسين علاقات إسرائيل بالبلدان التي تقع وراء السياج العربي وإلي إعطائها صيغة رسمية وشمل تركيا وإيران إلي الشمال وأثيوبيا للجنوب في تحالف غير عربي في الشرق الأوسط وقد سهل انعدام الاستقرار في سوريا ولبنان والأردن والعراق لقد هذا الاتفاق في أغسطس سنة 1958 ، وبالنسبة لتركيا جاء هذا الميثاق الإطاري رمزا لربيها العميق بالعالم العربي ومن الناحية السياسية مثل هذا الاتفاق ذورة التعاون السياسي مع إسرائيل مع أن التمثيل الرسمي مع تل أبيب كان لا يزال على مستوى المندوبية .[2]

من خلال هذا الموقف بدأ واضحاً التذبذب في السياسة الخارجية التركية من حيث موقفها من إسرائيل ومن العرب، حيث تحاول استمالة العرب إلى جانبها من ناحية، وتوقع اتفاقيات سرية مع إسرائيل من ناحية أخرى، وهو ما يفسر تأثرها بالموقف الدولي حيث يظهر جلياً في وجود ما يسمى بالتهديد السوفيتي، ومحاولة تغلغله في المنطقة.

وبذهاب مندريس وتبديد الخطر الشيوعي في المنطقة بوجه عام تمكنت تركيا من انتهاج دبلوماسية أكثر تراخيا بدءا من أوائل الستينات والحقيقة أن هذه الفترة مثلت بداية سياسة تركية في الشرق الأوسط قادرة على الانتفاع إلي أقصى حد من جانبي النزاع من غير أن تثير سخط أيهما وحدث تطور حاسم بالنسبة لتركيا أثناء أزمة قبرص سنة 1964 عند بروز حدود صداقتها مع الولايات المتحدة إلي درجة قياسية حيث وقفت أمريكا مع قبرص ضد تركيا برغم ولائها التام لواشنطن خلال العقد السابق يضاف إلي ذلك أنها مثلت عزلة تركيا في التطور العالمي بسبب سياستها الخارجية الممالئة للغرب بهذا تعتبر أزمة قبرص

---

[1] نفس المرجع السابق، ص121.

[2] أحمد النعيمي، تركيا والوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص79-80.

تحديا للافتراضات الأساسية التي قامت عليها سياسة تركيا الدفاعيـــة والخارجيـــة والـــولاء الصارم للمعسكر الغربي لا يضمن تحقيق المصلحة الوطنية ونتج عن ذلك أن سياسة تركيـــا في الشرق الأوسط لم تعد محض نتيجة لانحيازها للغرب ولتـــوازي القـــوى بـــين الشـــرق والغرب[1].

وتحقق نجاح لتركيا بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي بشأن حرب 1967، وقد تمثل ذلك في نظرة أكثر استقلالية ومرونة وديناميكية وتنوعاً إلـــي تفهمهمـــا للوضـــع المصـــري ورفضت الانضمام إلي مجموعة الدول البحرية التي كانت تطالب بإعادة فتح خلـــيج العقبـــة للسفن الإسرائيلية، وبعد الحرب أيدت تركيا القرار الدولي رقم 242 الـــذي طالـــب القـــوات الإسرائيلية بالانسحاب من الأراضي المحتلة أثناء الحرب، وأكد حـــق جميـــع دول المنطقـــة بالحياة داخل الحدود الآمنة المعترف بها، تلك كانت فترة الحياد المجدي وهي فلســـفة نفعـــت تركيا فيما بعد فقد وصف أحد الكتاب هذه الفترة بأنها "الدبلوماسية في أفضل حالاتهـــا حيـــث تمكنت تركيا من الإعراب عن مشاعرها الودية نحو الدول العربية المعنية بحرب 1967 من غير أن تسخط إسرائيل"[2] .

وبخصوص موقف الحكومة التركية من جريمة حرق السلطات الإسرائيلية للمسجد الأقصى في 21 أغسطس 1969، أن "سليمان ديميرل" في اليوم التالي لهذه الجريمة أصدر تصريحا قال فيه "أن الشعب التركي يشارك العالم العربي والإسلامي في حزنه العميق تجاه حرق المسجد الأقصى، وتتفق تركيا في الرأي مع العالم العربي والإسلامي في هذه الكارثة الأليمة"[3]، كما طالب "ديمريل" بإجراء تحقيق دولي دقيق لهذا الحادث يرضي مطلب العالم العربي والإسلامي في تقديم تفسير للكارثة التي ستأخذ طابعا ينذر بالخطر إذا كان وراءها دافع سياسي، واشتركت تركيا في الوفد الإسلامي المكون منها والأردن وإيران والسودان واندونيسيا وغينيا وأفغانستان. والذي طالب باسم (29) دولة عربية وإسلامية من السكرتير العام للأمم المتحدة "يوثانت" في 22 أغسطس 1969 أن يصدر أوامره لإجراء تحقيق غير

---

[1] سالار أوسى، تركيا وأمريكا، سلسلة ملفات تركية، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص95.

[3] نجدة فتحي صفوة، "موقف تركيا من قضية فلسطين"، مجلة المستقبل العربي، العدد 45، (نوفمبر: 1982)، ص65.

منحاز في حادث إحراق المسجد الأقصى واتخاذ إجراءات عاجلة لتأمين الأماكن المقدسة في الأراضي العربية المحتلة[1].

ورغم معارضة الأوساط الحزبية والإعلامية التركية "العلمانية" لمشاركة تركيا في المؤتمر الإسلامي الذي انعقد "بالرباط" لمناقشة هذا الحادث، إلا أن "ديمريل" أرسل وزير خارجيته "إحسان صبري جاغلينكل" لحضور هذا المؤتمر ، وهو ما يرجع إلى الأسباب التالية[2]:

- الضغط الشعبي على حكومة (ديمريل) للاشتراك في المؤتمر استنكارا لجريمة إحراق المسجد الأقصى.
- رغبة (ديمريل) وحزبه "حزب العدالة" في الاستفادة من المشاركة في هذا المؤتمر في اكتساب أصوات الناخبين، لأن قوة هذا الحزب كانت تعتمد بالأساس على الريف الذي يغلب عليه الطابع الديني.
- خدمة المصلحة القومية التركية وذلك بتعزيز علاقات تركيا مع الأقطار العربية.

يتضح من خلال الموقف التركي أنه جاء تلبية لضغوط الرأي العام وخاصة أن الشعب التركي غالبيته يدين بالإسلام، وأيضاً لاستخدامه كدعاية انتخابية من قبل الحزب لكسب أصوات الناخبين، ولذلك لا يمكن اعتبار الموقف التركي أنه تغير تجاه إسرائيل بقدر ما كان إرضاء للداخل التركي.

ورغم أن رئيس الوفد المصري في هذا المؤتمر أكد أنه لا يمكن مناقشة أية قضية تتعلق بالعدوان الإسرائيلي في غياب منظمة التحرير الفلسطينية إلا أن تركيا عارضت ذلك بشدة، وبرر "إحسان صبري" هذه المعارضة على أساس "أن هذا المؤتمر هو مؤتمر حكومات ولا يمكن إشراك وفد فلسطيني في أعماله لأنه لا يمثل حكومة"، وأخيرا توصل المؤتمرون إلى حل وسط وهو إشراك وفد من المنظمة بصفة وفد مراقب يشترك في المناقشات دون أن يكون له حق التصويت، وواجهت الجلسة الختامية للمؤتمر مشكلة حادة بسبب إصرار وفود تركيا وإيران والسنغال على عدم اتخاذ أي قرار فيه تأييد للمقاومة الفلسطينية أو التزام باتخاذ موقف ضد إسرائيل، الأمر الذي دفع رئيس الوفد المصري "أنور السادات" إلى مخاطبة رئيس الوفد التركي قائلاً: "لماذا التحفظ، هل نحن في محفل دولي؟ نحن أخوة في أمة إسلامية، وإنني أشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء ما حققناه إن الأمم المتحدة لها قرارات أقوى مما وصل إليه هذا

---

[1] أحمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الإسرائيلية 1948-1985، (الموصل: مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل، 1986)، ص64.

[2] خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص209.

المؤتمر، وأنني لا أدري لماذا هذه التحفظات وهذا الموقف؟"[1] ، ومن الأهمية بمكان أن نذكر في هذا الصدد أن تركيا في مؤتمر "الرباط" عارضت بشدة مشروع قرار قدم إلى الدول المشاركة في المؤتمر لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وبهذا اتبعت تركيا ولا تزال تتبع سياسة مزدوجة ومرنة تجاه العرب وإسرائيل[2].

يتضح أن الموقف التركي تجاه العرب بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص أن ظاهره دعم للموقف العربي وللقضية الفلسطينية، وفي الباطن أنه دعم للصهيونية، فهي تعارض بشدة إصدار أي قرار من شأنه أن يساهم في إدانة إسرائيل أو قطع العلاقات معها.

إلا أن سياسة الحياد المجدي هذه كانت قصيرة، في السبعينات أيدت تركيا القرارات العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بما فيها قرار نوفمبر 1975 معتبرا الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، ثم إن تركيا بالإضافة إلي ذلك على استعداد لتوسيع صلاتها بالحركة الفلسطينية في يناير 1975 اعترفت بمنظمة التحرر الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للفلسطينيين حتى ولو أن ذلك جاء ضاراً بالأردن وهي الحليف التقليدي الأقرب للجمهورية.[3] والحافز على هذا التحول البارز نحو العرب ونحو الفلسطينيين بصورة خاصة هو القلق من الاستخدام الفعال لسلاح النفط من قبل دول أوبك الشرق أوسطية والفرص التجارية التي تنفتح في البلدان المنتجة للنفط. وجاءت عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامية سنة 1976 كنتيجة ولو جزئية لهذين الاعتبارين تعزز هذا الاتجاه.[4]

وبإيجاز فإن السلطات التركية شعرت أن هنالك الكثير من المنافع الاقتصادية التي تتعرض للخطر بانتهاج سياسة حيادية حذرة، وبالتالي كان ذلك دليلاً على أن تركيا ترى أن سياستها نحو إسرائيل أساسية في تحديد العلاقات العربية التركية، ولكي تبقى هذه العلاقات ودية ومزدهرة قامت تركيا ببعض التنازلات أمام مطالب السياسة العربية .

وأشهر هذا الدعم للعرب عموما ولمنظمة التحرير الفلسطينية خصوصا أثناء مفاوضات الصلح الثنائي بين مصر وإسرائيل وبعدها جاء اعتراف مصر بإسرائيل، وهي اكبر الدول العربية وأقواها سنة 1979 يسهل عودة أنقرة إلي علاقة أكثر توازنا بين الجانبين،

---

[1] أحمد النعيمي، العلاقات التركية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص66.

[2] نفس المرجع السابق، ص67.

[3] مجموعة باتشين، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص60.

[4] خليل إبراهيم الناصري، مرجع سبق ذكره، ص33.

إلا أن الصلح المصري المنفرد عقد في وقت كانت فيه أسعار النفط ترتفع في أعقاب الثـورة الإيرانية، وكان الاقتصاد الإقليمي يتلقى دفعا جديدا، وجاء الرد المتشدد من قبل ليبيا والعراق وسوريا على تفرد مصر في موقفها رادعاً لتركيا في محاولتها السياسية المحايدة لا سيما وهما دولتان متاخمتان لها، وفي أكتوبر 1979 سمحت تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تفتح لها مكتبا في العاصمة انقره وبعد نحو تسعة أشهر من ذلك احتجت أنقرة بشدة على ضم إسرائيل للقدس المحتلة، وسحبت القائم بأعمالها في تل أبيب وأبقت التمثيل الرسمي على مستوى أمين السر الثاني.[1]

وجاءت اتفاقيات "كامب ديفيد" لتقدم لتركيا وهي من أهم حلفاء الولايات المتحدة في "الشرق الأوسط" فرصة الاستفادة من الأوضاع الإقليمية الجديدة في المنطقة، إلا أن اتفاقيات "كامب ديفيد" كانت مصدر إحراج جديد لتركيا، ذلك لأن تركيا في السنوات الأخيرة كانت قد اهتمت بتنمية علاقات خاصة مع العراق وليبيا، وكانت هاتان الدولتان المصدرين الرئيسيين لتزويدها بالنفط، بينما كانت علاقات تركيا مع مصر فاترة نسبياً بسبب تأييد الأخيرة لليونان في قضية قبرص.

هذا الموقف لتركيا في سياستها الخارجية يوضـح لنـا مـدى تأثرهـا بالمصـالح الاقتصادية، وهو ما دفعها نحو موقف يمكن اعتباره أكثر اعتدالاً نحو القضية الفلسطينية فـي محاولة لكسب ود باقي الدول العربية، وسعياً وراء تحقيق مصالحها الاقتصـادية والنفطيـة بشكل خاص.

كما يبدو واضحاً أن الموقف التركي يحاول كسب ود طرفي الصراع فـي الشـرق الأوسط "العرب- إسرائيل" في محاولة منها لتحقيق هدفين الأول بخصوص مواجهـة المـد السوفيتي من خلال الوقوف في صف الدول العربية، والثاني الحصول على الدعم الأمريكـي وذلك من خلال دعم إسرائيل حتى وإن كان سراً.

---

[1] هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين، الجزء الثاني، (دمشق: دار القلم، ب.ت)، ص ص50-51.

ثالثاً:- مبادئ التوجه التركي في تقرير سياستها تجاه إسرائيل:

وضعت تركيا عدداً من المبادئ والأصول لتحديد وإبراز عملية صنعها لسياستها في تلك الفترة ومن خلال فهم هذه المبادئ والأصول يمكن إدراك السياسة التركية نحو المنطقة لا بل التكهن المسبق بها وسنحاول سرد هذه المبادئ والأصول ثم بمناقشة خلفيتها وجدواها بعد ذلك

لقد طورت تركيا علاقاتها نحو المنطقة بصورة عامة آخذة بعين الاعتبار بالمبادئ السبعة التالية .

1-عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط :

لا تملك تركيا الذاتية ولا المعرفة على ما يرجع باستخدام العلاقات الشخصية وصلات القربي التي تتحكم بالسياسة العربية في سبيل مصلحتها وفي أية حال أن التدخل في الشؤون الداخلية في دولة عربية من شأنه أن يعزز المخاوف العربية من احتمال أنتهاج تركيا سياسة عثمانية جديدة نحو المنطقة[1] ومثل هذا العمل من شأنه بالطبع أن يجعل تدخل دول الشرق الأوسط بشؤون تركيا الداخلية أمراً مشروعاً وهي قضية بالغة الحساسية من حيث توسيع الاضطرابات في مناطق الحدود الجنوبية الشرقية .

2-عدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة :

وينطبق هذا المبدأ على العلاقات بين الدول العربية بصورة خاصة مرة أخرى إن هذا المبدأ يعكس عدم خبرة تركيا وانعدام ثقتها بنفسها على القدرة على توجيه هذه العلاقات بصورة فعالة في سبيل أغراضها وتخشي تركيا أن تفشل في هذه المهمة بحيث تجعل الدول العربية توحد مواقفها في وجه خطر متصور[2] وقد دل حياد تركيا أثناء حرب إيران والعراق على احتمال تطبيقه بصورة موسعة وناجحة إلي أبعد من إطار العلاقات العربية التركية.

3- تطوير علاقات ثنائية مع جميع دول المنطقة :

نؤكد هنا على كلمتي "ثنائية وجميع" حيث الواضح أن تركيا تفضل تطوير هذه العلاقات على أساس المبادلة والمصلحة الذاتية لضمان التوازن والاستمرارية والمقصود هنا

---

[1] ميشال نوفل وآخرون، العرب والأتراك في عالم متغير، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص123-

[2] عايدة العلي سرى الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية، (بيروت: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، 1997)، ص105.

الرغبة بتجاوز توسط أية منظمة تضم أكثر من بلاد كجامعة الدول العربية مثلا وذلك في الواقع ردة على فعل أساس انعدام الثقة بجامعة الدول العربية كمسرح للقومية العربية الراديكالية في الخمسينات والستينات إن وجود جامعة دول عربية قوية يعني أن الدول العربية الصغيرة كالأردن تكون أضعف من أن تمارس سياسة خارجية مستقلة وفي نظر تركيا إن ذلك من شأنه أن يضر بمصالح تركيا [1].

4-استمرار تقسيم نظام الدول العربية :

تشير مخاوف تركيا التاريخية بالنسبة لتماسك جامعة الدول العربية إلي اهتمام أساسي لدى الدولة التركية باستمرارية تقسيم النظام العربي وقد أدى تقسيم العالم العربي إلي عدد من الدول إلي إيجاد مسرح هام من التنافس بينها ثم أن للنظام العربي القائم وظيفة هامة هي أن لا تكون أية دولة عربية بمفردها أكبر وأعظم قوة من تركيا نفسها[2] إن إقامة دولة عربية عظمى في العراق أو في شبة الجزيرة العربية أو سوريا الكبرى على ما فيه من إغراء مثير للقلق في تركيا لأن في ذلك حشدا للقوة العسكرية والسكان والموارد الطبيعية الغنية معاً.

5-العلاقات التجارية والاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط :

منذ أن ارتفعت أسعار النفط 1973- 1974 أصبح الشرق الأوسط ميدان مكاسب اقتصادية كبيرة وزادت الفرص لتركيا للاستثمار خلال الحرب العراقية الإيرانية بسبب موقعها الهام، والاقتصاد التركي حقق مكاسب ضخمة من هذه التطورات والمبادلات التجارية التركية مع الشرق الأوسط لا تزال يرغم انخفاضها في أواخر الثمانينات كبيرة ورفع هذه الإمكانية إلي الحد الأقصى وإزالة العقبات من طريق الناحيتين الاقتصادية والسياسية يظلان الهدف الرئيسي للحكومة التركية[3] .

---

[1] نفس المرجع السابق، ص106.

[2] مجموعة باحثين، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص96.

[3] هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية، مرجع سبق ذكره، ص55.

6-فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي :

في الخمسينات كانت الدول الراديكالية في الشرق الأوسط تنظر إلي تركيا كعميلة للناتو، كدولة تنظر إلي المنطقة بمنظار الولايات المتحدة ومرة بعد مرة وقفت تركيا بجانب الدول الغربية في نزاعاتها مع الكيانات الإقليمية، بصرف النظر تقريبا عن القضية المطروحة وبعد انقضاء ما يزيد عن ثلاثة عقود لا تزال تركيا تحاول الاستمرار في هذا الموقف في علاقاتها الإقليمية، على أن موقفها في تلك الفترة يتصف بالدقة والتردد والحذر فهي حريصة على أن لا ينظر إليها بأية صورة بأنها تنفذ أوامر الغرب في الشرق الأوسط، والواقع أن المصلحة القومية هي التي تحدد نوعاً ما سياسة أنقرة وأعمالها في الشرق الأوسط على وجه أكثر حزما. [1]

7-توازن دقيق في موقفها من القضية الإسرائيلية الفلسطينية :

لقد شعرت تركيا أن عليها أن تنهج نهجاً حذراً بين الغرب والدول العربية بالنسبة لإسرائيل وقد اعترفت أنقرة بإسرائيل بعد أقل من شهرين من اعتراف الولايات المتحدة بها سنة 1949 إلا أنها لا تزال حذرة أو أنها تتخذ موقفا أكثر تميزاً من الغرب في حساسيته حيال بعض تصرفات إسرائيل المثيرة، ومراعاة للعالم العربي يستند هذا الموقف إلي إدراك صانع القرار السياسي في تركيا بأن سياسة الدول العربية تجاه تركيا إلي درجة عالية مرتبطة بموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي[2].

أن هنالك مجموعتين من العوامل الاستقطاب الثنائي للدولتين العظميين والقوة الاقتصادية العربية سادتا في تحديد السياسة التركية نحو الصراع العربي الإسرائيلي في الخمسينات والسبعينات مثل هاتين المجموعتين الطاغيتين من العوامل المهمة لتركيا حين تقرر سياستها بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي .

يضاف إلي ذلك أن حدة الاستقطاب الثنائي الإقليمي السابقة للصراع العربي الإسرائيلي قد ضعفت بنتيجة معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل ولا يقصد بذلك التقليل من احتمال النزاع الذي لا يزال قائما أو من

---

[1] فيليب روبنس، مرجع سبق ذكره، ص120.

[2] صبحي ناظم توفيق، مواقف تركيا من قضية فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص120.

الحاجة إلي حل للقضية الفلسطينية أو الصراع العربي الإسرائيلي بصورة أعم إننا نعني إن أطرافاً ثالثة لاسيما تلك التي تشبه تركيا من حيث أنها غير متورطة مباشرة ينبغي أن تتوفر لها المهلة اللازمة كي تتبنى سياسة أكثر توازنا والواقع أنه تم اتخاذ نظرة أكثر نضجا نحو مشكلة الصلح وهي التي ينظر إليها من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بمثابة ميزة للأطراف الثالثة لتقيم علاقات ودية مع إسرائيل من شأنها أن تفيد في الوصول إلي تسوية سلمية على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 242 وهذا هو ما تستهدفه تركيا.

إن هذا الإطار الدولي والإقليمي المتغير يعني أن هنالك عوامل أخرى قد تكون ذات أهمية في تقرير السياسة التركية الإقليمية وهي **أربعة عوامل رئيسية مؤثرة على سياسة تركيا اتجاه إسرائيل**، وهي:

أ-التشابه الطبيعي بين النخبة التركية وإسرائيل :

إن هذا التشابه من شأنه أن يشد تركيا باتجاه إسرائيل لكنه سيواجهه إلي حدا ما توازنا بفعل التعاطف الذي يكنه الكثيرون من الليبراليين الأتراك للفلسطينيين في محنتهم لا سيما منذ اندلاع الانتفاضة هنالك تشابه في السنوات الأولى بين خبرات الأتراك والفلسطينيين القومية ولو أن نتيجة حرب 1921- 1922 مختلفة جدا بالنسبة للأتراك عن نتيجة حرب 1947-1948 بالنسبة لفلسطين وهنالك بعض التعاطف مع الفلسطينيين في أوساط النخبة أمثال وزارة الخارجية غير أن النظرة السائدة تميل إلي إسرائيل لا سيما بين ذوي الأفق الاستراتيجي الأكثر اتساعا بالنسبة للشؤون الدولية ولذلك يعلقون أهمية أكبر على المساعدة الإسرائيلية السابقة والمقبلة وبمقابل ذلك سادت النظرة الطيبة نحو تركيا في الأوساط الإسرائيلية بن غوريون كأحد القادة الإسرائيليين الأولين درس في تركيا وأتاتورك شخصية تاريخية لا تزال تنتزع بعض الإعجاب في إسرائيل[1].

ب-العون الذي تستطيع إسرائيل أن تقدمه إلي تركيا:

ويظهر ذلك بصورة واسعة في الأوساط اليهودية النافذة في الولايات المتحدة وهي أوساط يمكن لإسرائيل أن تحركها والمحاولات التي جرت في أوائل الخمسينات لمساعدة تركيا بهذه الطريقة لاقت بعض النجاح وإذا كانت وزارة الخارجية لا تحتاج إلي الكثير من

---

[1] أوفرا بنجو، التصورات العربية لتركيا وانحيازها لإسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص18.

الإقناع بأهمية أنقرة فإن الصحافة الأمريكية طالما نهجت نهجا سلبيا مهاجمة نقاط الضعف في الديمقراطية التركية[1] ومرد ذلك جزئيا إلي غياب العلاقة الإستراتيجية التي تقوم حاليا بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإلي أن الأوساط اليهودية النافذة في أمريكا كانت عبر التاريخ مناصرة لليونان، ويكون هذا العون في التصنيع خاصة العسكري وكذلك في إنتاج المواد الكيميائية .

ج- وجود مجموعة يهودية تركية وفي إسرائيل :

يتركز اليهود في تركيا في إسطنبول وعددهم يقارب 24000 لكن لهم نفوذاً كبيراً يتجاوز هذا العدد بسبب ثرائهم وموقعهم البارز في الحياة التجارية، منذ العهد الامبراطوري والمحتمل أن تكون تركيا شديدة الحفاظ على مجموعتها اليهودية لما لها من نفوذ على الأوساط اليهودية النافذة في الولايات المتحدة، وبسبب استمرارية الحساسية بشأن القضية اليهودية في أوروبا وأمريكا.[2]

في تركيا يقدر عدد اليهود الأتراك الذين يعيشون في إسرائيل بـ 120000 غالبيتهم هاجروا في الستينات والسبعينات فراراً من الفوضى الاقتصادية والعنف اللذين سادا تركيا آنذاك[3]، ومعنى وصولهم منذ فترة حديثة هو أن هويتهم التركية لا تزال هامة لهم ثم أنه لا يزالون يقومون بنشاط واسع في سبيل تركيا، وقد سعت تركيا للحفاظ على هذه الرابطة كعنصر إيجابي في العلاقة الثنائية بالمقارنة مع الدول العربية من حيث أن سكانها اليهود سابقا ينظرون إليها بكراهية.

وللمجموعة اليهودية أهميتها كذلك بسبب موقع تركيا الجغرافي، وأهميته التاريخية منذ الحرب العالمية الثانية كممر لليهود الذين ينزحون إلي إسرائيل، منذ ذلك الوقت اختار اليهود الهاربون من إيران وبلغاريا والعراق وسوريا تركيا كمحطة كان أكثر من خمسمائة يهودي سوري يهربون من بلادهم إلي تركيا خلال السنة ، ومنها كان يسمح لهم بالسفر إلي إسرائيل ويمكن لتركيا أن تكون أكثر أهمية في هذا المجال بالنسبة لليهود الذين يغادرون الاتحاد

---

[1] سالارأوسي، تركيا وأمريكا، سلسلة ملفات تركية، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] هدى درويش: حقيقة يهود الدونمة في تركيا، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003)، ص ص34-35.

[3] نفس المرجع السابق، ص37.

السوفيتي وبعض أنحاء أوروبا الشرقية لاسيما إذا جاؤوها لاجئين فارين من الاضطهاد، على أن المقاومة العربية الواسعة لهجرة اليهود السوفيات إلي إسرائيل قد تدفع تركيا إلي التقليل من هذا الدور وتجنب القيام بدور محطة ترانزيت .

د- الروابط التجارية بين تركيا وإسرائيل :

توسعت الروابط التجارية في أواخر الثمانينات رغم غياب التمثيل العالي المستوى بين إسرائيل وتركيا قد بلغت المبادلات التجارية الثنائية ما يتراوح بين 120و 130 مليون دولار منها نحو نصف ذلك تجارة رسمية، أما الباقي فهو تجارة غير مباشرة عبر عدد من الشركات الظاهرة الموجودة في أوروبا بالإضافة إلي ذلك استكشاف ميادين تجارية أخرى، ينبغي للتكنولوجيا أن تكون قد بلغت الإتقان التام لنقل مقادير كبيرة تقارب 20 مليون طن من المياه دفعة واحدة من أحد أنهار تركيا التي لا تستخدم حتى الآن إلي أقصى طاقتها كنهر منافعات مثلا إلي بلدان أخرى، وكانت إسرائيل أول بلد أبدت اهتماما حقيقيا بالمخطط ويمكن تجاوز الصعوبات السياسية باستخدام بلد ثالث كشمالي قبرص كمحطة لتأمين المياه للتصدير.[1]

وهنالك ، إلي جانب ذلك، عوامل أخرى يمكن لها أن تكون ذات أهمية في إضعاف الروابط مع إسرائيل وأبرزها المدى الذي يستطيع إليه الإسلاميون الأتراك أن يؤثروا على السياسة الخارجية، إن المجموعة الإسلامية الرئيسية المستقلة أي حزب الإنعاش هو الحزب السياسي الأساسي الوحيد الذي يختلف اختلافاً كبيراً عن الحكومة في تحديد الأولويات الخارجية، وينشط حزب الإنعاش والإسلاميون الآخرون بالنسبة لثلاث قضايا : مقاومة عضوية الدول الأوروبية، تأييد روابط أوثق مع العالم الإسلامي، مقاومة الاتصالات الجارية مع إسرائيل[2] إن العلاقة مع إسرائيل هي الموضوع الأهم بين الموضوعات الثلاثة ولذلك تسهل إثارته نسبياً كقضية سياسية، يضاف إلي ذلك إن الإسلاميين يرون أن العلاقات الوثيقة مع إسرائيل تحول دون علاقات أوثق مع العالم الإسلامي، ولذلك يتوقع لتزايد نفوذ الإسلاميين في السياسة التركية أن يتحول إلي قضية هامة بالنسبة لإسرائيل أكثر من أية قضية أخرى في السياسة الخارجية.

---

[1] عبدالسلام عبدالرحمن عبدالدائم، مرجع سبق ذكره، ص ص97-98.

[2] محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والعرب، مرجع سبق ذكره، ص ص120-121.

ختاماً يتضح تأثر الموقف التركي تجاه إسرائيل بالمتغيرات الدولية المتمثلة في بروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين بعد الحرب العالمية الثانية من ناحيـــة، ونشـــوب الحرب الباردة فيما بينهما من ناحية أخرى فالتقارب التركي الإسرائيلي لم يبـــدأ إلا بظهـــور دولة إسرائيل في حين كانت الطائفة اليهودية في تركيا قبل ذلك ينظر إليها كجسم غريب فـــي المجتمع التركي، وأيضاً تم هذا التقارب مع انقسام العالم إلى معســـكرين وظهـــور الحـــرب الباردة، وكانت الحساسيات التاريخية بين تركيا والاتحاد السوفيتي عاملاً حاسماً في انحيـــاز تركيا السياسي إلى الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص والدول التي تدور فـــي فلكها ومنها إسرائيل.

إضافة إلى عوامل التعاطف الرسمي التركي مع إسرائيل الذي يكمـــن فـــي العلاقـــة الدائمة التوتر بين تركيا وسوريا عدوة إسرائيل.

كما أن هناك المبادئ والتوجهات التي تسير عليها السياسة الخارجية التركية والتـــي تدفع نحو إتباع سياسة تتسم بالتقارب نحو إسرائيل، وهو ما يعزز التعاون التركي الإسرائيلي.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل في الفترة1979-1988م

من شأن أي تحليل لأثر المتغيرات الدولية على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل أن يبين أن هناك علاقات وثيقة بين الدولتين بفعل تلك المتغيرات، وهو ما ترك تعارضاً بين المواقف التركية والمصالح الخاصة بتركيا، فهي تتأرجح بين موقع تركية الخاص وعلاقتها التاريخية مع الدول العربية ومحاولتها إقامة علاقات وثيقة مع إسرائيل سعياً وراء تحقيق مصالح تتعلق باستمرار المعونات الاقتصادية لها من الدول الغربية وإسرائيل.

ومن هنا حاولت تركيا من خلال سياستها الخارجية تحقيق ذلك الهدف في محاولة لإرضاء الولايات المتحدة.

وتمشياً مع أهداف الدراسة يتطلب منا تقسيم هذا المبحث إلى عنصرين:

أولاً:- التضارب بين المصالح والمواقف التركية تجاه إسرائيل.

ثانياً:- إعادة بناء العلاقات التركية الإسرائيلية في الثمانينات.

أولاً:- التضارب بين المواقف التركية تجاه إسرائيل والمصالح التركية.

بعد انقلاب 12 سبتمبر 1980 الذي قاده الجنرال "كنعان افرين" تولى رئاسة الوزارة التركية "بولنت اولوصو" وهو جنرال متقاعد كان قائداً للقوات البحرية التركية حتى أسبوعين قبل الانقلاب وهو شخص معتدل ومؤيد للعلاقات مع الدول العربية، وقد ساعد هذا الأمر على توطيد التوجه التركي نحو العالمين العربي والإسلامي، وخلال عهد السيد "بولنت اولوصو"، قام وزير الخارجية "الترنو اكمان" باتخاذ عدة خطوات ايجابية باتجاه تقليص العلاقات التركية الإسرائيلية متحينا الفرص العديدة لاتخاذ تلك الخطوات، مثل إعلان إسرائيل عن ضم القدس والجولان وغزو لبنان ومجزرتي صبرا وشاتيلا، وقد أصدرت الحكومة التركية في عهده قراراً رسمياً عام 1982 بتخفيض العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى موظف واحد بدرجة "سكرتير ثاني"[1].

من الملاحظ على السياسة التركية تجاه إسرائيل التذبذب وعدم الاستقرار على موقف معين، وهو ما يفسر عدم رضا القوات العسكرية على تحركات الساسة، بدليل أنه بعد الانقلاب الذي قامت به القوات العسكرية، حدث تقليص لبعض العلاقات التركية مع إسرائيل.

كما أصدرت الحكومة التركية قراراً أخر بإلغاء رحلات الخطوط الجوية التركية إلى إسرائيل، وكانت هناك ثلاث رحلات تركية لإسرائيل أسبوعياً إضافة إلى خمس رحلات

---

[1] فيروز أحمد، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص ص105-106.

لطائرات "العال" أسبوعياً، غير أن شركة طيران "العال" الإسرائيلية مازالت مستمرة بمعدل ثلاث رحلات بين تركيا وإسرائيل[1].

طرأت على العلاقات التركية الإسرائيلية عدة تحولات قبل مجيء العسكريين إلى الحكم عام 1980 حتى نهاية عقد الثمانينات ، وقد شملت تلك التحولات عدة نقاط بارزة سلبية وأخرى ايجابية، منها ما هو هام ومثير للانتباه، ومنها ما هو عابر، كما كان منها ما هو معلن، ومنها ما هو غير معلن ومغلف بطابع السرية.

في عام 1980 كان مستوى التمثيل بين البلدين على مستوى قائم بالأعمال دون تحديد درجته الدبلوماسية، ولذا كان كل من البلدين يوفد سفيراً لرئاسة البعثة "كقائم بالأعمال" وفي أغسطس 1980 كان في "أنقرة قائم بأعمال إسرائيلي بدرجة سفير هو "يعقوب كوهين" وكان وزير الخارجية التركية في ذلك الحين هو "خير الدين أركمان" في عهد وزارة سليمان ديميريل، وكان "أركمان" من أصدقاء إسرائيل وبذل قصارى جهده لتوثيق العلاقات مع إسرائيل، فأجرى عدة اتصالات اتسمت بطابع السرية واستقبل عدة وفود إسرائيلية سرية"[2].

وفي أواخر أغسطس 1980 وصل "أنقرة" وفد سري إسرائيلي رفيع المستوى برئاسة "آرييه لافين" ويرافقه اثنان من مسئولي وزارتي الخارجية والدفاع الإسرائيليتين ورافقهم في جولتهم الملحق العسكري الإسرائيلي في أنقرة "اسحق كاهانا" وأنكرت الخارجية التركية أمر هذه الزيارة رسمياً، ولكن كشفت الأمر وسائل الإعلام والأحزاب المعارضة التي تحدثت تفصيلاً عن اتصالات الوفد الإسرائيلي ومقر إقامته في "فندق ديدمان" ونتيجة لذلك دعت أحزاب المعارضة إلى عقد جلسة طارئة للمجلس الوطني التركي لمناقشة سياسة وزير الخارجية "خير الدين آركمان" إزاء إسرائيل، وبالفعل عقدت هذه الجلسة في 5سبتمبر 1980، وطلب فيها نواب المعارضة سحب الثقة من وزير الخارجية، وتم بالفعل التصويت على ذلك في نفس الجلسة، وصوت المجلس إلى جانب الاقتراح وخرج الوزير من المجلس الوطني التركي الكبير مقالاً من منصبه بقرار من المجلس الوطني التركي الكبير[3].

إن التصرفات الإسرائيلية نحو الجانب الفلسطيني، هي من أعطت الدوافع نحو تقليص تطور العلاقات التركية مع إسرائيل، وهو ما يمكن اعتباره رغبة في إرضاء الرأي العام الذي لطالما كان ميالاً نحو عدم تمتين العلاقات مع إسرائيل وتوثيقها.

ومن اللقاءات السرية التي تمت بين مسؤولي البلدين، اجتماع وزير خارجية الكيان الصهيوني "اسحق شامير" مع وفد تركي يضم أربعة نواب من حزب "الشعب" المعارض

---

[1] نفس المرجع السابق، ص110.

[2] خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص ص205-206.

[3] فيروز أحمد، تركيا بين الصفوة والبيروقراطية والحكم العسكرية، مرجع سبق ذكره، ص111.

برئاسة رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني التركي الكبير "ثابت ناطوملو" في فلسطين المحتلة في 19سبتمبر 1984، وتعتبر هذه الزيارة أول اتصال رفيع المستوى بين مسؤولين من تركيا والكيان الصهيوني خلال أربع سنوات، وأعرب "شامير" في هذا اللقاء عن أمله في أن تساهم الزيارة في تعزيز العلاقات بين البلدين، كما أكد "شامير" ما أسماه بالروابط التاريخية بين الأتراك واليهود والتي تعود إلى القرن الخامس عشر حين لجأ ألاف اليهود إلى تركيا هربا من محاكم التفتيش[1].

وفي عام 1983 حاولت إسرائيل وقف هذا الانهيار المتواصل في العلاقات بمحاولة إرسال بعثة رياضية إسرائيلية عبر اللجنة الأولمبية التركية، غير أن الحكومة التركية أصدرت تعليمات عاجلة بإلغاء التأشيرات الممنوحة لأعضاء البعثة "الإسرائيلية" ومنع دخول فريقها الرياضي، وخلال تلك الفترة الممتدة من عام 1980 حتى عام 1983، حاولت إسرائيل دون جدوى معالجة هذا الوضع حتى أنها قامت بتغيير شخص القائم بالأعمال في سفارتها بأنقرة أربع مرات خلال الثلاث سنوات المذكورة، ومع مجيء حكومة السيد "توركوت اوزال" في عام 1983، استمرت هي الأخرى في نفس الاتجاه إنما بلا حماس[2].

ويمكن تفسير تلك المواقف التركية إنها محاولة لإدانة المواقف الإسرائيلية خلال تلك الأعوام والمتمثلة في مجزرتي صبرا وشاتيلا، وغزو لبنان، وهو ما دعا إلى اتخاذ مواقف أكثر ميلاً لتأييد العرب ولو بشكل معنوي.

غير أن عوامل وتحولات عدة بدأت تطرأ على أرض الواقع وتدفع باتجاه إعادة بناء تلك العلاقات وتطويرها والعودة بها إلى عهد ما قبل الثمانينات، إذ أن القادة الإسرائيليين حاولوا إعلان رد فعلهم على الموقف التركي الذي شهدته العلاقات خلال حكومة "بولنت اولوصو" فصدرت عنهم تصريحات استفزازية ضد تركيا بشكل صريح وواضح، "فقد اصدر "مناحيم بيغن" في فبراير 1982 تصريحاً قال فيه رداً على تردي العلاقات مع تركيا: "التركي كالأفعى، لا تأمن جانبه إلا إذا قتلته" وتبعه "شارون" بتصريح أخر عام 1983 قال فيه "إن الذراع الإسرائيلية قادرة على الضرب من أنقرة إلى "أديس أبابا" ، وفي عام 1983 ذكر "اسحق شامير": "إن تركيا تقع ضمن محيط الإستراتيجية العسكرية وفي إطار الدائرة الأمنية الإسرائيلية"[3]، وكانت تلك التصريحات بمثابة ردود فعل على التوجهات التركية غير أن الأمر تغير مع مرور الزمن، وبدأ العد العكسي في إعادة النظر بهذا الوضع منذ مطلع عام

---

[1] نفس المرجع، السابق، ص112.

[2] هاكان يافوز، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية"، مجلة دراسات عالمية، العدد29، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص37.

[3] المرجع السابق ، ص38.

1985 وقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية كطرف ضاغط على تركيا من أجل ردعها عن استمرار نهجها معادياً في العلاقات مع إسرائيل، والعودة بها إلى الأتجاه نحو العلاقات الجيدة كسابق عهدها"[1].

وردا على سؤال لرئيس إحدى الشركات التركية الضخمة في أنقرة بصدد مستقبل العلاقات الاقتصادية التركية- العربية، ذكر "أن سياسة تركيا اتجاه المنطقة العربية يتحدد مستواها المتطور أو المتدني برغبة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في ذلك"[2].

من خلال التصريح التركي يتضح أن المحدد لعلاقة تركيا بالعرب، هو الولايات المتحدة وإسرائيل، أي أن العلاقات التركية الإسرائيلية تأتي في مرتبة أولى من العلاقات التركية العربية لدرجة ربط تلك العلاقات برغبة إسرائيل وأمريكا وتحكمها في مدى حجم تلك العلاقات.

وقد تمخض عن هذه التوجهات تطور فعلي يتمثل في سعي تركيا واهتمامها بتطوير وتدعيم العلاقات مع إسرائيل دون إخراج هذا التطور إلى دائرة الضوء ومن أبعاد هذا التطور تبادل موظفين دبلوماسيين من أرفع مستوى بين تركيا وإسرائيل دون الإعلان رسمياً عن ذلك، وقد بادرت الحكومة التركية فعلا إلى إرسال مسؤول رفيع المستوى وهو "أكرم جوفاند يرم" ليرأس بعثتها الدبلوماسية في إسرائيل، وهو دبلوماسي عريق عمل في نيويورك بدرجة وزير مفوض مرفع إلى درجة سفير، وتعتبر هذه الخطوة من أجل الحصول على دعم اللوبي اليهودي في أمريكا، وسعت إسرائيل إلى إيفاد مبعوث للسفارة الإسرائيلية في أنقرة بدرجة سفير ليعمل "كقائم بالأعمال" إذ أن رئيس بعثتها في ذلك الوقت "يهودي اميلو" وزير مفوض ودبلوماسي محترف عمل في عدة عواصم منها "روما" و"جنيف" ونيويورك".[3]

من خلال هذا الإجراء يتضح أن التأثير الأمريكي على تركية كان إيجابياً، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء معرفة أن الفترة ما بين 1980 حتى 1985 شكلت عودة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من جديد.

وأيضاً يمكن القول أن الموقف التركي كان يدفعه حاجة تركيا لدعم موقفها لدى الولايات المتحدة وذلك بمحاولة إرضاء اللوبي الصهيوني الذي يشكل أداة توجيه للسياسة الأمريكية نحو الخارج.

---

[1] سيم شاكمال، "موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقتها بالوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد45 ، (نوفمبر: 1982)، ص50.

[2] نفس المرجع السابق، ص52.

[3] أحمد نوري النعيمي، التطورات الحديثة في العلاقات العراقية التركية، (بغداد: ب.ن، 1987)، ص105.

وقد صرح "اسحق شامير" عام 1986 للإذاعة الإسرائيلية بشأن رغبته بزيارة تركيا وإشادته بالمبادرات التركية في حسن النية تجاه إسرائيل والعودة بالعلاقات إلى سابق عهدها كما حدثت زيارة سرية قام بها مبعوث إسرائيلي لأنقرة في فبراير 1986 وقد أنكرت الخارجية التركية في بادئ الأمر ثم عادت فاعترفت بها رسمياً ولوحظ حضور كبار موظفي الخارجية التركية للحفل الذي إقامته السفارة الإسرائيلية في أنقرة يوم 15 مارس 1986 لأول مرة على مستوى رفيع بعد مقاطعتها بعدة أعوام خلت وزيادة أعضاء طاقم السفارة الإسرائيلية إلى (13) موظفاً معظمهم غير معلن في اللائحة الدبلوماسية كما أعطت الحكومة التركية الضوء الأخضر للصحفيين والنواب والشخصيات السياسية أو الحزبية أو الثقافية أو الصحفية بتلبية أي دعوة يتلقونها لزيارة إسرائيل[1].

ونلاحظ بخصوص موقف حكومة "ديمريل" من إعلان القدس عاصمة لإسرائيل أنه في اجتماع لمجلس الوزراء التركي في 7 أغسطس 1980 ذكر "ديمريل" أنه سيتطرق إلى موضوع القدس بعبارة واحدة في الرسالة التي سيوجهها بمناسبة العيد وكانت هذه العبارة "أننا نعارض إعلان القدس عاصمة لإسرائيل والتسليم به كأمر واقع"، ونتيجة للمخاوف التي انتابت "ديمريل" من قيام "نجم الدين اربكان" باستغلال موضوع القدس وتحليله بالشكل الذي يخدمه، فقد ارتأى ألا تحتوي رسالة العيد على أية إشارة إلي موضوع القدس، وتم بالفعل إعداد رسالة أخرى خلافا للأولى بهذه المناسبة، وقد صرح "ديمريل" في جلسة خاصة للمقربين له: "أن موضوع القدس لن يستغل من قبل جميع الأحزاب بما فيها حزبه، لأن هذا الأمر من اختصاص الدولة وله علاقة كبيرة بمصالح تركيا العليا، وأي قرار بشأنه يجب أن يبت فيه بهدوء وألا يعلن إلا بعد أن تتضح قرارات الأمم المتحدة والمجموعة الإسلامية بهذا الشأن، لأننا إذا أخطأنا واتخذنا موقفاً قاطعاً في الموضوع فإن المساعدات سوف تقطع عنا"[2]، وأضاف قائلاً "أن تركيا لن تصدر قراراً إلا بعد ظهور نتائج جلسات الأمم المتحدة والمجموعة الإسلامية فبهذا سيكون موقف تركيا بعد أن تراقب الأحداث والتطورات لتجد فرصة للأعراب عن الموقف الذي يستند على الخطوط العامة لمواقف الدول العربية والإسلامية، غير أن موقفها سيكون مستقلاً"[3].

وأضاف: "أن موضوع القدس وقبولها عاصمة لإسرائيل أو عدم قبولها هو الموضوع المطروح للمناقشة قبل مناقشة موضوع العلاقات مع إسرائيل وأن هذا هو الفرق المهم، لذلك فأنه يعد من الصعوبة بمكان تصديق تصريح "اربكان" من أنه قد أعطيت لحكومة "ديمريل"

---

[1] نفس المرجع السابق، ص ص107-108.

[2] خليل إبراهيم الناصري، التطورات الأخيرة في العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص210.

[3] نفس المرجع السابق، ص210.

مهلة حتى الثلاثين من أغسطس للبث في الموضوع بشكل نهائي، إذ أن موقفاً كهذا سوف يلقى الظلال على كيان تركيا نفسها"[1].

يتضح ارتباط الموقف التركي بمصلحة تركيا العليا، والمتمثلة في ضرورة عدم اتخاذ أي قرارات، أو المشاركة في أي قرارات من شأنها إدانة المواقف الإسرائيلية، وهو يساهم في الضرر بمصلحة تركيا في الحصول على المساعدات من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة والتي ستكون مربوطة بمدى دعم إسرائيل.

وبعد انتهاء المؤتمر الإسلامي الذي انعقد لمناقشة موضوع القدس اتخذت الحكومة التركية إجراءات بشأن تقليص العلاقات الدبلوماسية القائمة بين تركيا وإسرائيل على مستوى شخص واحد في سفارة كل منهما، على أن ينفذ ذلك خلال ثلاثة أشهر والحقيقة أنه لم يحدث أي تقليص في عدد الدبلوماسيين الصهاينة في استانبول وإنما شمل هذا التقليص مقر سفارتهم في أنقرة[2].

ويبدو أن القرار المتخذ كان يهدف إلى محاولة امتصاص غضب الرأي العام وخصوصاً في فترة الانتخابات، حيث كان صدوره لكي يتم تطبيقه في ثلاثة أشهر وهو ما لا يتم.

ومن جانب آخر ذكر وزير الخارجية التركي بشأن هذا القرار: "أن قرار حكومتي بتحديد العلاقات مع إسرائيل يعتبر منسجما مع سياسة تركيا في الشرق الأوسط ، وأن مواقف إسرائيل غير مرنة وتقابل بردود فعل ليس في تركيا فحسب بل وفي الدول الأوروبية، كما أن القرار جاء بمثابة استجابة لقرارات المؤتمر الإسلامي والذي تعتبر تركيا إحدى أعضائه، وأضاف أنه على الرغم من القرارات الدولية والتحذيرات التي وجهت لإسرائيل إلا أنها استمرت في تطبيق سياسة غير مرنة في المنطقة، ومع هذا فإن تركيا لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل بشكل نهائي ولا تزال العلاقة مستمرة بدرجة سكرتير ثان[3].

من الملاحظ أن تصريح الوزير التركي جاء ليبرر الموقف التركي على اعتبار أن تركيا دولة ترتبط مع الدول الإسلامية في منظمة وهو ما يتطلب منها الدعم والمساندة داخل تلك المنظمة، ومن ناحية أخرى أن الموقف التركي كمثيله من الدول الأوروبية، أي أنه ليس موقفاً تركياً خاصاً بقدر ما هو موقف مماثل للدول الأوروبية الأكثر تأييداً لإسرائيل، وأنه لا يمثل ضغطاً على إسرائيل والتي لم يتغير في سياستها أي شيء بفعل تلك المواقف.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص ص210-211.

[2] أحمد النعيمي، العلاقات التركية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص57.

[3] سيم شاكماك، "موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقتها بالوطن العربي"، مرجع سبق ذكره، ص ص52-53.

ونفى وزير الخارجية أن يكون القرار قد اتخذ نتيجة ضغط الدول الإسلامية والعربية، كما نفى أن يكون للقرار أية علاقة بزيارته للسعودية، وأكد أن القرار جاء ضمن سلسلة مترابطة من التحذيرات والاعتراضات التي وجهتها تركيا لإسرائيل وخاصة بعد قرارها ضم القدس إلى أراضيها، وهكذا جاء القرار التركي ليخدم الإستراتيجية التركية في المنطقة، وهي بالأساس جزء من إستراتيجية الناتو، كما أن اتخاذ هذا القرار لم يخلو من أخذ المصالح الوطنية بعين الاعتبار خاصة المصالح الاقتصادية، في ظل ما يعاني منه الاقتصاد التركي من تدهور مستمر تستطيع إنقاذه القروض العربية، ولهذا وجدت تركيا أن انتعاش اقتصادها يتطلب انفتاحها على الدول العربية ذات الموارد والإمكانيات الضخمة.

ومن الجدير بالذكر أن حزب "السلامة الوطني" برئاسة "نجم الدين أربكان" نظم اجتماعا كبيراً في المركز الإسلامي في مدينة "قونيا" يوم6 سبتمبر1980 للاحتجاج على القانون الإسرائيلي الخاص بالقدس، وفي هذا الاجتماع تحدث "أربكان" مطالبا تركيا بقطع علاقاتها مع إسرائيل، ومناشدا جميع المسلمين "لتحرير القدس" وقد تجاوز "أربكان" ذلك وأعلن "بدء النضال من أجل وضع حد للذهنية الغربية المزيفة التي تحكم تركيا، وقد حمل المتظاهرون لافتات مكتوبة بالعربية تمجد عظمة الله وتدعو إلى إعادة تطبيق الشريعة، وأنهى المتظاهرون الاجتماع بحرق علم إسرائيل وأمريكا والاتحاد السوفيتي[1].

وكان هذا الحادث، بما انطوى عليه من دلالات، من أهم عوامل التدخل العسكري في 12سبتمبر 1980 ، وهذا الحادث أقلق إسرائيل أيضاً، وازداد ذلك القلق من جراء تطور الاضطرابات والصراعات الداخلية في تركيا والتي اعتبرتها الأوساط الصهيونية "صراعات بين الجناح اليميني الذي يريد التوجه نحو الكتلة الإسلامية، والجماعات الراديكالية اليسارية التي تريد التوجه نحو الشيوعية وكتلة العالم الثالث"[2]، وقد كان الموقف الوسط أو بالأحرى الازدواج هو السمة التي ميزت موقف تركيا من القضية الفلسطينية منذ قيام إسرائيل .

ثانياً:- إعادة بناء العلاقات التركية الإسرائيلية في الثمانينات:

يبدو أن تركيا كانت مؤيدة لزيارة السادات للقدس إلا أنها كانت متحفظة وحذرة من منطلق حرصها على علاقاتها مع العراق وليبيا، وقد وصف "احسان جاغلينكل" وزير خارجية تركيا في ذلك الوقت زيارة السادات بأنها "خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح بشرط أن تتخلى إسرائيل عن جميع الأراضي المحتلة وتعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين بما في ذلك

---

[1] نجدة فتحي صفوة، "موقف تركيا من قضية فلسطين"، مرجع سبق ذكره، ص ص68-69.

[2] نفس المرجع السابق، ص98.

حقهم في تأسيس دولتهم"[1]. وكان رد الفعل من جانب معظم الصحف التركية متفائلاً، فقد وصفت "السادات" بالشجاعة والواقعية، ويظهر في تصريحات المسؤولين الأتراك اعتقادهم بوجوب انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، وكأن قضية فلسطين بدأت في هذه السنة، ولكن لم يذكر أحد منهم شيئاً عن الأراضي المحتلة عام 1956، ولا عن تلك التي احتلت عام 1948،[2] وظهر انعكاس هذه السياسة على رد الفعل الرسمي للحكومة التركية تجاه مبادرة السادات، وهذا الحماس في تأييد مبادرة السادات نبع من اعتقاد الأوساط التركية أن تركيا قد تضررت بسبب الصراع العربي الصهيوني، ولهذا ستكون تركيا المستفيد الأول في حالة الوصول إلي اتفاق في الشرق الأوسط.

وقام "جاغلينكل" بعد زيارة السادات إلى القدس بزيارة مصر في ديسمبر 1979 بعد شهر واحد من التوقيع على اتفاقيات "كامب ديفيد" ووقع خلال الزيارة على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مدتها خمس سنوات، وقد أحدثت هذه الزيارة رد فعل عنيف في الحكومة التركية واعتبرتها ضارة بمصالح تركيا الحيوية مع الأقطار العربية، وطالبت الحكومة التركيا باستقالة وزير الخارجية وذكر وزير العمل "أجويد فهمي جمعة أوغلو" أن الزيارة تمت نتيجة ضغط أمريكي[3].

ودافع "جاغلينكل" عن زيارته قائلاً "أنها كانت محدودة مثل زيارة السادات إلى القدس وأن إلغائها كان يعني خروج عن سياسة تركيا التقليدية إلى جانب الانحياز في النزاعات القائمة بين الدول العربية"[4].

ويبدو أن الموقف التركي كان يحاول كسب ود الدول العربية للحصول على المعونات الاقتصادية، وسهولة حصول تركيا على النفط العربي بعد الحظر النفطي المفروض على الدول الغربية بعد حرب 1973، وهو ما يمكن اعتباره التضارب بين المصالح الاقتصادية، وبين ما يتطلبه الموقف التركي والمحافظة على علاقات وثيقة مع إسرائيل.

وعلى الرغم من الموقف التركي الرسمي تجاه مصر إلا أن تركيا صوتت في خريف 1980 في صالح قرار ينتقد بشدة اتفاقيات "كامب ديفيد" بسبب إنها لم تحقق حلا شاملا للقضية

---

[1] نفس المرجع السابق، ص98.

[2] نفس المرجع السابق، ص98.

[3] أحمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص90.

[4] نفس المرجع السابق، ص91.

الفلسطينية، وقد اعترضت الولايات المتحدة وإسرائيل على هذا القرار وعلى وجه التقريب كل أعضاء حلف شمال الأطلسي، بينما امتنعت كل من فرنسا واليونان على ذلك[1].

ولكن عند بحث مسألة ضم الكيان الصهيوني للجولان، نرى أن تركيا لم تدعم هذا القرار، وفي هذا الصدد ذكر وزير الخارجية التركي: "نحن دائماً مع القضية العربية وسنستمر في سياستنا هذه، ولكن بالنسبة لقرار إدانة ضم الجولان فقط وقعنا في الحرج لتضمنه بعض الفقرات التي من شأنها أن تؤثر على الموازنة الدقيقة في السياسة التركية"[2] وقد وضح "جوشكن قيرجا" ممثل تركيا الدائم في الأمم المتحدة سبب امتناع بلاده عن التصويت على قرار الأمم المتحدة بشأن إدانة القرار الإسرائيلي بضم الجولان قائلاً: "إن القرار يتضمن فقرات معادية لأمريكا، ولهذا امتنعنا عن التصويت عليه ولو تم التصويت على الفقرات تباعا لصوتنا إلى جانب أغلب الفقرات"[3]، وعلق "التركمان" وزير الخارجية السابق على هذا القرار في مقابلة صحفية مع جريدة "جمهوريت" قائلاً:"امتنعنا ونحن نشعر بأسف بالغ، عن التصويت في الأمم المتحدة بصدد قضية "الجولان"، لأننا لم نجد خياراً أخر غير هذا الخيار بسبب بعض الموازنات التي تسود سياستنا الخارجية"[4].

ويبدو واضحاً تأثر الموقف التركي نحو علاقاتها الخارجية بإسرائيل بالمواقف الأمريكية من خلال تصويتها ضد القرار، لأن به ما يشير إلى الولايات المتحدة الأمريكية في بعض فقراته.

وتوضح ردود الفعل التركية الرسمية على الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان، التضارب في المواقف والمصالح التركية ما بين دعم الجانب العربي من جهة والحفاظ على العلاقات الوثيقة التقليدية مع إسرائيل من جهة أخرى، والواقع أن المواقف التركية الحكومية الأولية بعد اندلاع القتال كشفت عن تردد تركيا في إدانة إسرائيل إدانة واضحة، وذلك على الرغم من أن الحكومة التركية كانت قد وجهت انتقادات شديدة لإسرائيل في أعقاب قصف المفاعل النووي العراقي عام 1981 وبعد قراري ضم "القدس" وضم هضبة "الجولان" في السنة نفسها، ويبدو أن هذا التردد قد عكس اعتبارات عدة في السياسة الخارجية التركية منها ما يعود إلى تحفظ تركيا المعهود حيال التورط في الصراعات المسلحة الدائرة في المناطق المجاورة- بما في ذلك مختلف الحروب العربية – الإسرائيلية وحرب الخليج ومنها ما يعود إلى موقع تركيا الخاص وعلاقاتها التاريخية مع دول المنطقة العربية والإسلامية من جهة، ودورها كعضو

---

[1] خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص ص213-214.

[2] أحمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص91.

[3] نفس المرجع السابق، ص92.

[4] خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص214.

عامل وفعال في التحالف العسكري الغربي "حلف الناتو"، من جهة أخرى، إلا أنه يبدو أن الحكومة التركية قد تأثر بشكل خاص في صيف عام 1982 من جراء المواقف الأمريكية المتفهمة للغزو الإسرائيلي وأهدافه، وفي مواقف كان لوزير الخارجية الأمريكي "الكسندر هيغ" الدور الأكبر في صياغتها خلال أيام الحرب الأولى على الأقل[1].

إذاً لقد شكل الموقف التركي نحو إسرائيل عاملان، الأول يتعلق بكسب ود العرب لما لها معهم من علاقات تاريخية وباعتبارهم أهم الدول الإسلامية، العامل الثاني وهو الأقوى تأثيراً يتعلق بعلاقاتها مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة، وهو بشكل الموجه للعلاقة مع إسرائيل.

والجدير بالذكر أن المصادر التركية تشير إلى أن "هيغ" كان يتمتع بعلاقات وطيدة مع القيادة العسكرية التركية التي تسلمت زمام الحكم في البلاد عام 1980، وذلك عندما كان يشغل منصب القائد العسكري الأعلى لقوات حلف الناتو في منتصف السبعينات، ولا تستبعد هذه المصادر احتمال قيام "هيغ" بمجهود خاص في تركيا من أجل الحيلولة دون تردي العلاقات التركية – الإسرائيلية ودون السماح للقوات الإيرانية بعبور الأراضي التركية لنصرة القوات العربية المحاربة في لبنان.

ويبدو أنه كان هناك مخاوف أمريكية- إسرائيلية من أمكانية إرسال المتطوعين الإيرانيين إلى لبنان وسوريا بإعداد كبيرة خلال هذه الفترة، وبسبب هذا التأثير الأمريكي المباشر، لم تتعد المواقف التركية الرسمية الأولية الدعوة إلى وقف القتال وإبداء "الأسف" حيال الأحداث في لبنان[2].

والجدير بالذكر أن الغزو الإسرائيلي للبنان، جاء بعد الثورة الإيرانية الإسلامية، وما تركته من توجهات في الحركات الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي أن تلك التحركات تربط مع بعضها فهي ستناصر بعضها في حال وقوع الاعتداء على أي منها.

وأبدت السلطات التركية هذا الموقف تجاه الحرب اللبنانية آخذه بعين الاعتبار وجود القواعد الأرمنية في لبنان التي هددت الوضع الداخلي التركي، ولهذا أظهرت اهتماما طبيعياً بإنهاء الفوضى في لبنان التي جعلت من ذلك البلد قاعدة لمختلف المنظمات الإرهابية الدولية، واهتمت الصحف التركية بنشر الأنباء المتعلقة باستيلاء الجيش الإسرائيلي على بعض قواعد منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان في يونيو1982 وحصوله على وثائق تؤكد صلة المنظمة بالمجموعات الإرهابية التركية وخاصة الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا الذي

---

[1] أحمد نوري النعيمي، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص ص91-92.

[2] سيم شاكمان، موقع تركيا في الحلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص54.

قام بحملة على مستوى العالم لاغتيال الدبلوماسيين الأتراك، وحصول أعضاء هذا التنظيم الأرمني على خدمات التدريب والمعدات الحربية في المخيمات التي تسيطر عليها بعض جماعات متطرفة من الفلسطينيين[1].

ويبدو جلياً أن الموقف التركي تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان، جاء تعبيراً عن مخاوف تركية من تأثير الأوضاع الداخلية بذلك الغزو، بما في ذلك تدخل الأرمن في الحرب.

وقد أدعى الإسرائيليون أيضاً أنهم عثروا على (26) تركيا بين مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية الذين اعتقلتهم القوات الصهيونية، وقد عرضت إسرائيل أن تقوم بتسليم تركيا أولئك الذين لم يكونوا قد ارتكبوا أعمالاً فدائية معينة لتقوم بمحاكمتهم[2].

وفي رده على سؤال لمندوب جريدة "ملليت" حول ما يثير قلق الرأي العام التركي من احتمال إجلاء بضعة مئات من الإرهابيين الأتراك والأرمن إلى سوريا مع منظمة التحرير الفلسطينية من "بيروت"، أجاب وزير خارجية تركيا "الترتوركمان" في 20 أغسطس1982 قائلاً: "أن منظمة التحرير الفلسطينية التي افتتحت مكتبا لها في أنقرة في سنة 1979، كانت قد أكدت مراراً أنه لا يوجد إرهابيون أتراك في أي من المنظمات التي تسيطر عليها، ولكن وجود مثل هذه الخلايا للإرهابيين قد تأكد الآن[3]، "وأضاف قائلاً": أن الرأي العام التركي محق بصورة تامة في حساسيته تجاه هذا الموضوع، ولكن على عكس الموقف المضطرب في لبنان، كان يتوقع أن تمنع سوريا العناصر الإرهابية من العمل ضد تركيا".[4]

إن السياسة التركية كانت تحاول إخفاء مشاركة مواطنيها في العمليات الفدائية ضد إسرائيل في محاولة منها للحفاظ على علاقات أوثق مع إسرائيل، ولذلك تحاول التصريح بعدم وجود هؤلاء المقاتلين، وإن وجدوا تحاول كسب ود الدول المجاورة لمنع تسلل هؤلاء المقاتلين إلى فلسطين، وأيضاً منعهم من العمل ضد زعزعة الأوضاع داخل تركيا.

وفي مقابل حرص تركيا على علاقتها مع إسرائيل، تحرص الحكومة الإسرائيلية على منع التحدث رسمياً من قبل المسؤولين الحكوميين ووسائل الإعلام الصهيونية عن موضوع إبادة الأرمن عام 1915 في تركيا، كما كانت إسرائيل لا تعلم الأطفال في المدارس أي شي يتعلق بالأرمن، وعلى أثر ذلك قام رئيس وزراء إسرائيل بالعمل على إيقاف نشر أي خبر

---

[1] خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص216.

[2] سيم شاكمان، موقع تركيا في حلف الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3] نفس المرجع السابق، ص55.

[4] يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا وإسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص91.

يتعلق بحوادث 1915 وكانت إحدى أهداف وزارة الخارجية الإسرائيلية هو الضغط وعدم القبول بطرح مسألة الأرمن في المؤتمرات الدولية[1].

إذاً، لقد كان لإقامة العلاقات مع إسرائيل بشكل وثيق وسيلة تستخدمها تركيا للضغط على الدول الأوروبية الغربية في سبيل عدم طرح الإبادة التركية للأرمن ومناقشتها في المحافل الدولية.

- وفي 19يونيو1982 طور الرئيس "كنعان أفرين" موقف تركيا بعض الشيء إزاء العدوان الإسرائيلي على لبنان، حين رد على رسالة من الرئيس "ريغن" يدعوه فيها إلى "مبادرة تركية" حيال الأزمة اللبنانية، وقد طلب "أفرين" انسحاب إسرائيل المباشر من لبنان، وأكد أن تركيا لن تقوم بأية مبادرة تشتمل على هذا الانسحاب، إلا أن الموقف التركي الرسمي بقي خالياً على العموم من التشدد الواضح حيال إسرائيل خلال الأسابيع الأولى من القتال[2].

يبدو أن إسرائيل حاولت استخدام العلاقات الجيدة بين تركيا والعرب لصالح انسحابها من لبنان على ضوء الخسائر الفادحة، من خلال طلبها من تركيا لطرح مبادرة للخروج من المأزق.

والواقع أن تركيا شاركت الولايات المتحدة رأيها بأن الغزو الإسرائيلي قد يساهم في خلق الفرص والظروف الجديدة في المنطقة، لأن تركيا ترى أن إضعاف سوريا عسكرياً يخدم مصلحتها الذاتية في ضوء النزاعات الحدودية التاريخية بين البلدين حول "لواء الاسكندرونة" كما أن تقليص النفوذ السوري في لبنان من شأنه أن يضعف النفوذ السوفيتي في المنطقة ككل ويدعم موقف التحالف الغربي فيها.

ومن الجانب الآخر فإن تركيا كانت معنية بشكل خاص بالنتائج التكنيكية والإستراتيجية للقتال الدائر على الساحة اللبنانية بين السلاح الغربي- الإسرائيلي من جهة والسلاح السوفيتي من جهة أخرى، كما أن تركيا حققت ما تريده عن طريق قيام القوات الإسرائيلية بإنزال ضربة قوية بالمنظمات المسلحة المناوئة للنظام التركي والموجودة على الساحة اللبنانية وأجبرتها على ترك الساحة اللبنانية تجاه سوريا وإيران واليونان[3].

إذاً، كان الموقف التركي تجاه حرب لبنان، ينبع من هدفين الأول تجريب الأسلحة والمعدات الغربية التي تحصلت عليها إسرائيل، واعتبار أنها تحصلت على الأسلحة الغربية أيضاً، والثاني سعياً منها للقضاء على المنظمات الإرهابية التي تأخذ من لبنان مكاناً ومقراً لضرب تركيا.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص92.

[2] هدى درويش، العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص65.

[3] نفس المرجع السابق، ص66.

وفي إطار استنكار تركيا لانتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، أصدر المجلس الوطني التركي الكبير بالإجماع بياناً في أول مارس 1988 قال فيه "تتابع باهتمام وقلق الأحداث الجارية في الأراضي العربية المحتلة خلال الأشهر الأولى من عام 1988، وندين الممارسات القمعية الإسرائيلية التي تنتهك بشكل صارخ حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ونعيد إلى الأذهان ضرورة قيام إسرائيل بتنفيذ ما يقع على عاتقها من التزامات في هذا الخصوص بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ونشارك إخواننا الفلسطينيين، ككتل برلمانية تمثل الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس، جميع مآسيهم ومعاناتهم النابعة من الأعمال غير الإنسانية التي تمارسها إسرائيل، ونؤكد عزمنا الاستمرار في متابعة هذه التطورات بحرص ودقة، متمنين أن تواصل حكومتنا تدخلاتها لدى إسرائيل وبشكل يلاءم مناشدتنا هذه"[1].

ونظمت أيضا مسيرة من قبل حزب "الرفاه" في مدينة "قوني" وألقى فيها "نجم الدين أربكان" رئيس الحزب كلمة أمام حشد من الأتراك قال فيها "أن إسرائيل أسوا من هتلر، لأنها تبيد المسلمين، ورغم استمرار إسرائيل في قتل المسلمين، وتواصل أمريكا تزويدها بالأسلحة، فهل يوجد إرهاب أكثر من هذا"[2].

وقام المتظاهرون بحمل لافتات للتنديد بإسرائيل وأحرقوا علم إسرائيل، وقال "سليمان ديميريل" زعيم حزب الطريق الصحيح خلال مقابلته مع سفراء الدول العربية في أنقرة "إن الإجراءات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين إجراءات تعسفية وأن ما تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين أمر غير إنساني ومؤلم جداً وعلى إسرائيل أن تدرك ذلك جيداً، وإننا نشجب هذه الإجراءات بشدة ويجب إنهائها في أقرب وقت"[3].

ومن الجوانب الأخرى الخطيرة للعلاقات التركية الإسرائيلية ، الاتفاقيات السرية بين إيران وإسرائيل حول تزويد إيران بالأسلحة مقابل هجرة اليهود الإيرانيين إلى إسرائيل عبر تركيا، وكان نقل هذه الأسلحة تم عبر الأجواء التركية حيث كانت تقوم الطائرات الإيرانية بالطيران من مطار "تبريز" في إيران مارة بالأجواء التركية حتى هبوطها في مطار "بن غوريون"، وجاء تقرير أعدته لجنة خاصة في الكونجرس الأمريكي بشأن موضوع الأسلحة المباعة لإيران أن هناك أحداثاً غريبة وقعت خلال المباحثات السرية التي جرت بين المخابرات المركزية الأمريكية والحكومة التركية، وذكر أن تركيا هي الدولة السادسة عشرة

---

[1] أحمد النعيمي، العلاقات التركية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] نفس المرجع السابق، ص93.

[3] نفس المرجع السابق، ص94.

والتي استخدمت لنقل الأسلحة من إسرائيل لإيران ونص التقرير في هذا الصدد على ما يلي[1]:

- إن الحكومة التركية اتبعت سياسة متسامحة، وقامت بالسماح بنقل الأسلحة خلال 24ساعة.
- كانت الطائرات تعبر الأجواء التركية دون إعطاء معلومات لبرج المراقبة حول رقم الرحلة.
- رفضت الحكومة التركية السماح لبعض الطائرات بالمرور من أجوائها لأنها كانت تقلع من القسم اليونان وقبرص إلا أن المخابرات الأمريكية كانت لا تصغي لتركيا.

ومن جهة أخرى أدلى وزير المواصلات التركي "إحسان يركل" بتصريح أكد فيه قيام أمريكا بتدبير أكاذيب خلال نقل الأسلحة الأمريكية لإيران، وأضاف أن الطائرات نقلت الأسلحة إلى إيران في الفترة ما بين 14سبتمبر – 25نوفمبر عام1985 [2].

يبدو أن الموقف التركي يأتي دائماً داعماً لإسرائيل سعياً نحو إرضاء الولايات المتحدة لاستمرار تدفق المعونات الأمريكية، في العلن والسر أيضاً، لذلك يكون الموقف التركي دائماً في صالح توثيق العلاقات التركية مع إسرائيل، واستخدام تركيا كمجال حيوي لإسرائيل.

وقد ذكرت صحيفة "حريت" التركية أن إسرائيل تحاول الاستفادة من مشروع جنوب شرق الأناضول، عن طريق استغلال رأس المال الأمريكي والخبرة والتكنولوجية الإسرائيلية في مجال الزراعة لإقامة استثمارات في جنوب شرق الأناضول، ويحقق ذلك رغبة إسرائيل في تطوير علاقاتها التجارية والسياسية مع تركيا، وخاصة في ظل المباحثات التي جرت بين وزيري الخارجية التركي والإسرائيلي في نيويورك في سبتمبر 1988 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وجاء في تصريح لمصدر قريب من الحكومة الإسرائيلية أدلى به لصحيفة "جريت" التركية أن اهتمام الإسرائيليين بتركيا يزداد يوما بعد يوم، وأن إسرائيل تهتم بمشروع جنوب شرق الأناضول لأنها تملك خبرة تكنولوجية معروفة في المجال الزراعي.

وقد قام وفد من المزارعين الأتراك في مدينة "أدنة" بزيارة إسرائيل، وحظا هؤلاء باهتمام كبير في إسرائيل وتم استقبالهم من قبل عدة وزراء صهاينة، وترغب إسرائيل تطوير التعاون مع تركيا ليس في المجال الزراعي فحسب بل في المجالات الأخرى أيضاً.

---

[1] محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سبق ذكره، ص240.

[2] نفس المرجع السابق، ص241.

لذلك نرى أن الموقف التركي تجاه إسرائيل يضمن لها تدفق المعونات من جانبها بشكل خاص، ومن جانب الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار أنها تقدم الحوافز للدول التي تقيم علاقات وثيقة مع إسرائيل.

لذلك كانت السياسة التركية تجاه إسرائيل في فترة الثمانينات مثيرة للانتباه، فقد كانت هناك مواقف عابرة، تكون معلنة، ومواقف غير معلنة من قبل تركيا ومحاطة بالسرية، حاولت السياسة الخارجية التركية من خلالها تحقيق مصلحتها بغض النظر عن التعارض مع الموقف، وهذا ما يمكن اعتباره أنه جاء بتأثير العامل الخارجي "الولايات المتحدة" التي كانت الموجه لتلك العلاقات، فهل سارت العلاقات فيما بعد في التسعينات بنفس الوتيرة أم تغيرت بفعل المتغيرات الدولية، وهذا ما ستتناوله الدراسة في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

أثر العامل الخارجي على السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل في الفترة من (1989-1996)

المبحث الأول: السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل في الفترة من 1989-1992.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل في الفترة من 1993-1996.

الفصل الثالث

أثر العامل الخارجي على السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل في الفترة من 1989-1996

شهد العالم خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين مجموعة من التحولات المتتالية بشكل متدفق، وعلى وجه الخصوص من عام 1989 إلى عام 1992، وقد تركت انعكاساتها على مركز التفاعل الدولي والعلاقات بين الدول، وقد كان مضمون تلك التحولات منصباً حول جملة من المتغيرات الدولية.

ومن ضمن التأثيرات التي تركتها تلك التحولات كانت على العلاقات التركية الإسرائيلية، والتي تطورت نحو توقيع اتفاق تعاون بين البلدين في عام 1996.

وسعياً نحو توضيح ذلك فإن هذا الفصل ينقسم بدوره إلى مبحثين:

المبحث الأول: السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل في الفترة من 1989-1992.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل في الفترة من1993-1996.

المبحث الأول: سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل في الفترة من 1989-1993:

شهدت هذه الفترة مجموعة من المتغيرات الدولية تحول خلالها النظام الدولي من نظام يسيطر عليه قطبين "أمريكي- سوفيتي" إلى نظام تنفرد فيه الولايات المتحدة بالسيطرة والنفوذ، عوضاً عن أزمة وحرب الخليج وما تركته من اتفاق إسرائيلي تركي، وبالتالي ستحاول الدراسة في هذا المبحث دراسة دور المتغيرات الدولية في توجيه السياسة التركية نحو إسرائيل من خلال خمسة عناصر:

أولاً:- طبيعة المتغيرات الدولية.

ثانياً:- أزمة الخليج وتداعياتها والتعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي.

ثالثاً:- موقع إسرائيل في المبادرات الإقليمية التركية بعد الحرب في المجال الأمني.

رابعاً:- المشكلات التركية والعلاقات الإسرائيلية التركية.

خامساً:- العلاقات التركية الإسرائيلية والتطور نحو الشرق أوسطية في ظل عملية السلام.

أولاً:- طبيعة المتغيرات الدولية:

حدثت مجموعة من المتغيرات والتحولات الدولية في فترة نهاية الثمانينات من القرن العشرين تمثلت في انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وأزمة الخليج الثانية وانطلاق عملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي ومن بعدها حرب الخليج، وهما يعتبران من المتغيرات التي كانت ذات تأثير على علاقة بتركيا، إسرائيل.

فقد أصبحت مظاهر الحرب الباردة تتلاشى مع وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفيتي في عام 1985، فقد اتخذ سلسلة من التغييرات على صعيد السياسة الداخلية والخارجية من خلال إعلانه انتهاج سياسات تحررية في المجالين الاجتماعي والسياسي، ومن خلال إعادة البناء والإصلاح الاقتصادي.[1]

وقد أسهمت تلك السياسات في الانهيار التدريجي للاتحاد السوفيتي ومن ورائه المنظومة الشيوعية في دول أوربا الشرقية وبالتالي انتهاء الصراع الأيديولوجي ما بين

---

[1] علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995)، ص ص107-109.

الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة والغرب، والماركسية اللينينية، وقد كان ذلك عاملاً لإنهاء الحرب الباردة.

وقد كان نشوب أزمة الخليج أيضاً من المتغيرات الدولية المؤثرة على مجمل العلاقات التركية الإسرائيلية، حيث اجتاح العراق الكويت في2 أغسطس 1990، وترتب على ذلك تشكيل تحالف دولي مضاد للعراق، وفقاً لقرار مجلس الأمن 678 الصادر تحت تأثير الولايات المتحدة في 29نوفمبر 1990 والذي أجاز استخدام القوة ضد العراق، لذلك قام التحالف بقيادة الولايات المتحدة بشن حرب الخليج خلال شهري يناير والنوار عام 1991[1].

لقد تأثرت جميع دول العالم بتلك الحرب فقد كانت أول أزمة تواجه العالم بعد الحرب الباردة واستطاعت من خلالها الولايات المتحدة فرض رؤيتها، ونظراً لخطورة ما تمخض عن هذه الحرب من نتائج فإنها تعتبر من ضمن المتغيرات المهمة والرئيسية التي أثرت في مجرى السياسة الدولية بشكل عام ومجرى العلاقات التركية الإسرائيلية بشكل خاص.

أما المتغير الثالث والذي يمكن اعتباره مهماً في سير العلاقات التركية الإسرائيلية هو انعقاد مؤتمر مدريد في 1991 والمبادرات السلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي[2]، وقد أثر ذلك على المواقف الدولية من القضية الفلسطينية، وبالتالي العلاقات بين الدول ومنها علاقة تركيا بإسرائيل.

أن كل تلك المتغيرات وما تبعها من متغيرات أخرى حملت في طياتها ودلالاتها اختلال معادلة النظام الدولي ثنائي القطبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت الفاعل الدولي المحرك للعلاقات بين الدول وخاصة العلاقات التركية الإسرائيلية.

أولاً:- أزمة الخليج الثانية وتداعياتها والتعاون الاستراتيجي التركي – الإسرائيلي:

يرى البعض [3] أن نشوب أزمة الخليج الثانية يعد بداية التقارب الوثيق بين تركيا وإسرائيل بالنظر إلى تماثل "الدوافع الحقيقية" لموقفيهما إزاء العراق خلال الحرب، وما تبع هذه الحرب أو تخللها من مبادرات تركية لإشراك إسرائيل – قبل بدء التسوية السلمية للصراع

---

[1] زايد عبيدالله مصباح، مرجع سبق ذكره، ص ص388-389.

[2] نفس المرجع السابق، ص389.

[3] جلال معوض، العلاقات الإسرائيلية – التركية، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

العربي مع إسرائيل – في شبكة التفاعلات والمشروعات الإقليمية "الشرق أوسطية" في إطار مشروع السلام وغيره أو لإقامة نظام أمني "شرق أوسطي" تشارك فيه إسرائيل في فترة ما بعد الحرب، ونالت هذه المبادرات في معظمها دعم الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة.

ويلاحظ أن تركيا بالإضافة إلى التزامها بتطبيق الحظر الاقتصادي على العراق منذ أغسطس 1990، فقد سمحت في اليوم الثاني لنشوب الحرب باستخدام الطائرات الأمريكية قاعدتي "إنجرليك" و "باطمان" في العمليات العسكرية ضد العراق.ولا يمكن الاكتفاء في تفسير هذا الموقف بالتبريرات الرسمية التركية "كالالتزام بقرار الأمم المتحدة بغية ضمان السلم والأمن في المنطقة والعالم"، نظراً لوجود اعتبارات واقعية ومصلحية أكثر أهمية وترتبط بتقدير تركيا لمصالحها القومية سواء فيما يتعلق بأمنها القومي أو بمصالحهما الاقتصادية ودورها الإقليمي أو بتوجهات سياستها الخارجية وخاصة إزاء الولايات المتحدة والتحالف الغربي والاتحاد الأوروبي[1].

وإذا ما اقتصرنا على تناول الاعتبارات المتعلقة بالأمن القومي التركي والعلاقات التركية – الأمريكية، نظرا لشدة ارتباطاتها بالتطورات اللاحقة والتعاون الاستراتيجي التركي – الإسرائيلي ، يمكن تسجيل النقاط الثلاث التالية:

1. تقدير تركيا وإسرائيل لخطر "القوة العسكرية العراقية" ودورهما في القضاء على هذه القوة حيث شكل تعاظم قدرات العراق العسكرية قبل 1990، مصدر قلق وانزعاج لدى كل من إسرائيل وتركيا. فطبقا لما ورد في "خطة إسرائيل في الثمانينات المنشورة بالمجلة اليهودية "اتجاهات " في عددها الرابع عشر الصادر في فبراير 1982: " إن العراق بما فيه من ثروة نفطية ومياه وقوة بشرية يشكل خطر على أمن دولة إسرائيل، وتجزئته أمر أكثر أهمية لإسرائيل من سورية، وعلى المدى القريب فإن القوة العراقية هي مكمن التهديد الأكبر لإسرائيل. إن الحرب العراقية – الإيرانية سوف تمزق العراق إلى أجزاء.وتؤدي إلى سقوطه داخليا حتى قبل أن يصبح قادراً على تنظيم صراع واسع النطاق ضد إسرائيل. وتقسيم العراق إلى مقاطعات وفق تقسيمات عرقية ودينية أمر ممكن، وهكذا فإن ثلاث دول أو أكثر يمكن لها أن تتواجد حول المدن العراقية الكبرى: البصرة وبغداد والموصل، وسوف تنفصل المناطق

---

[1] جلال معوض، تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج: الجانب الأمني"، مجلة "شؤون عربية" (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد 67 ،سبتمبر 1991)، ص53-54. وانظر أيضاً : جلال معوض، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج : الجوانب السياسية والاقتصادية" ، مجلة شؤون عربية" ، (القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 69، آذار/ مارس 1992) ، ص 240-241.

الشيعية في جنوب العراق عن السنة والأكراد في الشمال وهـذا التقسـيم يخـدم المصـالح الإسرائيلية والتركية والأمريكية".[1]

كما كان تزايد القدرات العسكرية العراقية وخصوصاً في فترة ما بعد حربه مع إيران، يمثل "تهديداً كامناً للأمن القومي التركي" من وجهة نظر العسكريين والساسة الأتراك على حد سواء. عبر الجنرالات الأتراك عن ذلك في أكثر من مناسبة عن "قلقهم من امـتلاك العـراق صواريخ يمكنها ضرب أنقرة". وبعد قرابة شهرَ من نشوب حرب الخليج الثانية، ذكر الرئيس التركي "أوزال" في 16فبراير1991 :" إن العراق كان يشكل تهديداً كبيراً لجيرانـه، وكـان سيضرب سورية أو تركيا بعد إيران والكويت. وكان تصرفنا حكيمـاً فـي مسـاندة دولـة (الولايات المتحدة الأمريكية) التي ستقضي على هذا التهديد، ولهذا وافقنا على السماح لقـوات الولايات المتحدة باستخدام قاعدة إنجرليك"[2].

2. تماثل الموقفين التركي والإسرائيلي إزاء العراق خلال الحرب، فرغم اختلاف دور كل من أنقرة وتل أبيب في الحرب، يفسر ما ذهبت إليه عدة مصادر تركية غير رسمية آنـذاك مـن تشبيه تركيا "بإسرائيل الثانية" مع اختلاف الموقف الأمريكي إزاء البلـدين خـلال الحـرب، الضغط على تركيا في بداية الحرب لفتح جبهة قتال جديدة "شمالية" ضد العـراق، والضـغط على إسرائيل لعدم الرد على الصواريخ العراقية من أجل الحفاظ على وحدة وتماسك"الائتلاف الدولي "أثناء الحرب. وجدير بالذكر أن الرئيس "أوزال" قبل شهرين من نشوب الحرب كان قد نادى مراراً بإرسال قوات برية وبحرية تركية إلى الخليج باعتبار ذلك يخدم مصالح تركيافي مرحلة ما بعد الحرب، إلا أن الضغوط الشديدة من جانب المؤسسة العسكرية قـد حـال دون ذلك[3] ، كما أن إفتتاح هذه الجبهة يتعارض في ظل ضعف المعدات العسكرية التركية خاصة المدرعات، مما يفسر أيضا لجوء تركيا إلى تقديم طلب دعم (صواريخ بـاتريوت، طـائرات متطورة) من الولايات المتحدة ودول أخرى في "الناتو" لردع العراق عن شن هجـوم غيـر تقليدي رداً على مسألة "إنجرليك". رغم ذلك، فإن سماح تركيا للطائرات الأمريكية باسـتخدام هذه القاعدة وغيرها ضد العراق كان بمثابة فتح "جبهة جوية " من ناحيـة تركيـا اسـتهدفت مواجهة محاولة "بغداد" نشر قواتها الجوية في شمال العراق وتشتيت جهودها بعيدا عن ساحة العمليات الأساسية وضرب قواعد – منصات الصواريخ في الشمال لمنع نقلها إلى الجنوب أو

---

[1] عبد المالك خلف التيميمي،الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي-فلسطين-الخليج العربي (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب) سلسلة عالم المعرفة، 71، نوفمبر 1983، ص348-349.

[2] نفس المرجع السابق، ص350.

[3] عطا محمد زهرة، في الأمن القومي العربي، ط الثانية (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1995م)، ص ص170-175.

الغرب لتهديد السعودية أو دول خليجية أخرى أو إسرائيل. كما يمكن استخدام قاعدتي "إنجرليك" و "باطمان" كمحطات مرور للقوات الأمريكية البرية والجوية المتجهة إلى السعودية[1] ، فضلاً عن قيام تركيا خلال الحرب بحشد قوات كبيرة على حدودها مع العراق، مما أضعف الاحتياطي الاستراتيجي للأخير الذي اضطر إلى الاحتفاظ بقوات مماثلة على هذه الحدود. ويثير ذلك التساؤل عما إذا كانت تركيا ستتخذ خطوة أو أكثر من هذه الخطوات في إطار تعاونها العسكري والاستراتيجي مع إسرائيل لدعم هجوم محتمل من الأخيرة ضد سورية.

3. كان الموقف متماثل في تأكيد إسرائيل وتركيا – والدول الغربية القوية المهيمنة خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا– رفض أية مبادرات (كالمبادرة السوفياتية) قبل نشوب الحرب البرية التي كانت تسمح بانسحاب القوات العراقية بأسلحتها من الكويت. ويلفت النظر في هذا الصدد أنه منذ توقف القتال في منطقة الخليج العربي في 1991/2/28 وحتى صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 بشأن شروط وقف الحرب، كانت الأوساط التركية تؤكد "أن من أهم المتطلبات اللازمة للنظام الأمني الجديد في "الشرق الأوسط" بغية إحلال السلام في المنطقة، أن يتم تدمير ما تبقى للعراق من أسلحة الدمار الشامل تحت إشراف الأمم المتحدة ومواصلة الحظر الدولي على تصدير الأسلحة إليه وإحكام القيود والضوابط الدولية عليه لمنعه من إعادة بناء قدراته العسكرية، وإخضاع نفطه لجهاز دولي مكون من دول التحالف والدول المتضررة اقتصادياً بسبب أزمة الخليج – ومنها تركيا – لضمان التزامه بدفع تعويضات الحرب وعدم تحويل عائداته النفطية مجدداً إلى الأغراض العسكرية"[2].

ثانياً:– موقع إسرائيل من المبادرات الإقليمية التركية بعد الحرب في المجال الأمني:

احتلت إسرائيل مكانة خاصة في المبادرات التي طرحتها تركيا خلال أزمة "الخليج الثانية وبعدها مباشرة بشأن التعاون الإقليمي "الشرق أوسطي" أمنياً وعسكرياً واقتصادياً، ويعود ذلك على التماثل الفعلي بين مواقف البلدين وأهدافهما إبان الأزمة، وعدم انفصال المبادرات التركية كثيراً عن علاقات الطرفين الوثيقة بواشنطن. واهتمت هذه المبادرات بالجانب الأمني والعسكري.

---

[1] جلال معوض "التصور التركي لأمن الخليج بعد الحرب"، في: مصطفى علوي (محرر)، مصر وأمن الخليج بعد الحرب (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994)، ص200.

[2] نفس المرجع السابق، ص205.

1-إقامة حلف إقليمي: تردد في "أنقرة" خلال الأسبوع الثالث للحرب أن العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة يريد من تركيا أن تقود حلفاً عسكرياً على نمط "الناتو" في منطقة "الشرق الأوسط" بعد الحرب. وذكر آنذاك أن الحلف سوف يضم تركيا وباكستان وإيران – في حال تطور الاتجاهات السياسية المعتدلة لدى الأخيرة – وإسرائيل بعد توقيعها اتفاقيات "سلام" مع الدول العربية ، وسيكون للحلف سكرتارية دائمة في "أنقرة"، وستكون وظيفة الحلف الأساسية ضبط التسلح في المنطقة ومنع أية دولة عضو من مهاجمة الأخرى، مع الإسراع بتحديث القدرات العسكرية التركية لأهمية ذلك في تعزيز دور تركيا في إنشاء وقيادة الحلف ويلاحظ في هذا الخصوص ما يلي[1]:

أ. بدء المصادر الحكومية التركية في 1991/2/27 بالتخلي عن هذا الاقتراح، وتأكيدها بأنه في ختام اجتماعات رفيعة المستوى بين تركيا وباقي أعضاء "الناتو" تم التوصل إلى رأي مؤداه "أن تركيا لن تنهض بدور عسكري في الترتيبات الأمنية الجديدة المتوقع إقامتها بعد الحرب. وأضافت مصادر تركية أخرى "أن الدول الغربية لا ترغب في الحقيقة بزياد القدرات العسكرية لتركيا إلى حد تحولها إلى قوة عسكرية كبرى يمكنها أن تؤدي دوراً مهيمناً في المنطقة أو أن تثير أو تتدخل بشكل ما في أزمة إقليمية كبرى، فضلاً عن حرص الغرب على عدم التغيير الجذري في توازن القوى في بحر إيجة"[2].

ب. إن قيام التعاون العسكري والاستراتيجي التركي – الإسرائيلي وتطوراته اللاحقة وبتأييد أمريكي قد يتحول إلى تحالف ثلاثي أمريكي – تركي – إسرائيلي وتوسيعه ليشمل دولا أخرى في المنطقة (كالأردن)، يعني من ناحية العودة إلى تطبيق هذا الاقتراح نتيجة التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية بما في ذلك تغيرات الإستراتيجية الأمريكية في "الشرق الأوسط" والتعقيدات القائمة في عملية "السلام" ويعني من ناحية ثانية أن التغيير الأساسي في هذا الخصوص لا يتعلق فحسب بتضييق نطاق العضوية المقترحة في "الحلف الجديد" باستبعاد دول معينة كإيران والعراق (لاستمرار خضوعها لسياسة الاحتواء المزدوج) وكذلك دول عربية (كالسعودية) وسوريا ومصر) والتي تعارض هذه التحالف وللعمليات العسكرية التركية في شمال العراق ولمواقف إسرائيل إزاء عملية "السلام"[3]، وإنما يتعلق التغير الأهم بأن الدور القيادي في "الحلف الإقليمي الجديد" وبافتراض عدم

---

[1] وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص205.

[2] نفس المرجع السابق، ص206.

[3] محمد السعيد عبد المؤمن، (حوار الحضارات مسألة شرق أوسطية)، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الخامس (يناير: 2002) ص ص47-51.

انضمام الولايات المتحدة إليه رسمياً سيكون لإسرائيل وليس لتركيا التي سيقتصر دورها على الأرجح على دور "الشريك الأصغر" في قيادة الحلف.

ج. كان الرئيس "أوزال" أول من أشار إلى هذا التعاون، بقوله في ختام مباحثاته مع نظيره الأمريكي "جورج بوش" في كامب ديفيد" في 1991/3/25 :" إن تركيا سوف تشارك بدور فعال في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وإن العلاقات بين تر كيا والولايات المتحدة دخلت مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي الذي يجب أن يستمر عن طريق المشاورات المستمرة بين البلدين والمعونات الأمريكية لتركيا لتغطية خسائرها الاقتصادية الناجمة عن أزمة الخليج وتطوير قدرتها الاقتصادية والعسكرية :" أما الرئيس "بوش" فأكد " أن تركيا، رغم بعض مشكلاتها في المجال الاقتصادي، قد تنهض بدور مهم في نظام ما بعد حرب الخليج"[1].

د. إشارة مصادر تركية غير رسمية أن تصريح الرئيس "أوزال" سالف الذكر رغم غموضه فإنه يعكس رغبته في تطوير العلاقات التركية – الأمريكية لتصبح وثيقة وذات طبيعة خاصة مماثلة لعلاقات كل من إسرائيل وبريطانيا مع الولايات المتحدة، بهدف استخدام هذه العلاقات كوسيلة للضغط والتأثير على المجموعة الأوروبية لتقبل طلب تركيا الانضمام إلى عضويتها في الاتحاد الأوروبي من ناحية، وتوظيف هذه العلاقات في مساعدة تركيا على القيام بدور فعال في أمن واستقرار المنطقة بعد أزمة الخليج ومشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمي من ناحية أخرى[2].

ه. اتخاذ تركيا خطوتين مهمتين في مجال الترجمة الفعلية لتعاونها الاستراتيجي مع "واشنطن" في ميدان الأمن الإقليمي في مرحلة ما بعد الحرب. واتفقت في الخطوة الأولى منهما مع إسرائيل (الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة في المنطقة)، كما أنها في الخطوة الثانية ساعدت ولا تزال في إضعاف العراق وتقييد سيادته و "احتوائه" بما يخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية[3].

ثالثاً : المشكلات التركية والعلاقات التركية – الإسرائيلية:

من بين مشكلات تركيا الداخلية والإقليمية المساهمة في تطور علاقاتها بإسرائيل وصولها مؤخراً إلى مستوى التعاون "الاستراتيجي" المشكلات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والعنف –

---

[1] نفس المرجع السابق، ص55.

[2] محمد نورالدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3] نفس المرجع السابق، ص244.

الإرهاب بصوره المتنوعة وتصاعد "التيار الإسلامي" ولو من منظور قومي (حزب الرفاه) وتوتر علاقات تركيا بدول مجاورة كسوريا والعراق واليونان وإيران.

وقبل تحليل هذه المشكلات، أو بعضها، يلاحظ من ناحية أخرى شدة ارتباط هذه المشكلات بنوعيها من وجهة النظر التركية كالارتباط بين مشكلتي العنف الكردي ومياه الفرات، ويلاحظ من ناحية أخرى وجود درجة كبيرة من الارتباط بين التعاون التركي – الإسرائيلي وبين علاقات البلدين بالولايات المتحدة وتصورها للترتيبات الإقليمية "الشرق أوسطية" الجديدة في إطار دورها العالمي "المهيمن". وتنحصر هذه المشكلات في الآتي:

1. المشكلات الاقتصادية التركية وتأثير رجال الأعمال اليهود:

تعاني تركيا منذ مطلع التسعينات من مشكلات اقتصادية "حادة" لا تعود فحسب إلى تأثرها بالحظر الدولي المفروض على العراق منذ أغسطس 1990، وإنما تعود أيضا إلى طبيعة ومشكلات تحول هذا الاقتصاد منذ نهاية 1983 إلى تطبيق آليات السوق. ومن مؤشرات هذه المشكلات: ارتفاع معدل التضخم السنوي، زيادة عجز الميزانية العامة والديون الداخلية، تدهور سعر صرف الليرة التركية، زيادة الديون الخارجية، وزيادة عجز الميزان التجاري وغيرها.

ومن أجل الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية المعرقلة لجهود تركيا على صعيد توفير الشروط اللازمة لتطور علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وصولا بها في النهاية إلى حد الاندماج كهدف أسمى للسياسة التركية لاسيما في ظل اتفاق الاتحاد الجمركي الموقع ين الجانبين في منتصف ديسمبر 1995، يمكن من ناحية فهم أحد عوامل "تلهف" تركيا حتى قبل إبرام هذا الاتفاق على المشاركة في أي ترتيبات اقتصادية "شرق أوسطية" مقترحة كوسيلة للحصول على مزايا اقتصادية. ويمكن من ناحية ثانية فهم أحد أسباب التطورات المتلاحقة في العلاقات الاقتصادية التركية – الإسرائيلية إلى حد بحث إمكانية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين وتنفيذ مشروع بيع المياه التركية لإسرائيل خلال زيارتي "تشيللر" و "دميريل" لإسرائيل في نوفمبر 1994 ومارس 1996 على التوالي، كما تم خلال الزيارة الأخيرة عقد عدة اتفاقات اقتصادية لتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي بين البلدين[1]. جدير بالذكر أن "ديميريل" كان قد أعلن في 1995/11/3، قبيل زيارته التي لم تتم لإسرائيل آنذاك بسبب اغتيال رئيس وزرائها، "أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي يعني إلغاء الرسوم الجمركية في تركيا، مما سيشجع العلاقات التجارية مع إسرائيل ويصل بها إلى معدلات كبيرة"[2]. يضاف

---

[1] هدى دروش ، حقيقة يهود الدونمة في تركيا، ص ص33-37.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص36-37.

إلى ذلك أن تعزيز علاقات تركيا الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل هي الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة في المنطقة، يعزز بدرجة كبيرة وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض جديدة لدعم إصلاحاتها الاقتصادية[1].

ويشكل رجال الأعمال اليهود في تركيا قوة مؤثرة في تطور علاقاتها بإسرائيل وبالولايات المتحدة أيضاً، لاسيما مع لجوء بعضهم إلى العمل السياسي العام إضافة إلى تأثيرهم السياسي غير الرسمي بفضل قوة وضعهم المالي والاقتصادي.

2. المشكلة الكردية والمياه والعلاقات التركية مع سوريا والعراق والتعاون التركي – الإسرائيلي:

تعاني تركيا منذ أغسطس 1984 من حركة تمرد كردي تستهدف إقامة دولة كردية في مناطقها الجنوبية الشرقية ذات الأكثرية الكردية (10–12) ملايين نسمة. ولم تنجح العمليات الأمنية والعسكرية التركية المستمرة في هذه المناطق – وفي شمال العراق – في وضع حد لعمليات العنف "الإرهاب" من جانب حزب "العمال الكردي " أو الحيلولة دون اتساع نطاقها مؤخراً باتجاه مدن كبرى "كأستانبول" و "أنقرة" وغيرها. وقد أسفرت هذه العمليات حتى بداية مارس 1996 عن مصرع أكثر من (20) ألف شخص[2].

رغم أن هذه المشكلة تشكل بالأساس مشكلة داخلية لتركيا من حيث عواملها وأسبابها، إلا أنها في ارتباطها من وجهة النظر التركية بسوريا – وكذا العراق – بكل ما يمثله هذان البلدان من "تهديد" من وجهة نظر إسرائيل، تشكل أيضا قوة دافعة للتعاون التر كي – الإسرائيلي لا سيما في إطار ما يسمى "بمجال مكافحة الإرهاب" .

إن المسؤولين الأتراك منذ منتصف الثمانينات يوجهون تارة بشكل سافر وتارة بشكل مستتر اتهامات وانتقادات لسوريا بسبب ما يذكرونه بشأن "دعم سوريا لحزب العمال الكردي الانفصالي وقيادته عن طريق إيواء وتدريب عناصره في معسكرات داخل أراضيها وفي سهل البقاع اللبناني وتسليحهم وتحريضهم على شن عملياتهم الإرهابية في تركيا، كوسيلة لعرقلة تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول أو للحصول على تنازلات من تركيا في موضوع المياه" وهذه الانتقادات لا يمكن فصلها عن مشكلة مياه الفرات المثارة منذ الستينات بين تركيا

---

[1] نفس المرجع السابق، ص45.

[2] جلال معوض، تركية والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج "الجانب الأمني"، شؤون عربية، مرجع سبق ذكره، ص59.

وسوريا والعراق في ارتباطها الوثيق بمشروع "جاب" الذي تسعى تركيا منذ أوائل السبعينات على تنفيذه على نهري الفرات ودجلة دون تشاور أو اتفاق مسبق مع البلدين العربيين , رغم ما يلحقه هذا المشروع من آثار سلبية على مشروعات الري والطاقة في البلدين . وقد عاني هذان البلدان بالفعل من بعض هذه الآثار إبان تنفيذ القرار التركي بخفض معدل تدفق مياه الفرات لمدة شهر اعتباراً من 13 / 1 / 1990 من (500) إلي (120) م ^{3} / ثانية خلف سد "أتاتورك"[1].

كما أن هذه "الاتهامات" التركية لسوريا تصاعدت مجدداً قبيل الإعلان عن الاتفاق العسكري التركي – الإسرائيلي في مارس 1996 . وقد جاء هذا التصعيد مع بدء إنشاء آخر سدين تركيين على الفرات (بيرجيك – قراقامش) , ورفض "أنقرة " مذكرتي احتجاج تقدمت بهما " دمشق " و " بغداد " كل على حدة في ديسمبر 1995 و 10 يناير 1996 على التوالي احتجاجاً على أثر ذلك في انخفاض منسوب النهر وتلويث مياهه, واتجاه مصادر وصحف تركيا عديدة آنذاك إلي القول " بأن مشكلة الفرات في طريقها إلي أن تصبح موضوعاً لنزاع مسلح بين تركيا وجيرانها ", وعقد اجتماعات فنية سورية – عراقية في " دمشق " في فبراير 1996 بغرض التنسيق بين البلدين في إطار سعيهما لاتفاق نهائي مع تركيا بشأن التوزيع العادل والمنصف لمياه الفرات وفق قواعد القانون الدولي بما يضمن مصالح الأطراف المعنية, وما واكب بدء هذه الاجتماعات في 14/ 2 / 1996 من تصريح رئيس الوفد العراقي فيها بشأن " دراسة سوريا والعراق مطالبة الدول العربية بفرض عقوبات على الشركات والبنوك التي تساعد في إنشاء وتمويل السدود التركية على الفرات وأنه لن تكون لهذه الشركات فرص عمل في دمشق وبغداد على الأقل في المستقبل لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح وحقوق سوريا والعراق في مياه الفرات[2].

إن تركيا في مواجهة هذه التطورات المرتبطة ببروز مشكلة الفرات مجدداً نتيجة مشروعاتها المندرجة في إطار " جاب " وإضافة إلى تجديد انتقاداتها لسوريا بشأن حركة التمرد الكردي , لجأت إلي أساليب عديدة لإدارة هذه الأزمة اتصف بعضها " بالتقليدية والاستمرارية " قياسا إلي سياستها الثابتة في التعامل مع جارتيها العربيتين , فيما اتصف بعضها الآخر " بالحداثة " أو بالأحرى بأنه يشكل تحولاً في هذه السياسة باتجاه إقحام إسرائيل في شبكة العلاقات بجارتيها . وشملت هذه الأساليب[3] : –

---

[1] نفس المرجع السابق، ص60.

[2] محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سبق ذكره، ص255.

[3] نفس المرجع السابق، ص244.

- محاولة تركيا تجنب تأثير هذه المشكلة على علاقاتها بالدول العربية عموماً , أو بالأحرى منع سوريا والعراق من خلق " موقف عربي موحد " قادر على ممارسة نوع من الضغط أو التأثير على الموقف التركي إزاء مشكلة الفرات. وفي 24 فبراير 1996 أعلنت الرئاسة التركية أن الرئيس " دميريل " بعث برسائل إلي قادة مصر والسعودية والكويت وقطر والإمارات العربية وسلطنة عمان والبحرين أكد فيها " رغبة تركيا في عدم إلحاق أي ضرر بسوريا بخصوص موضوع المياه, وأنه ليس هناك ما يستوجب منا قشة هذا الموضوع على الساحة العربية"[1].

- مواصلة تركيا موقفها الثابت على الدعوة إلي التعاون الفني مع سوريا والعراق بشأن " الاستخدام الأمثل لمياه الفرات ودجله " وتعتبرهما تركيا حوض نهر واحد, وليس " اقتسام مياه الفرات " طبقاً لمطالب البلدين العربيين، ففي 2/26/ 1996 أكد " جان جور " رئيس إدارة شئون الشرق الأوسط بالخارجية التركية " أن تركيا – بسدودها على الفرات – لم تنتهك أي قانون دولي , وتحاول معالجة مسألة المياه بطريقة عادلة وترید إيجاد الوسيلة المثلي لاستخدام المياه , بينما يريد الجانب السوري حلولاً استبدادية , وهو أمر لا يمكن أن توافق عليه تركيا والتي هي ملتزمة بوعد قطعته على نفسها عام 1987 بضمان تدفق مستمر للمياه إلي سوريا يبلغ معدله (500) م^3 / ثانية من مياه الفرات "[2].

- الأسلوب الجديد في هذا الصدد تمثل في سعي تركيا إلي إقامة " تحالف عسكري " مع إسرائيل وتوثيق التعاون معها في مجال " مكافحة الإرهاب " كوسيلة للضغط بوجه خاص على سوريا حتى لا تشعر مستقبلاً – في حالة تسوية صراعها مع إسرائيل – بأن لديها " القدرة الكافية لإثارة نزاع مع تركيا بشأن مياه الفرات أو مشكلة الإسكندرونة " . وكانت هذه المسألة بشقيها , إضافة إلي دعوة إسرائيل للمشاركة في مشروعات تركيا المائية على الفرات ودجلة بحث خلال زيادة " دميريل " لإسرائيل قبيل حضوره قمة " شرم الشيخ " في 13 / 3 / 1996, وذلك طبقاً لما ذكرته آنذاك مصادر سياسية غربية. ومما يؤكد ذلك أيضاً, ولو من باب النفي الرسمي لقرار ما قد يكون متخذ بالفعل في هذا الصدد , إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي " بيريز " خلال هذه الزيادة في 12 / 3 / 1996 " أن حكومته لا تريد أن تتدخل في الخلاف بين أنقرة ودمشق حول مياه نهر الفرات"[3].

---

[1] مجموعة باحثين، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص230.

[2] عبدالزهرة شلش العقباري، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2002م)، ص ص65-68.

[3] نفس المرجع السابق، ص70.

جدير بالذكر أن " دميريل " في كلمته أمام هذه القمة , أشار تلميحاً إلي مسألة " ارتباط سوريا – من وجهة النظر التركية – بحركة التمرد الكردي في تركيا " وذلك لدي مطالبته في هذه الكلمة " بوجوب عقد العزم من أجل اقتلاع جذور الإرهاب , والأهم من ذلك العمل سوياً على مواجهة الدول التي تأوي وتعزز الإرهاب ... وضرورة العمل على تحديد موارد أو مصادر الأسلحة التي تحصل عليها الجماعات الإرهابية , وعلينا أن نسعى للحصول على إيضاحات من تلك الدول التي توفر للإرهابيين هذه الأسلحة وما هي الأسباب من وراء ذلك..." وهذه نقطة أخرى للالتقاء والتوافق بين تركيا وإسرائيل في ظل اتهام الأخيرة ودول غربية معينة "لسوريا وإيران وليبيا بمساندة الإرهاب" لاسيما في ظل عدم شجبها للعمليات الأخيرة لمنظمة حماس داخل الأراضي المحتلة[1].

كما أن العراق بدوره مسؤول من وجهة النظر التركية عن حركة التمرد الكردية في تركيا، نتيجة ما ترتب على الوضع القائم في مناطقه الشمالية منذ نهاية حرب الخليج الثانية من وجود قواعد لحزب "العمال الكردي" تنطلق منها عملياته عبر الحدود إلى داخل تركيا. ومن هذا المنظور التركي يمكن فهم أحد أهداف العمليات العسكرية الجوية والبرية التركية المتكررة في شمال العراق منذ أغسطس 1991 والتي تعتبرها تركيا "عمليات مشروعة ودفاعية ضد الهجمات الإرهابية لحزب العمال الكردي لتعقب عناصره وتدمير قواعده في شمال العراق"[2] وإن كانت لهذه العمليات أهداف أخرى واقعية وغير معلنة من قبيل الضغط على الدولة العراقية بصدد مسائل أخرى كأوضاع التركمان والمشاركة التركية المستقبلية في مشروعات إعادة التعمير بالعراق وتصدير نفطه عبر أراضيها في حالة رفع الحظر المفروض عليها، وتأكيد ضرورة مراعاة وجهة نظر تركيا ومصالحها من جانب كافة الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بمستقبل العراق السياسي.

جدير بالذكر في هذا الصدد أن الرئيس "دميريل" كان قد طالب في 1995/5/3، قبل يوم واحد من انسحاب القوات التركية المشاركة في عملية "فولاز" الضخمة بشمال العراق "بإعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق لاسترداد إقليم الموصل الذي كانت تركيا قد اضطرت للتنازل عنه لصالح العراق، وبحيث أن حدود تركيا يجب أن تنتهي عند نهاية نفط الموصل – كركوك، وأن هذا ضروري أيضا لمنع تسلل متمردي حزب العمال الكردي عبر الحدود الحالية" وقد أثار هذا المطلب التركي احتجاجات كبيرة من جانب مصر وبلدان عربية أخرى، وكذا من جانب جامعة الدول العربية والتي أصدرت أمانتها العامة بياناً في

---

[1] نفس المرجع السابق، ص71.

[2] محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سبق ذكره، ص248.

1995/5/4 أعربت فيه عن "الأسف الشديد إزاء تصريحات الرئيس التركي التي طالب فيها بترسيم جديد للحدود التركية – العراقية".

ويثير الانتباه في هذا السياق أمر على جانب كبير من الأهمية، وهو: أن الاحتجاجات العراقية والعربية على العمليات العسكرية التركية في شمال العراق لم تحل بين تركيا وبين مواصلة هذه العمليات والتي كان من أخرها قبل بضعة أشهر من الاتفاق العسكري التركي – الإسرائيلي عملية في 1995/10/8 توغلت خلالها القوات التركية تساندها طائرات عمودية داخل أراضي العراق بعمق (4) كيلو مترات في منطقة "كاني ماني" بشمال العراق بحجة "مطاردة عناصر انفصالية كردية تركية مسلحة". وبعد توقيع هذا الاتفاق بنحو أسبوع، وفي ذكرى مرور عام على بدء عملية "فولاذ" بشمال العراق، أعلنت مصادر عسكرية تركية في 1996/3/20 "حشد قوات تركية كبيرة على الحدود مع العراق في المناطق الجبلية التي تفصل بين البلدين" بيد أن هذه القوات اكتفت هذه المرة بشن عملياتها في مناطق تركيا الجنوبية – الشرقية مما أسفر عن مصرع (90) متمرداً كردياً و (37) جندياً حكومياً في 1996/4/8. انسحبت القوات التركية من شمال العراق بعد عملية هناك استغرقت ثلاثة أيام وشارك فيها ألف جندي وطائرات عمودية وأسفرت عن مصرع عدد من المتمردين الأكراد .

3. العنف الإسلامي والانتخابات التركية وتطور العلاقات التركية – الإسرائيلية :

إضافة إلي العنف – الإرهاب المرتبط بحركة التمرد الكردي , وكذلك العنف اليساري المرتبط بمنظمة يسارية من تلك التي كانت نشطة قبل انقلاب 1980 وعاودت نشاطاتها منذ مطلع التسعينات، ومن أهمها منظمة " اليسار الثوري" والتي قامت بمعظم العمليات ضد الأهداف الأمريكية والغربية في تركيا إبان حرب الخليج الثانية, تعاني تركيا أيضاً منذ بداية التسعينات من تصاعد عمليات منظمات إسلامية متطرفة خصوصاً في مجال اغتيال عناصر بارزة من المثقفين العلمانيين , ومن أبرزها وأنشطها منظمات "الحركة الإسلامية" والثأر الإسلامي , والحركة الإسلامية الثورية [1] .

ويلاحظ أن التركيز بدرجة أكبر على العوامل الخارجية – الإقليمية لهذا العنف مقارنة بعوامله الداخلية الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية والسياسية يفسر – ضمن عوامل أخري اتجاهها إلي عقد اتفاق تعاون أمني مع إسرائيل في مجال "مكافحة الإرهاب" خلال زيارة رئيسة حكومتها "تشيللر" لإسرائيل في 1994/11/4 ؛ وينص هذا الاتفاق على استعانة تركيا

---

[1] طارق عبدالجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، (القاهرة: جواد الشرق للنشر والتوزيع، 2001)، ص69.

بالخبرات الإسرائيلية في هذا المجال , وفي إطار هذا الاتفاق تجري اتصالات مستمرة بين الطرفين لاسيما وأن إسرائيل بدورها تعاني من "العنف الإسلامي" المرتبط بالمنظمات الفلسطينية وبنشاطات وعمليات "حزب الله" في منطقة "الحزام الأمني" بجنوب لبنان وقصفه لشمال إسرائيل .

رابعاً: العلاقات التركية – الإسرائيلية والتطور نحو "الشرق أوسطية" في ظل عملية السلام:

إن الموقف التركي بصدد الدعوة إلى مشروعات التعاون الإقليمي – الاقتصادي والأمني – بمشاركة إسرائيل والبلدان العربية اتصف بقدر كبير من الاندفاع والتعجل حتى قبل انعقاد مؤتمر "مدريد" وقد زاد هذا الموقف وضوحاً منذ انعقاد الأخير وبدء مفاوضات التسوية على الأصعدة الثنائية والإقليمية. وقد يكون من المفيد قبل عرض بعض مؤشرات هذا الموقف، الإشارة على أنه يمكن تفسير تحمس واندفاع تركيا في الدعوة إلى إقامة والمشاركة في الترتيبات "الشرق أوسطية"، في ضوء رغبتها في تعزيز دورها الإقليمي بالاستفادة مما لديها من عناصر قوة وخصوصا في مجال المياه من ناحية وعلاقاتها المتنامية مع الولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية ثانية، فضلاً عن توقعها الحصول على مزايا اقتصادية من المشاركة في هذه الترتيبات بما يفيدها أيضاً في مواجهة مشكلاتها الاقتصادية ومن أهم هذه المؤشرات فتشمل:

1. استعاضة تركيا عن "قمة المياه الشرق أوسطية" بالمفاوضات متعددة الأطراف حول المياه في "الشرق الأوسط" التي انعقد اجتماعها الأول في "فيينا" في 1992 بمشاركة دول ومنظمات من المنطقة وخارجها، بما فيها إسرائيل، وهي نفس الدول التي كانت تركيا تستهدف مشاركتها في القمة عدا سوريا ولبنان والعراق. ويتمثل موقف تركيا إزاء مشروع "مياه السلام" في عدم طرحه مجدداً اعتماداً على جهودها وحدها، وذلك على أساس أن أطرافاً أخرى "إقليمية" كإسرائيل ودولية كالولايات المتحدة كفيلة ومعنية بطرحه كسبيل لتحقيق السلام والتعاون بين دول المنطقة.

ويلاحظ في نفس السياق أن "حساسية" مسألة المياه تفسر أيضا عدم توصل قمة "الدار البيضاء" الاقتصادية إلى اقتراح آلية محددة للتعاون الإقليمي بصددها، رغم ما أعلن خلال انعقادها من تنظيم اجتماعات للجان عمل متخصصة لمناقشة آليات التعاون الاقتصادي الإقليمي في "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في عدة مجالات من بينها الموارد المائية، وإن كان ذلك لم يمنع إسرائيل خلال القمة من التعبير عن تشجيعها لهذا التعاون ولمشروع "مياه

السلام" التركي سواء في إطار هذه اللجنة أو غيرها. وذكره مندوب إسرائيل "أن هناك بعض الدول في المنطقة لديها فائض كبير من مصادر المياه لا تستغله بشكل كاف، بينما تعاني الدول الأخرى من نقص في هذه المصادر، وهناك خطوات تتخذ من أجل استغلال المصادر المائية الموجودة لمصلحة هذه الدول كلها"[1].

2. المؤشر الثاني المعبر عن موقف تركيا "المتحمس" للترتيبات الإقليمية يرتبط من ناحية بمشاركتها الفعالة نسبياً في المفاوضات المتعددة الأطراف في مجالات المياه والبيئة والتعاون الاقتصادي وضبط التسلح والأمن الإقليمي. وعلى سبيل المثال وافقت اللجنة المعنية بالمجال الأخير في ختام اجتماعها "بالدوحة" في 1993/5/5 بمشاركة (34) دولة من المنطقة وخارجها على اقتراحين، أحدهما مقدم من تركيا ويتعلق "بإنشاء بنك للمعلومات خاص ببرامج الحد من التسلح والأمن الإقليمي وتبادل هذه المعلومات بين دول المنطقة" ويرتبط ذلك من ناحية أخرى بمشاركة تركيا "النشطة" في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" "بالدار البيضاء" عام 1994 وفي قمة "عمان" في شتاء 1995 بغرض وضع إطار وآليات للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة. ويلاحظ أن إحدى الآليات التي حددتها قمة "الدار البيضاء" لتحقيق هذا التعاون والمتعلقة "بإنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط كمؤسسة مالية متعددة الأطراف تعني بتمويل مشروعات التنمية ودعم التعاون الاقتصادي والفني بين دول المنطقة"، تكاد تتفق إلى حد كبير مع ما سبق ذكره بشأن اقتراح "أوزال" قبل انعقاد مؤتمر "مدريد" بخصوص إقامة "صندوق – مصرف للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط" بعد حرب الخليج الثانية.

جدير بالذكر في هذا السياق أن رئيسة الوزراء التركية السابقة "تانسو تشيللر" كانت قد ذكرت في 1994/11/7 إبان زيارتها لمصر واللاحقة لزيارتها لإسرائيل "أن السوق الشرق أوسطية الجديدة المقترحة ما تزال هدفاً بعيداً، ويجب أن تكون هناك رؤية واضحة تعتمد على خطوات واقعية وعملية، ثم يتم التوجه إلى المشروعات متعددة الجنسيات – الأطراف، ويلي ذلك إنشاء علاقات متداخلة على جميع الأصعدة. ويمكن لتركيا أن تقدم خبراتها في هذا المجال من حيث إقامة هذه المؤسسات وتمويلها والربط بينها، وتأسيس نظام تمويلي من خلال بنوك إقليمية ومؤسسات إقليمية سياحية"[2].

---

[1] سلامة أحمد سلامة وآخرون، الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد؟ ، (القاهرة: مركز الإهرام للترجمة والنشر، 1995) ، ص122-125.

[2] سلامة أحمد سلامة وآخرون، الشرق أوسطية هل هي الخيار الوحيد، مرجع سبق ذكره ، ص85.

كما أن الأوساط التركية الرسمية ترحب بمثل هذه الترتيبات المرتبطة "بالشرق أوسطية" في كافة المناسبات ولو كانت مرتبطة باجتماعات لجان منظمة المؤتمر الإسلامي. ففي كلمته الافتتاحية لاجتماع اللجنة الاقتصادية الدائمة للمنظمة "بأستانبول" في 1993/11/7 بمشاركة وزراء اقتصاد دولة إسلامية، لم يفت الرئيس "وميريل" أن يذكر "أن تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين أمر طيب للغاية، وينبغي العمل على استثمار عقد مؤتمرات اقتصادية في الدار البيضاء وعمان لتشجيع التعاون الاقتصادي بين دول الشرق الأوسط.

3. ثالث هذه المؤشرات، وربما أكثرها أهمية وارتباطاً بموضوع هذه الدراسة، يتعلق باتجاه تركيا منذ عام 1994 بوجه خاص إلى تطوير علاقاتها في مجالات عديدة مع إسرائيل والتي تشكل – والولايات المتحدة – القوة الرئيسية الدافعة للتطور الإقليمي نحو "الشرق الأوسط الجديد" وعبرت عن هذا الاتجاه اتصالات رفيعة المستوى جرت بين مسئولي البلدين، لاسيما خلال زيارة "تشيللر" لإسرائيل في 3 نوفمبر 1994 وزيارة "دميريل" لإسرائيل في 11–13 مارس 1996، وشكلت كلتاهما تطوراً مهماً في العلاقات بين البلدين.

وبالاقتصار في هذا الصدد على زيارة "تشيللر" يلاحظ أن أهميتها لم تنبع فحسب من كونها أول زيارة لمسئول تركي على هذا المستوى لإسرائيل منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1949، ولكن أيضا مما تم خلال هذه الزيارة من إبرام اتفاقات مهمة للتعاون الثنائي كاتفاق تعاون في مجال "مكافحة الإرهاب" واستعانة تركيا بخبرات إسرائيل في هذا المجال واتفاق آخر للتعاون في مجال الاتصالات والبريد، كما تم خلال الزيارة بحث التعاون العسكري بين البلدين وإسهام إسرائيل في تحديث طائرات تركية من طراز "اف –4" والاستعانة بخبراء إسرائيليين لإصلاح الأنظمة المالية التركية. ومن الموضوعات الأخرى التي كانت محل بحث في هذه الزيارة: إمكانية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين، ومشروع "مياه السلام" لنقل فائض المياه من تركيا إلى بعض دول المنطقة بما فيها إسرائيل، ونقل حوالي (180) مليون متر مكعب سنوياً من مياه أحد أنهار جنوب تركيا إلى إسرائيل لحين البدء في تنفيذ هذا المشروع[1].

ويمكن الإشارة إلى ملاحظتين هامتين بخصوص موضوعين تم بحثهما في هذه الزيارة، وكذالك في زيارة "دميريل" اللاحقة ، وما يتعلق بالتعاون بين البلدين في مجال تحديث الطائرات التركية وفي مجال المياه. فبخصوص الموضوع الأول، تم مع إسرائيل بشأن تحديث

---

[1] عبدالمنعم عمارة، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، (القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997)، ص ص182–185.

طائرات "أف-4" التركية وهذا الاتفاق قد آثار جدلاً في الأوساط العسكرية التركية لأنه تضمن خفض نسبة المشاركة التركية إلى معدلات طفيفة للغاية. وبينما كان الاتفاق الأصلي يقضي بأن تتم عملية تحديث الطائرات في المصانع التركية، جاء الاتفاق الأخير لينص على أن تتم هذه العملية في المصانع الإسرائيلية.

يمكننا القول هنا أنه بعد التغير في بنية النظام الدولي والانهيار للكتلة الشرقية حاولت تركيا أن تلعب دوراً نشطاً في المنطقة حيث أنَ زوال الخطر الشيوعي أعطى لتركيا فرصة لممارسة دور أكثر نشاطاً من قبل، وهي حاولت أن تقوم بدور القيادة أو الزعامة في المنطقة حيث كانت تشرف أو تشارك في المؤتمرات والاتفاقيات بل أن بعض المشاريع طرح تركي.

المبحث الثاني : السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل في الفترة من 1993-1996:

تعتبر الفترة الممتدة من عام 1993 حتى 1996 فترة حاسمة ومهمة في تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية، ويظهر جلياً دور العامل الخارجي في توثيقها وتعميقها نحو التوقيع على اتفاق للتعاون العسكري بين البلدين، ولتوضيح ذلك التطور في العلاقات التركية الإسرائيلية في هذه الفترة فإننا نقسم المبحث إلى أربعة عناصر:

أولاً:- اتفاق أوسلو والعلاقات التركية الإسرائيلية.

ثانياً:- نمو العلاقات التركية الإسرائيلية العسكرية.

ثالثاً:- العلاقات التركية بين النظرة العسكرية والنخبة السياسية.

رابعاً:- اتفاق التعاون العسكري الإسرائيلي والتركي.

أولاً:- اتفاق أوسلو والعلاقات التركية الإسرائيلية:

شكل توقيع اتفاق أوسلو في طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية/ سبتمبر سنة 1993م بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عامل دفع لعلاقات تركيا مع إسرائيل، فقد أدي اعتراف المنظمة الفلسطينية بإسرائيل إلي تقليص ضرورة إتباع تركيا موقف شديد الحرص علي الموازنة بين الدول العربية وإسرائيل، فالتحسين الحذر للعلاقات الثنائية الذي كان موجود وسائد منذ عدد من السنوات أمكن تغييره إلي عملية تطوير سريع لسلسلة طويلة من أشكال التعاون الواسع وبعيد المدى علي مختلف الأصعدة العسكرية والاقتصادية والسياسية. وفيما شهدت العلاقات الثنائية خصوصا في المجال العسكري ازدهاراً ملحوظاً فإن الآمال المعلقة علي المساهمات التركية أو المشتركة الممكنة في إقامة نظام إقليمي جديد قائم علي التعاون لم تتمكن من تحقيقه بسبب التغيير الحكومي في إسرائيل ونتيجة انهيار المباحثات السلمية الإسرائيلية – السورية.

إن ما يمكن اعتباره في البداية نوعا من التفاهم علي التعاون بن الدولتين الأقوى في المنطقة عن طريق تشجيع قيام نظام إقليمي جديد ما لبث أن تطور إلي علاقة خاصة ذات آفاق غير واضحة شعرت سورية وإيران والعراق بالتهديد المباشر وبادرت أكثرية الدول العربية الأخرى إلي التحذير من قيام "جبهة عسكرية" جديدة في المنطقة، جبهة مصممة "في التحليل الأخير لحماية المصالح الإسرائيلية والأمريكية ولاحتواء تلك الدول التي تعارض سياساتهما". لم يكن ذلك إلا نتيجة الموقف الصارم الذي اتخذته أنقرة من علاقتها الجديدة مع

تشكل الحالة المتقدمة نسبيا للقطاع العام الصناعي في البلدين كليهما هي الأخرى مؤشراً إيجابياً على وجود إمكانيات نمو لا بأس بها للتجارة البينية بعد نفاذ اتفاقية التجارة الحرة بصورة كاملة .

ثانياً:- نمو العلاقات التركية – الإسرائيلية العسكرية :

لقد تراجع اهتمام السياسيين بالعلاقات الاقتصادية بعد نفاذ اتفاقية التجارة الحرة فيما بعد، أما البعد العسكري للعلاقات التركية الإسرائيلية فقد استأثر بصورة شبة كاملة بالنقاش السياسي نتيجة لمدى وسرعة تطوره فمع بدأ باتفاقية التدريب العسكري في فبراير1996م ما لبث أن تطور بسرعة إلي تعاون واسع يكاد يشمل جميع أنماط النشاطات ذات العلاقة بالجيش. يتضح من كثافة زيارات كبار القادة العسكريين ومسئولي وزارة الدفاع رفيعي المستوي، ذلك أن مركز اتخاذ القرار بالنسبة إلي تركيا هو الجيش حيث لهيئة الأركان العسكرية دور كبير في اتخاذ القرارات السياسية .

كما يعقد حوار استراتيجي نصف سنوي وهو مقترح إسرائيلي بدأ في أنقرة في ديسمبر1996م وفي هذه الحوارات التي يشارك فيها عدد كبير من ضباط الجيش ذوي الرتب الرفيعة ينصب الكلام عادة علي تقويم الأخطار الإقليمية كما يراها الفريقان كلاهما ويتضمن تبادلاً للمعلومات الاستخباراتية ومثل هذه المبادرات لا تقف عند حدود المساهمة في تحسين وتعزيز الروابط الشخصية بين الشخصيات القيادية العسكرية بل وتتجاوزها لتشكل شرطاً مسبقاً لا يمكن الاستغناء عنه لأية عمليات عسكرية مشتركة لاحقة ومثل هذا الاحتمال يتعذر استبعاده نظراً لقيام كل من إيران والعراق وسورية بحيازة الصواريخ التي تعتبرها كل من تركيا وإسرائيل تهديدا موجهاً إليهما[1].

ويمكن الحديث عن جانبين من التعاون العسكري التركي الإسرائيلي:-

1) المناورات المشتركة بين تركيا وإسرائيل:

وقد تحدثت وقتها تقارير صحفية عن أن مشاركين أردنيين حضروا أيضا جانبا من الاجتماعات. حيث كانت فإن تلك هي المرة الثانية التي يكون فيها الأردن قد التحق بركب العلاقات التركية الإسرائيلية بعد مشاركة مراقب عسكري أردني رفيع المستوي في مناورة عروس البحر الموثوقة البحرية الأمريكية – الإسرائيلية – التركية التي جرت في المياه

---

[1] مخلوف سليمان: المؤسسة العسكرية التركية، سلسلة ملفات تركية، العدد11، (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، ص65.

الإقليمية الإسرائيلية أوائل يناير سنة 1996م، وجرى الحديث عن توسيع للمباحثات أو حتى التعاون إلي مشروع ثلاثي الأطراف، ورحب الجيش التركي بمثل هذا التطور، وجرت مناورات تدريبية ثنائية لوحدات برية صغيرة في تركيا والأردن في ربيع 1996 بهدف تبادل الخبرة واكتساب المعرفة بالممارسات وأساليب التدريب المحلية الوطنية وتعزيز التعاون العسكري بصورة عامة. غير أن الملك الأردني الراحل حسين أنكر بقوة في إحدى زياراته لواشنطن أن تكون ثمة أية نوايا أردنية للالتحاق بركب التعاون التركي – الإسرائيلي، دون إهمال الإشارة إلي العلاقات الثنائية الممتازة مع تركيا[1].

2) الشراكة في مجال الأسلحة والمعدات:

لعل الجانب الثاني الأكثر أهمية للتعاون العسكري التركي – الإسرائيلي هو الجانب المتعلق بتطوير الأسلحة والمعدات.

ففي أواخر سنة 1996م. فازت الصناعات الجوية الإسرائيلية في منافسة دولية بعقد لإدخال تحسينات على 54 طائرة تركية مقاتلة نفاثة من طراز أف-4 مقابل 632 مليون دولار [2].

-وقد تمت عدة خطوات باتجاه التعاون العسكري بين الطرفين أهمهما[3]:

أ. فازت إسرائيل بعطاء لتحسين 48 طائرة تركية من طراز أف5 في مشروع بلغت قيمته 80 مليون دولار، وأشتمل المشروع علي زيادة الطاقة النارية والقدرة علي المناورة فضلا عن تسحين الرؤية الإلكترونية، مما يعني أن الأمر ينطوي علي قدر كبير من نقل التكنولوجيا إلي قطاع الصناعة العسكرية التركية.

ب. يترافق مع عملية تحسين طائرات الـ أف4 شراء 200 صاروخ إسرائيلي من طراز بوبي-1 من قبل سلاح الجو التركي جنباً إلي جنب مع خطط لإنتاج المئات من صواريخ بوبي-2 التي يصل مداها إلي 150 كيلو متراً بصورة مشتركة وهذه الصواريخ يمكن تركيبها أيضاً علي طائرات إف-16 التركية.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص70.

[2] جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص230.

[3] مخلوف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص75-80.

ج. كذلك فإن الدولتين وقعتا مذكرة تفاهم حول التطوير والإنتاج المشترك لمنظومة صواريخ مضادة تكتيكية ذات مدي متوسط بعد أن رفضت الولايات المتحدة ضم تركيا إلي المشروع الأمريكي – الإسرائيلي لتطوير صواريخ آرو (السهم) من طراز ATBM.

د. عبرت تركيا عن اهتمامها بطائرة الإنذار المبكر المعروف باسم فالكون الصقر وبمنظومات المراقبة الرادارية لإحكام إغلاق حدودها مع العراق وسوريا وببندقية المشاه المعروفة باسم الجليل لإحلالها محل بنادق الـ جي-3 المستعملة الآن في الجيش التركي.

من خلال هذا التعاون تكاد إسرائيل أن تصبح شريكة تركيا الرئيسية في ميدان الصناعة العسكرية وقيادة الجيش التركي التي تبحث عن بدائل للشركاء الأمريكيين والأوروبيين الغربيين في مجال الحيازة والإنتاج المشترك للخلاص من الشروط السياسية المتعلقة بحقوق الإنسان وبالقضية الكردية وبمسائل أخرى مشابهة غالبا ما يجري ربطها بمثل ذلك التعاون هي التي تقف وراء هذا التطور.

وينطوي التعاون التركي – الإسرائيلي أيضاً علي التدريب العسكري فسلاح الجو الإسرائيلي يستطيع بصورة منتظمة أن يستخدم قواعد موجودة في وسط الأناضول لتدريب الطيارين علي التحليق طويل المدى فوق أرض جبلية تدريباً يتعذر توفيره في إسرائيل غير أن من شأنه أن يصبح ضرورياً عند القيام بأية مهمات ضد إيران، وعلي الرغم من أن تفضيل اتفاقية التدريب ليست منشورة فإن هناك أوساطاً واسعة تعتقد بأن الطيارين الإسرائيليين يستفيدون أيضاً من إمكانية التحليق في أجواء قريبة من إيران وسورية والعراق لالتقاط المعلومات الاستخباراتية[1].

ثالثاً:- العلاقات التركية- الإسرائيلية بين النظرة العسكرية والنخبة السياسية:

هناك علي الدوام قدر معين من التوتر بين الموقف ذي التركيز الأمني من شئون الشرق الأوسط، وهو الموقف الذي يحظى بتفضيل القوات المسلحة التركية من جهة وبين موقف أكثر استلهاما للسياسة تمثله نخبة السياسة الخارجية التركية من الجهة المقابلة، ينطلق بالجيش في المقام الأول من اعتبارات تدعيم قدرات تركيا علي صعيدي الردع والدفاع في مواجهة أية فعاليات عسكرية عدائية محتملة من جانب دول مجاورة، فضلا، عن محاربة أية تهديدات تتعرض لها وحدة البلاد السياسية والإقليمية، أما نخبة السياسة الخارجية فتميل عادة إلي أخذ الطيف الأوسع للترابط الإقليمية بين القوى وتطوره المحتمل بعين الاعتبار مما يفضي

---

[1] جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص235.

بصورة آلية إلي سياسة أكثر اتصافاً بالرفض والممانعة وأخرى أكثر توازنا تجاه التطورات الإقليمية وفي التعامل مع الأطراف الفعالة في المنطقة.

من شبه المؤكد أن النظرة العسكرية تغيظ الدول المجاورة التي تشعر بالخطر من تدابير التسلح التركية وتحدث استقطاباً في المواقف الإقليمية، كما يتجلى بوضوح من ردود الأفعال الإيرانية العربية المعادية علي التعاون العسكري الناشئ بين تركيا وإسرائيل، أما الموقف السياسي فيقود رغم العديد من التصريحات المناقضة الصادرة عن المناوئين لهذا الموقف إلي عزل تركيا عن القضايا ذات البعد الإقليمي ويقلص من نفوذ البلاد وتأثيرها علي الشئون الإقليمية، كما يمكن أن يري من الدور الثانوي الذي تضطلع به أنقره في عملية السلام وغياب النفوذ التي تعاني منه تركيا في مجمل الصراع الدائر بهدف فرض الهيمنة علي منطقة الخليج بين إيران والدول العربية[1].

إن لهذه المواقف إيجابيات حيث أن طول مدة بقاء الشرق الأوسط خاضعا لشبكة علاقات بين دول منطلقة بصورة رئيسية من إعتبارات توازن القوة، حيث قيام تحالف تركي إسرائيلي طويل الأمد يساعد علي تحسين الاستقرار الإقليمي عبر تشكيله لرادع عسكري قوي ضد أي أعداء محتملين[2]. ويكتسب الأمر مصداقية خاصة إذا بقي التحالف متمتعاً بدعم الولايات المتحدة وتأييدها من الممكن أيضا توفير المزيد من التحسين لحالة الاستقرار عن طريق التعاون في مجال التخطيط للطوارئ.

غير أن هذا لا يلبث أن يطرح السؤال الحساس والدقيق المتمثل بالمدى الذي يمكن للجيش التركي ان يكون مستعدا لبلوغه علي صعيد التورط في الأحداث العسكرية التي لا تكون موجهة ضد تركيا مباشرة إذ يشير سجل الجيش بأنه شديد العزوف عن مثل هذا التورط، وكذلك فإن إسرائيل أبدت هي الأخرى عزوفاً واضحاً عن التورط بعمق في صراعات تركيا الأمنية في المنطقة سواء أكانت ضد حزب عمال كردستان أم نزاعات مائية مع سورية، وقد سلطت الحكومة الإسرائيلية كثيراً من الضوء علي هذه الحقيقة حين قام الأتراك بممارسة ضغوط علي دمشق لكي تطرد أوجلان، أعلنت حكومة نتنياهو مرة بعد أخرى بإنه لا توجد علاقة لإسرائيل بالتهديدات العسكرية الصادرة عن تركيا ضد سورية غير أن القيادة السورية لم تعتبر التحرك التركي خديعة خوفا من احتمال حصول تدخل إسرائيلي وبالتالي فإن الدول العربية ما زالت مسكونة بالشكوك والهواجس علي الرغم من عدم وجود أسباب وجيهة تدعو إلي توقع تطور التعاون العسكري التركي الإسرائيلي إلي حلف حقيقي

---

[1] مجموعة باحثين، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص245.

[2] نفس المرجع السابق، ص247.

وطوال بقاء هذه الهواجس والشكوك فإن طاقة الرجع الكامنة في التعاون تظل دائبة على أداء وظيفتها[1].

يبدو أن الأساس المنطقي للتعاون سيكون من وجهة نظر الجيش التركي متمثلا بتعزيز قدرات تركيا على الدفاع عن مصالحها القومية في المنطقة وبتوفير إمكانية تدعيم العلاقات التركية الأمريكية، فالولايات المتحدة لا تستطيع إلا أن ترحب بالتعاون التركي الإسرائيلي بوصفه عامل تدعيم وتقوية للعناصر الموالية للغرب في الشرق الأوسط، قد يفضي الأمر إلي تحسين النزوع الأمريكي إلي التجارب مع الحرص التركي علي تعميق العلاقة المتبادلة إذا نجحت تركيا في دفع الجالية اليهودية الأمريكية إلي تأييد المصالح التركية فإن مقاومة جماعات الضغط الأخرى في واشنطن سيتم تحييدها بقدر أكبر من السهولة.

أما بالنسبة إلي النظرة ذات التركيز السياسي الأقوى إلي شئون الشرق الأوسط التي تميز قطاعات ذات شأن من المؤسسة السياسية التركية فإن الحل الرئيسي يكمن في افتقارها علي القدرة علي المساهمة بصورة مباشرة في حل جملة المشكلات السياسية المتفاعلة في المنطقة إذ لا تستطيع أن تستثمر طاقاتها الكاملة إلا بعد حل المشكلات الرئيسية من حيث المبدأ، لأن المساهمة السياسية تتركز في المقام الأول علي تطوير منظومات إقليمية متعددة الأطراف للتعاون حول أمور مختلفة وطوال بقاء الصراع الإسرائيلي العربي من جهة والتنافس فيما بين العرب أنفسهم من جهة ثانية، النمطين السائدين من أنماط التطور السياسي في المنطقة فإن الأفكار التركية الداعية إلي التعاون الإقليمي البيني داخل المنطقة وبين دولها ستظل تقابل بالترحيب اللفظي غير أنها ستبقى تواجه مقاومة عنيفة على صعيد التطبيق العملي[2] ومن هذا المنظور فإن التعاون العسكري التركي الإسرائيلي لا يسعه إلا أن يعمق الشكوك العربية حول النوايا الحقيقية الكامنة وراء مقترحات التعاون الأوسع التي تطرحها أنقرة وبالتالي فإن التعاون عدا عن انطوائه علي بعض الفوائد لكل من تركيا وإسرائيل لا يبدو قادراً علي ممارسة تأثير أوسع في علمية التغلب علي الأنماط السائدة والطاغية من النزاعات الإقليمية.

رابعاً: اتفاق التعاون العسكري التركي الإسرائيلي:

في إطار العوامل والتطورات الداخلية والإقليمية والدولية سالفة الذكر وكتدعيم وتطوير نوعي للعلاقات بين تركيا وإسرائيل تم الإعلان عن اتفاق للتعاون العسكري بين

---

[1] مخلوف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص85.

[2] محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، مرجع سبق ذكره، ص314.

البلدين أثر زيارة الرئيس "دميريل" لإسرائيل في مارس 1996[1] ، ورغم ما يكتنف هذا الاتفاق من غموض في ظل التضارب في تقدير طبيعته وأهدافه حتى من جانب المسئولين الأتراك أنفسهم إلا أن هذا الغموض قد يشكل علي الأرجح ما يمس بالغموض البناء والهادف إلي تشتيت انتباه الجانب العربي أو امتصاص ردود فعله الأولية، كما أن هذا الغموض لا ينفي حقيقة ما ينطوي عليه هذا الاتفاق من مخاطر وتهديدات للوطن العربي عموماً وأمن بلدان عربية معينة كسوريا والعراق خصوصا، لاسيما في ظل ما واكب هذا الاتفاق وتبعه مباشرة من تحرك السياسة الأمريكية علي صعيد إقامة تحالفات جديدة مع إسرائيل واحدى البلدان العربية المجاورة (الأردن) .

وحتى يتسنى لنا توضيح ذلك الاتفاق، نتناول الموضوع في النقاط التالية:

1- التضارب حول طبيعة الاتفاق العسكري التركي – الإسرائيلي :

حرصت تركيا وإسرائيل قبيل الإعلان مباشرة عن اتفاق التعاون العسكري بينهما علي إبراز طبيعته الحقيقية وتسريب الكثير من البيانات عن بنوده باعتبار ذلك وسيلة بالون اختبار لردود الفعل العربية لاسيما من جانب البلدان العربية المدعوة للمشاركة في التحالف العسكري الجديد المدعوم من الولايات المتحدة، وبالنظر إلي سلبية ردود الفعل هذه من وجهة نظر طرفي الاتفاق فقد أثرت إسرائيل التزام الصمت فيما لجأت تركيا إلي نفي صفة التحالف عن هذا الاتفاق، واعتبرته اتفاقا عادياً للتدريب والتعاون العسكري بينها وبين إسرائيل لا يختلف عن اتفاقات مماثلة تربطها ببعض البلدان العربية[2].

وكأمثلة لهذا التدرج والتضارب في التصريحات التركية والإسرائيلية بشأن طبيعة هذا الاتفاق يمكن الإشارة إلي ما يلي:

أ. إن إذاعة إسرائيل ذكرت في 1996/3/12 تعقيبا علي مباحثات "دميريل"و "بيريز" أن المباحثات تناولت العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها وأن زيارة الرئيس التركي لإسرائيل تستهدف بلورة تحالف عسكري وسياسي بين البلدين في المستقبل القريب على أن يضم في مرحلة لاحقة بعض دول المنطقة المرتبطة بعلاقات وثيقة مع تركيا وإسرائيل، ونقلت هذه الإذاعة عن مصادر إسرائيلية أن فكرة إقامة هذا التحالف العسكري الجديد في المنطقة تحضا بدعم مباشر من الرئيس الأمريكي كلينتون[3].

---

[1] جلال عبدالله معوض، تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، سلسلة بحوث سياسية، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] ف. إ. دانيلوف: "الجيش في تركيا"، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، (سلسلة ملفات تركية)، العدد1، (دمشق : دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع)، ص165.

[3] جلال عبدالله معوض، تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، مرجع سبق ذكره، ص38.

ب. إن أول إشارة رسمية إسرائيلية إلي هذا الاتفاق وردت في بيان مقتضب أصدرته وزارة الدفاع الإسرائيلية في 1996/3/18 في أعقاب زيارة وفد عسكري تركي لإسرائيل جاء فيه "أنه تم الاتفاق بين إسرائيل وتركيا علي إجراء مناورات وتدريبات مشتركة ومن بين ما تضمنه الاتفاق أيضا إنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا، "ورغم أن المصادر والصحف الإسرائيلية كعادتها في مثل هذه الأمور بدأت في تسريب تفاصيل وبنود غير معلنة لهذا الاتفاق كوسيلة لإبلاغ الرسالة المقصودة به للعالم العربي، إلا أن الموقف الإسرائيلي الرسمي إزاء الاتفاق ظل مقتصرا علي جملة واحدة ومحددة "لقد وقعنا بالفعل اتفاقاً امنياً مع تركيا وتم الإعلان عنه في حينه، ولكن سياستنا تقضي بعدم الخوض في التفاصيل"[1].

ج. إن الرئيس "دميريل" حاول إثارة مسألة التحالف العسكري الأقليمي الجديد خلال زيارته لمصر بعد أقل من أسبوع من مشاركته في قمة شرم الشيخ، والتي كان قد أكد في 1996/3/12 خلال زيارته لإسرائيل أنها يمكن أن تشكل أداة فعالة في مكافحة الإرهاب. ففي مؤتمر صحفي عقده والرئيس المصري في ختام مباحثاتهما في 1996/3/19 وردا علي سؤال حول وجود نية لإقامة تعاون عسكري بين مصر وتركيا وإسرائيل والأردن أجاب الرئيس التركي "في الوقت الحالي لا اعتقد أن هذه المسألة قيد البحث ولكن ما سيحدث في المستقبل لا نستطيع أن نتنبأ به الآن، ولكنني أقول بالنسبة لمصر وتركيا إننا بلدان صديقان إلي حد كبير ونحن مع السلام في المنطقة وفي الوقت الحالي لا توجد أي عقبة أمام مصلحتنا المشتركة وعلينا أن نتطلع إلي مزيد من التعاون العسكري ولدينا بالفعل تعاون في مجال التصنيع والدفاع"[2]. وكان "دميريل" يقصد بذلك اتفاق بلاده ومصر في إبريل1991 علي شراء مصر خلال الفترة 1992-1996 (46) طائرة أف 16 قيمتها (1.3) مليار دولار يتم تمويلها عن طريق القروض العسكرية الأمريكية لمصر[3].

2- جوانب الاتفاق التركي – لإسرائيلي وارتباطه بالإستراتيجية الأمريكية:

رغم التأكيدات التركية الرسمية بأن اتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل لا يتضمن تحالفاً استراتيجياً وليس موجهاً ضد مصالح أي دولة في منطقة، إلا أن هذه المسألة قابلة

---

[1] نفس المرجع السابق، ص40.

[2] دانيلوف، الجيش في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص170.

[3] المصدر السابق، ص171.

للنقاش في ضوء ثلاثة اعتبارات على الأقل تتعلق من ناحية بطبيعة الاتفاقات الدفاعية الإستراتيجية بوجه عام في مرحلة ما بعد الحرب البادرة، وتتعلق من ناحية ثانية بالبنود غير المعلنة للاتفاق وما نفذ منها بالفعل، وتتعلق من ناحية ثالثة بارتباط الاتفاق بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

أ.التعاون العسكري والتعاون الدفاعي – الإستراتيجي :

هناك بالفعل اختلاف بين التعاون العسكري والتعاون الدفاعي الاستراتيجي فالأخير يتضمن تنسيقا في الخطط والتحركات العسكرية، ومن وجهة نظر البعض لا توجد معلومات مؤكدة حول وجود هذا الأخير بين تركيا وإسرائيل بشكل مباشر. بيد أن التعاون العسكري المكثف بداء يتعلق بالمشاورات ذات الطابع الدفاعي أشير إليه بإنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين البلدين طبقاً لبيان وزارة الدفاع الإسرائيلية والصادر في 1996/3/18[1].

أضف إلي ذلك أنه على خلاف الحال إبان الحرب الباردة يندر أن توجد حاليا دول تتعاون عسكرياً وتقرر في هذا الإطار أن هذا التعاون موجه ضد طرف أو أطراف معينة، فعادة ما يتم إرساء آليات عسكرية محايدة إلى حد ما، ولكن في وقت الضرورة يمكن أن تستخدم في إطار التوجهات الدفاعية الاستراتيجية المستقرة أصلاً لدى البلدين مع التركيز آنذاك على ما هو مشترك بين هذه التوجهات، وكما سبق القول فإن مساحة الالتقاء والاتفاق بين التوجهات الإسرائيلية والتركية كبيرة سواء تعلق الأمر بالترتيبات الشرق أوسطية أو تعلق بالخطر الذي تشكله بعض دول المنطقة كسوريا والعراق.

وفي ضوء ذلك نرى أنه حتى من يتذرعون بعدم وجود معلومات مؤكدة أن هذا الاتفاق يمثل تطوراً مهما وخطيرا ويصعب أن تنظر إليه الدول المجاورة بعقل أو علي أساس تحليل النصوص والبيانات الرسمية خاصة وأن المنطقة بدأت تشهد تفاعلات عسكرية وصراعية أكثر مما تشهد تفاعلات سلمية.

ب.بعض بنود الاتفاق التركي – الإسرائيلي وآليات تنفيذه :

في ظل الواقع الفعلي وما تسرب من أنباء عن مضمون الاتفاق التركي الإسرائيلي يتأكد بدرجة كبيرة أنه اتفاق عسكري واستراتيجي من ناحية، وأداة للتهديد أو الضغط على بلدان معينة عربية بالأساس فيما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى، فمن الناحية

---

[1] محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مرجع سبق ذكره، ص284.

الفعلية قامت الطائرات الإسرائيلية بالفعل في منتصف إبريل 1996 بإجراء تدريبات في الأجواء التركية، في أول تنفيذ عملي لهذا الاتفاق والذي ينص علي التعاون الوثيق بين القوات الجوية في البلدين.

ومن ناحية أخرى فإن بعض التفاصيل والبنود غير المعلنة في بداية فترة توقيع الاتفاق والجاري تسريبها تباعاً لاسيما من جانب المصادر الإسرائيلية تؤكد حقيقة ما يمثله الاتفاق من تهديد كبير للوطن العربي ومن هذه البنود[1]:-

1- بند يتعلق بالتعاون الوثيق بين القوات الجوية التركية والإسرئيلية والسماح للطائرات الحربية الإسرائيلية باستخدام قاعدة جوية تركية "قونيا"، لإجراء تدريبات في الأجواء التركية.

2- بند يتعلق بإجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة.

3- بند بتعلق بتحديث طائرات أف 4 التركية بواسطة خبراء إسرائيليين وأمريكيين، في إطار برنامج يتكلف 600 مليون دولار، ويحظا بدعم مالي من الولايات المتحدة، مما يعني أن هذا الاتفاق لم يحظ فقط بالموافقة والضوء الأخضر وإنما أيضاً الدعم والتأييد المادي الفعال من جانب الولايات المتحدة.

4- بند يتعلق بإنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، يهدف إلي رصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمن البلدين، وإقامة آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار، وبطبيعة الحال فإن هذه الأخطار ترتبط أساساً بسوريا، رغم أنها تشارك في مفاوضات سلام مع إسرائيل، وكذلك بالعراق وإيران ويتأكد ذلك بالنظر إلي بند أخر بالاتفاق ينص علي أن الحوار الاستراتيجي بين البلدين يمتد نشاطه ليشمل مجالات تتعقل بأنشطة المخابرات، وإقامة أجهزة تصنت في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سوريا وإيران وجمع المعلومات عنهما.

5- بند يتعلق بقيام تركيا وإسرائيل بدوريات بحرية مشتركة للحيلولة دون وقوع أعمال عدوانية في شرقي البحر المتوسط، وكإجراء متمم لنشاط الأسطول السادس الأمريكي في المنطقة.

---

[1] النص الكامل للإتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، مجلة شؤون الأوسط، العدد62، (مايو: 1997)، ص ص112-117.

جـ.الاتفاق التركي – الإسرائيلي والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط :

في 1996/5/7 استبعدت الولايات المتحدة إمكانية عقد تحالف استراتيجي ثلاثي بين واشنطن وتل أبيب وأنقرة، حيث ذكر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تعمل بشكل ثنائي في المجال الأمني في الشرق الأوسط، وأنه لم يرد أثناء زيارات وزير الخارجية الأمريكي للمنطقة أي حديث عن ترتيبات إقليمية[1].

بصرف النظر عما إذا كانت الولايات المتحدة جادة في استبعاد ضم تركيا في تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل، فإنه من الصعوبة بمكان فصل الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي عن الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

1- إن الولايات المتحدة تبدو فعلياً كطرف في هذا الاتفاق بحكم العلاقات الوثيقة التي تربطها بكل من إسرائيل وتركيا ودعمها السياسي والمالي للاتفاق، وتحديداً فيما يتعلق بتمويل جزء كبير من تكلفة برنامج تحديث إسرائيل لطائرات الفانتوم التركية، فضلاً عن ما سبق ذكره بشأن قيام طرفي الاتفاق بدوريات بحرية مشتركة في شرقي البحر المتوسط كإجراء متمم لنشاط الأسطول السادس الأمريكي في المنطقة، وكذا ما أوردته مصادر إسرائيلية في 1996/3/12 بشأن الدعم المباشر من جانب الإدارة الأمريكية لتطوير التحالف العسكري التركي الإسرائيلي ليشمل مستقبلاً بلداناً أخرى في المنطقة[2].

2- إن الولايات المتحدة اتخذت بعد فترة قصيرة من إعلان هذا الاتفاق خطوات فعلية مهمة استهدفت بها من ناحية تدعيم طرفي الاتفاق التحالف الجديد ولاسيما إسرائيل، والتي وقعت معها اتفاقا جديداً للتعاون الاستراتيجي في 1996/4/28، ومن ناحية ثانية تكثيف الضغط علي العراق، والذي لا يزال يمثل تهديداً كامناً لطرفي الاتفاق، وخصوصاً إسرائيل ومن ناحية ثالثة تشجيع انضمام دول عربية معينة إلي هذا الاتفاق، وارتبط الهدفان الأخيران بوجه خاص بإحدى الدول العربية (الأردن) المجاورة لإسرائيل والعراق وسوريا، والتي بدأت الطائرات الأمريكية اعتبار من 1996/4/14 في استخدام أراضيها للقيام بطلعات جوية استطلاعية لمراقبة أجواء جنوب العراق لتنفيذ الحظر المفروض منذ عام 1992 علي تحليق الطائرات العراقية فوق هذه المنطقة. علماً بأن رئيس أركان الأردن المرتبطة بمعاهدة سلام مع إسرائيل كان قد قام بزيارة رسمية للأخيرة في 1996/3/31 التقي خلالها بنظيره الإسرائيلي بغرض بحث التعاون والتنسيق الثنائي في مجال المخابرات.

---

[1] محمد طه الجاسر، تركيا ميدان التعاون بين الشرق والغرب، مرجع سبق ذكره، ص320.

[2] جلال عبدالله معوض، تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات، مرجع سبق ذكره، ص39.

3- وعودة إلي الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي الموقع في 1996/4/28 والذي تم توقيعه أثر العدوان الإسرائيلي علي لبنان في إبريل 1996 وما أسفر عنه من عمليات تشريد واسعة النطاق وخسائر بشرية ومادية كبيرة للبنان، حيث ينص هذا الاتفاق على التزام الولايات المتحدة بالحفاظ علي أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري في المنطقة، كما تتضمن بعض جوانب الاتفاق التعاون العسكري بين البلدين تطوير شبكة صواريخ نوتيلوس تعمل بالليزر لاعتراض صواريخ الكاتيوشا، وشبكة صواريخ أرو المضادة لصواريخ أرض/أرض الموجهة، وشبكة إنذار عبر صور تلتقطها الأقمار الصناعية الأمريكية لتزويد إسرائيل بصور فورية عن أي صواريخ تطلق باتجاهها، وتشكيل فريق عمل ثنائي لمساعدة إسرائيل علي إعداد وسائل حماية نفسها من الصواريخ[1].

يلاحظ أن لهذا الاتفاق ارتباطات ما بالاتفاق التركي الإسرائيلي وبعلاقات الولايات المتحدة بطرفيه وتظهر هذه الارتباطات علي الأقل في ثلاثة مجالات أساسية هي:

- إن الولايات المتحدة بموجب اتفاقها الاستراتيجي مع إسرائيل تلتزم بالسعي لكي تحقق إسرائيل كافة متطلباتها الدفاعية في إطار وضع مماثل تماما لدول حلف الأطلنطي، وبالسعي لقيام علاقات عسكرية وثيقة بين إسرائيل وباقي دول الحلف .

- إن اتفاق التعاون بين تركيا وإسرائيل في مجال مكافحة الإرهاب الموقع في نوفمبر 1994 وما يتضمنه اتفاق التعاون العسكري المبرم بين البلدين في مارس 1996 من بنود بشأن التعاون في نفس المجال، يكاد يقابله في الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي الجديد التزام الجانبين بالتعاون العسكري والإستراتيجي الكامل إزاء أي تهديدات عسكرية بعيدة المدى خاصة في مواجهة الإرهاب، وتشكيل لجنة عسكرية وأمنية مشتركة تخصص لهذا الغرض، وإنشاء روابط أمنية بين رئاستي الأركان والاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية[2].

- إن الاتفاق الأمريكي الإسرائيلي يقضي بأن يبدأ الجانبان الأمريكي والإسرائيلي في إنشاء مخازن لذخائر وأسلحة أمريكية متطورة في المناطق الإستراتيجية المهمة التي تتيح القيام بعمليات عسكرية سريعة في المنطقة،[3] وهذه ناحية أخرى لتماثل وضعي إسرائيل وتركيا في الإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة، بخصوص هذه المسألة وذلك في ظل ما سبق ذكره بشأن

---

(1) دانيلوف، الجيش في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص175.

(2) عمر محمود بزبز الجباري، "التحالف التركي الصهيوني وأثره على الأمن القومي العربي"، مجلة دراسات، العدد 2-3، (الفاتح - سبتمبر 1999)، ص59.

(3) خالد حسن محمد، "التحالف التركي الإسرائيلي والأمن القومي العربي"، مجلة دراسات، العدد 2-3، (سبتمبر: 1999)، ص81.

لجوء الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية إلي تخزين أسلحة وذخائر في بعض دول المنطقة، ومنها تركيا وإسرائيل، لإمكانية استخدامها مستقبلا في مواجهة أي أزمة تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة.

د :- محددات التعاون الإستراتيجي التركي – الإسرائيلي وأهدافه

يقصد بالمحددات تلك العوامل الدافعة لتطور التعاون الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، كما أن هذه العوامل لا تنفصل عن الأهداف المنشودة للجانبين سواء أكانت أهدافا مشتركة أم متبادلة من تعاونهما، والجدير بالملاحظة في هذا الخصوص أنه رغم اختلاف وضع تركيا مقارنة بإسرائيل كدولة جوار طبيعي تربطها بالمنطقة العربية علاقات تاريخية وثقافية واقتصادية وسياسية، يوجد قدر كبير من الاتفاق في الرؤى والمصالح بين البلدين بتأثير عوامل داخلية وإقليمية ودولية، وسوف يتضح من التحليل التالي أي هذه المحددات مترابطة ومتداخلة رغم إمكانية التمييز في إطارها بين ثلاث مجموعات من المحددات هي[1]:

المحددات الداخلية :

ومن أبرزها تأثير الجالية اليهودية في تركيا والعمال الأتراك في إسرائيل، والأزمة السياسية الداخلية في تركيا منذ انتخابات عام 1995، والصراع بين المؤسسة العسكرية. وحزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان " ومشكلات العنف /الإرهاب في البلدين .

المحددات الإقليمية :

ومن أهمها أزمة الخليج الثانية وتداعياتها وبدء عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وما أرتبط بها من مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف، والتطور نحو الشرق أوسطية، وتوتر علاقات تركيا وإسرائيل مع دول عربية معينة (كسورية والعراق) أو غير عربية (كإيران واليونان في حالة تركيا).

المحددات الدولية :

وهي تتعلق بانهيار القطبية الثنائية وبزوغ الولايات المتحدة كقوة عسكرية أولى تحاول الهيمنة على النظام الدولي الانتقالي الحالي، وحاجة البلدين بعلاقات كل منهما الوثيقة بالولايات المتحدة إلي البحث عن دور جديد في إطار إستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، فضلا عن ارتباط هذا الدور بشكل أو بآخر بعملية توسيع حلف الأطلسي، إضافة إلى

---

[1] جلال معوض ، العلاقات الإسرائيلية التركية ، (القاهرة ، مركز الدراسات الإستراتيجية بالقوات المسلحة ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، 1998) ص 2- 3.

تأثير علاقات تركيا المتوترة بالاتحاد الأوربي في تدعيم علاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة .

ويعتبر المحدد الدولي هو أهم تلك المحددات باعتبار أن الدراسة تركز على العامل الخارجي باعتباره المحدد للسياسة الخارجية التركيا تجاه إسرائيل لذلك سنتناوله بشيء من التفصيل.

أ.الإستراتيجية الأمريكية وتعثر "السلام" وتطور التعاون التركي- الإسرائيلي :

تتبنى الولايات المتحدة منذ حرب الخليج الثانية وما تبعها بعد أشهر من بدء عملية التسوية السليمة للصراع العربي الإسرائيلي إستراتيجية تتركز – والسياسات النابعة منها – تحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وتستهدف تحقيق هدفين أساسين يؤديان معاً إلى تعثر وجمود عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي من ناحية ، وإعطاء قوة دفع إضافية لتطور التعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي وهذا الهدفان هما :

1- تأمين المصالح القومية الأمريكية في الخليج من خلال محورين هما الوجود العسكري الأمريكي والغربي في الخليج من ناحية، وسياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق كأقوى دوليتين في الخليج من ناحية أخرى.[1]

إن توظيف الولايات المتحدة لهذا التعاون / التحالف كأحد أدوات سياستها إزاء العراق وإيران، كما أن نفس السياسة وخصوصا احتواء العراق تخدمها تحركات تركيا وأدوارها المتنوعة في شمال العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية، سواء أخذ دور حامي الأكراد، أو الوسيط بين حزبي طالباني وبارزاني أو الغازي للمنطقة عبر العمليات العسكرية المتتالية منذ أغسطس 1991 ، لا سيما وأن دوري الحماية والوساطة يجريان بتنسيق تركي أمريكي ودور الغازي يتم تأييد وتفهم أمريكي لدوافعه المعلنة وهي تدمير قواعد حزب العمال الكردي في المنطقة. [2]

2- تحقيق أمن إسرائيل في إطار منطقة مستقرة مسيطر عليها ومن خلال محاور وتحالفات إقليمية تلعب فيها إسرائيل الدور الرئيسي.[3]

---

[1] عبدالمنعم عماره، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص258.

[2] نفس المرجع السابق، ص258.

[3] د. جلال معوض الأكراد والتركمان في العراق تحليل سياسي (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة بحوث سياسية، رقم 29 (ديسمبر 1994) ص 25- 35.

ب.عرقلة وجمود عملية السلام :

تلتقي الولايات المتحدة وإسرائيل في سياستيهما حول ضرورة إعطاء الأولوية للأمن على السلام، فعندما نادي نيتانياهو بمبدأ الأمن أولاً ثم السلام أو بعبارة أخرى السلام مقابل السلام، وليس مقابل الأرض وفقا لصيغة مؤتمر مدريد، فإنه كان يعني أن الأمن (أمن إسرائيل) هو الهدف وأن السلام هو الوسيلة لتحقيق هذا الهدف، من خلال تبني سياسة قائمة على إضعاف العرب، وردع القوى المناوئة منهم سواء للسياسة الإسرائيلية أو الأمريكية، وتبرير الممارسات الإسرائيلية بمكافحة الإرهاب كذريعة تؤيدها واشنطن، ويتفق في هذا الهدف الأساسي للإستراتيجية الأمريكية والمرتبط بتأمين المنطقة والحفاظ على المصالح الأمريكية، وضمان بقاء إسرائيل في المنطقة قوية ومتفوقة عسكرياً وتكنولوجياً، فضلاً عن انطلاق السياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع دول المنطقة من منطلق أن إسرائيل ليست فقط الدولة المتفوقة إقليمياً، بل كذلك الدولة النموذج للتطور الديمقراطي الغربي، القادرة على فرض سيطرتها الأمنية والاقتصادية على المنطقة لصالح الهيمنة الأمريكية عليها في إطار ما يسمى بنظام عالمي جديد، تدخل به الولايات المتحدة القرن الحادي والعشرين كقطب أوحد"[1]

وفي إطار هذا التوافق بين الرؤيتين الإسرائيلية والأمريكية يمكن فهم الميل الأمريكي للانحياز الكامل نحو سياسات إسرائيل والتصدي باستخدام حق الفيتو لأية محاولة دولية لأدائه هذه السياسات والقرارات العديدة التي اتخذها الكونجرس بشأن عملية السلام، وجميعها دون استثناء تكرس الاحتلال الإسرائيلي، وتتنكر للحقوق العربية، كما يظهر هذا التوافق المؤكد لحقيقة أن السلام ليس هدفا أمريكيا أو إسرائيليا بقدر ما هو أداة لتحقيق أهداف أخرى في تبني كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ما يسمي بأسلوب القفز فوق المسار الطبيعي لعملية السلام، في محاولة للوصول إلى أوضاع جديدة قبل تهيئة الظروف والمتطلبات اللازمة، فهذا الأسلوب تتبناه الإدارة الأمريكية منذ سنوات بتحمسها لقضية التعاون الاقتصادي الإقليمي وإصرارها على عقد مؤتمرات القمة الاقتصادية السنوية، قبل بناء القاعدة السياسية الضرورية لإقامة هذا التعاون على أساس علاقات متوازنة، كما كان نيتانياهو قد لجأ إلي تبني الأسلوب نفسه عبر اقتراحه بدء مرحلة التفاوض النهائية مع السلطة الوطنية الفلسطينية قبل استكمال المراحل الانتقالية للمفاوضات بل وتعثرها بشدة في ظل تعنت إسرائيل وممارستها[2].

وقد أثرت هذه السمات المشتركة في السلوك السياسي بين واشنطن وتل أبيب في عملية السلام ليس فقط على المسار الفلسطيني، ولكن أيضاً وبدرجة أكبر على المسارين السوري واللبناني

---

[1] جلال معوض ، العلاقات الإسرائيلية التركية ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

[2] نفس المرجع السابق، ص32.

المجمدين ويثير الانتباه إعلان الكنيست بعدم الانسحاب من هضبة الجولان السورية إلا وفقاً لإغلبية عالية وآلية قرار مجلس الشيوخ الأمريكي في نهاية 1996مشروع قانون يقضي بتطبيق حظر اقتصادي شامل على سورية يعكس نوعاً من التنسيق الإسرائيلي الأمريكي لمضاعفة الضغوط عليها كي تخضع لشروط السلام الإسرائيلي، هذا فضلاً عن خطوات إسرائيلية أخرى اتخذت في الآونة الأخيرة لتحقيق الهدف نفسه، وتأكيد أن الجولان ليست موضوعاً للتفاوض مع سورية كالإعلان في 1996/8/22 عن بناء سد إسرائيلي على نهر اليرموك في الجولان المحتل، وقبل ذلك قيام إسرائيل بمنح امتيازات لشركاتها للتنقيب عن النفط في الجولان وتنفيذ مناورات عسكرية فيها والإعلان عن بناء وحدات سكنية جديدة للمستوطنين اليهود [1] .

جـ.تشجيع التعاون الإستراتيجي التركي الإسرائيلي :- في مواكبة دعم التعاون الاستراتيجي الإسرائيلي الأمريكي باعتبار أن هذا التعاون التحالف يخدم أهداف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، خصوصاً في حالة تطوره إلي تحالف ثلاثي بمشاركة أمريكية رسمية مما سيدعم أيضا امتداد الناتو جنوبا إلي منطقة الشرق الأوسط [2]، ويحصل على الدعم الأمريكي لهذا التحالف، وإمكانات تبلور هذا التطور خاصة في ظل اتفاق الدول الثلاث على إجراء مناورات بحرية مشتركة، هذا فضلاً عن أن الدعم الأمريكي لمحور أنقرة تل أبيب وتشجيع انضمام بلدان عربية معينة إليه مستقبلاً يأتي في إطار أسلوب القفز فوق المسار الطبيعي لعملية السلام عبر إقامة ترتيبات إقليمية واقعية لتجاوز تعقيدات المفاوضات المتعددة الأطراف في المجال الأمني. [3]

---

[1] صحيفة الأهرام ، 1996/8/24.

[2] مجموعة باحثين، العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص95.

[3] جلال معوض العلاقات الإسرائيلية – التركية – مرجع سبق ذكره ، ص 34- 35 .

خاتمة الدراسة

الخاتمة

يأتي السلوك السياسي الخارجي للدولة استجابة لحافز معين وعادة ما ينشأ هذا الحافز في البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية في لحظة معينة، وهو ما قد يميز سلوكها السياسي الخارجي خلال مرحلة معينة لذلك تؤثر البيئة الخارجية أو العامل الخارجي على سلوك الدولة تجاه دول أخرى، أو دولة معينة بعينها.

ومن بين المؤثرات والعوامل الخارجية، يأتي النسق الدولي كمحدد للسياسة الخارجية للدولة، فالتغير في بنية النسق الدولي من وقت لآخر يساهم في تطور العلاقات بين الدول سواء نحو توثيق العلاقات أو نحو هدم تلك العلاقات.

لذلك يمكن اعتبار العامل الخارجي عاملاً مهماً في عوامل التأثير في علاقات الدولة الإقليمية، وما قد تلعبه دول كبرى بعينها في توجيه السياسة الخارجية لدولة معينة باتجاه دولة أخرى.

ومن هنا أوضحت الدراسة انطباق ذلك على سياسة تركيا الخارجية اتجاه إسرائيل وتأثرها بالعامل الخارجي، والذي حصرته الدراسة في المتغيرات الدولية، والتي حدثت خلال الفترة ما بين 1948-1996 معتبرة أن السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل في هذه الفترة تأثرت بتعاقب المتغيرات الدولية.

وعلى هذا الأساس وغيره تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، انفرد كل فصل منها بدراسة المواضيع المتعلقة بفرضية الدراسة.

فقد انفرد الفصل الأول بإلقاء نظرة تاريخية على تطور السياسة الخارجية التركية.

وقد خلصت الدراسة في المبحث الأول والذي يتحدث عن ثورة أتاتورك وتحديد السياسة الخارجية التركية، أن الظروف التاريخية المصاحبة لتأسيس وقيام الجمهورية التركية ساهمت في المساعدة على انتهاج سياسة خارجية باتجاه قيام علاقات وثيقة مع إسرائيل، فقد ساهمت جملة الظروف السائدة في فترة الإعداد لإعلان الجمهورية، فقد كان الوضع السياسي الداخلي في تركيا دافعاً لقيام بعض الحركات لإصلاح ذلك الوضع منها الحركة الوطنية بالأناضول، وأيضاً التوقيع على معاهدة سيفر والتي حددت حدود تركيا، وأيضاً معاهدة سقارية بين تركيا واليونان، ومعاهدة لوزان والتي بموجبها تم الإعلان عن الجمهورية التركية الحديثة.

أما في الفترة الثانية، وهي فترة إعلان الجمهورية، فقد تم بموجبها إلغاء الخلافة، وإلغاء وزارتي الشريعة والأوقاف، وإلغاء الطرق الصوفية وبالتالي تم تحديد توجه تركيا بأنه علماني يميل نحو أوروبا والتشبه بها ثقافياً وسياسياً، وهو ما لعب دوره في إتباع سياسة خارجية مماثلة لأوربا ومحاولة الانقلاب على توجه تركيا العثمانية باعتبار أن الأتراك يعتبرونه السبب في السير بتركيا نحو الانحطاط والهزيمة.

وبذلك تحددت السياسة الخارجية التركية في بدايتها في السير من خلال ثلاثة اتجاهات يمكن من خلالها تفسير تحرك السياسة الخارجية التركية بشكل عام، والسياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل بشكل خاص، وحصرت الدراسة بتلك المبادئ في ثلاثة مبادئ أولها الفصل بين الدين والدولة والاتجاه نحو العلمانية، وثانيها التراجع النوعي عن الإصلاح العلماني، وثالثها تحديد هوية الشعب بأن يكون أوربي التوجه والثقافة.

وخلصت الدراسة في المبحث الثاني والذي يتناول موقف تركيا الحديثة من الدولة الإسرائيلية، إلى أن هذا لموقف تحدد من خلال موقف تركيا من الحركة الصهيونية الرافض لها في بداية الأمر، ثم الاعتراف بإسرائيل كدولة، ثم تناول أسباب تغير ذلك الموقف، فقد رفض السلطان العثماني عبدالحميد فكرة إقامة دولة يهودية في فلسطين، حتى بعد استخدام جميع الوسائل بما فيها الحوافز الاقتصادية، وهو ما ساهم في مشاركة اليهود ومساهمتهم في تغيير الوضع في تركيا وإنهاء فترة الحكم الإسلامي في تركيا من خلال دورهم في الجمعيات التي سعت من أجل إقامة تركيا الحديثة.

وما أن قامت دولة إسرائيل حتى اعترفت بها تركيا في مارس 1949 وهي بذلك أول الدول الإسلامية اعترافاً بإسرائيل، والذي أرجعته الدراسة إلى حملة أسباب أو دوافع كانت وراء ذلك الاعتراف أولها دور جماعات الضغط الصهيونية في تركيا ودورها من خلال وسائل الإعلام، والاقتصاد التركي، وثانيها مسألة المساعدات الاقتصادية لتركيا من قبل الولايات المتحدة، وثالثها دخول تركيا في الحلف الأطلنطي لاحتواء المد الشيوعي دفعها نحو الاتجاه أيضاً نحو الاعتراف بإسرائيل، ورابعها الصراع الدائر بين تركيا وبعض الأقطار العربية "العراق– سوريا"، وخامسها يتمثل في النخبة الحاكمة والتي اعتبرت قيام دولة إسرائيل حق لليهود، وسادسها النظر لقيام إسرائيل بتعاطف إنساني من قبل النخبة الحاكمة، وسابعها أن هذا الاعتراف جاء إرضاء للدول الأوروبية الكبرى المعترفة بإسرائيل "الولايات المتحدة– بريطانيا – فرناس" من أجل إقامة علاقات معها.

وبذلك يمكننا القول أن تلك الأسباب هي التي كانت وراء تغير التوجه التركي نحو إسرائيل بالاعتراف بها، بعد أن كانت رافضة في العهد العثماني وبذلك يتضح دور العامل

الخارجي والمتغيرات الدولية، كأحد أهم العوامل المؤثرة، وهو ما ساهم في زيادة توثيق وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية وهو ما قامت الدراسة بتوضيحه في الفصلين الثاني والثالث.

حيث خلصت الدراسة في الفصل الثاني والذي يتناول أثر المتغيرات الدولية على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل في الفترة من 1948 حتى 1988 من أن المتغيرات الدولية الناتجة عن انتهاء الحرب العالمية الثانية، من بروز الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كقوتين عسكريتين، واندلاع الحرب الباردة بينهما من أهم المتغيرات الدولية الأكثر تأثير على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل.

حيث ناقش المبحث الأول السياسة الخارجية التركية باتجاه إسرائيل في الفترة من 1948 حتى 1978، فقد كان لوجود الاتحاد السوفيتي دوراً نحو عدم توثيق العلاقات التركية بإسرائيل بشكل كامل، فقد كان الموقف التركي متأرجحاً بين دعم طرفي الصراع "العرب-إسرائيل" في محاولة لتجنب الصراع بين طرفي الحرب الباردة.

فقد كانت مجموعة من المواقف داعمة للعرب، وأخرى داعمة لإسرائيل إما بشكل علني أو بشكل سري، فقد كان سعي الولايات المتحدة لاحتواء الاتحاد السوفيتي يتطلب تعاون تركي، ودخول في تحالفات قد تكون مع الدول العربية، وهو ما يتطلب الوقوف في بعض الأحيان إلى جانب العرب، ومن جانب أخر يتطلب الحصول على المعونات من الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب إسرائيل، وبالتالي كانت السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل تتأرجح بين الدعم السري والعلني.

وقد خلصت الدراسة أيضاً في هذا المبحث أن جملة من المبادئ والأصول المحددة لعملية صنع السياسة الخارجية التركية باتجاه المنطقة، تمثلت في سبعة مبادئ هي، عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط، وعدم التدخل في النزاعات بين دول المنطقة، تم تطوير علاقات ثنائية مع جميع دول المنطقة، وأيضاً استمرار نظام الدول العربية، ثم إقامة علاقات تجارية واقتصادية، ثم فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي، وأخيراً المحاولة إلى تحقيق توازن دقيق في موقفها من القضية الإسرائيلية الفلسطينية.

مع عدم إغفال حملة من العوامل التي تكاد تكون رئيسية ومؤثرة في سياسة تركيا تجاه إسرائيل وهي أربعة، أولها التشابه الطبيعي بين النخبة التركية الإسرائيلية، وثانيها العون

المقدم من قبل إسرائيل لتركيا بحكم تفوقها النسبي في بعض المجالات، وثالثها وجود مجموعة يهودية تركية في إسرائيل، ورابعها تنامي الروابط التجارية بين البلدين.

وبذلك تكون تلك العوامل قد ساهمت في تحديد توجه تركيا تجاه إسرائيل في تلك الفترة وترى الدراسة أن أكثرها تأثير وجود الاتحاد السوفيتي والذي دفع نحو إتباع سياسة تكاد تكون متأرجحة بين طرفي الصراع العربي الإسرائيلي.

أما المبحث الثاني من الدراسة والذي يتناول السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل في الفترة من 1978 حتى 1988 فقد خلصت الدراسة فيه إلى أن التضارب بين المواقف التركية تجاه إسرائيل ومصالح تركيا الاقتصادية هي السمة المميزة لهذه الفترة في الخمس سنوات الأولى، ثم محاولة تركيا إلى إعادة بناء العلاقات التركية الإسرائيلية في الثمانينات فقد طرأت على العلاقات التركية الإسرائيلية عدة تحولات منها ما هو مثير، ومنها ما هو عابر، ومنها ما هو معلن ومنها ما هو مغلف بالسرية.

وخلصت الدراسة أن المحدد للعلاقة بين تركيا والدول العربية هو الولايات المتحدة وإسرائيل، أي أن العلاقة التركية الإسرائيلية تحتل مرتبة أولى على العلاقات العربية التركية وبالتالي ساهم ذلك في إعادة بناء العلاقات التركية الإسرائيلية والعودة بها إلى أصولها، وأن التحول الحاصل فيها إنما كانت ورائه دوافع انتخابية، وإرضاء للداخل الإيراني لا أكثر.

أما الفصل الثالث والذي يتناول أثر المتغيرات الدولية على سياسة تركية الخارجية اتجاه إسرائيل من 1989 حتى 1996، فقد خلصت فيه الدراسة إلى أن المتغيرات الدولية الناتجة عن انتهاء الحرب الباردة من انهيار الاتحاد السوفيتي وأزمة وحرب الخليج الثانية وتداعياتها وما نتج عنها، وانطلاق عملية السلام العربي الإسرائيلي كان لها أثر بالغ الأهمية نحو توثيق العلاقات التركية الإسرائيلية نحو التوقيع على اتفاق تعاون تركي إسرائيلي.

فقد خلصت الدراسة في المبحث الأول والذي يتناول الفترة من 1989 حتى 1992 إلى أن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على النظام الدولي ، ونشوب حرب الخليج الثانية، وانطلاق عملية السلام في التأثير باتجاه التعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي من خلال تماثل الموقفين التركي والإسرائيلي باتجاه حرب الخليج إلى التعاون بين الطرفين من خلال جملة من المبادرات الإقليمية بعد الحرب، بما فيها التطور نحو الشرق الأوسطية.

أما بخصوص عملية السلام فقد شكلت أحد المبررات نحو توثيق العلاقات التركية الإسرائيلية على اعتبار أن عوامل الصراع العربي الإسرائيلي في طريقها إلى الحل.

وبهذا خلصت الدراسة من خلال المبحث الثاني والذي يتناول الفترة من 1993-1996 إلى أن اتفاق أوسلو ساهم بشكل كبير في التوقيع على مذكرة تعاون تركي إسرائيلي، وأيضاً كان للولايات المتحدة دوراً مهماً في دفع تركيا نحو التوقيع على معاهدة التعاون والتي كانت الداعم الأول لهذا الاتفاق عسكرياً ومالياً.

وبناء على ما تم تناوله في هذه الدراسة، توصل الباحث إلى جملة من النتائج نحصرها في النقاط التالية:

1. يعتبر العامل الخارجي من المحددات المهمة التي تساهم في تحديد السياسة الخارجية للدول وتشكيلها.
2. ساهمت المتغيرات الدولية المتعاقبة في تشكيل السياسة الخارجية لتركيا نحو إسرائيل بشكل يتجه نحو توثيق التعاون التركي الإسرائيلي.
3. أن الظروف السياسية السائدة داخلياً وخارجياً في الفترة التي صاحبت قيام تركيا الحديثة ساهمت في توجيه السياسة الخارجية التركية نحو اتباع الاتجاه العلماني والاتجاه نحو توثيق العلاقات مع أوروبا.
4. مساهمة اليهود ودعمهم الاقتصادي لقيام الدولة التركية الحديثة ساهم في الحصول على اعتراف تركي إسرائيلي.
5. سعي تركيا لإقامة علاقات مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حذا بتركيا نحو توثيق العلاقات مع إسرائيل في محاولة للحصول على الدعم الغربي.
6. ساهم بروز الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كقطبي النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في تشكيل توجه تركيا الخارجي نحو إسرائيل.
7. التشابه بين النخبة التركية والإسرائيلية في الدولتين، والعون الاقتصادي المقدم لتركيا من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، ووجود مجموعات يهودية تساهم في توفير ذلك الدعم، من المبادئ المهمة التي تشكل التوجه التركي نحو إسرائيل.
8. تشكل الولايات المتحدة الأمريكية المحدد الأهم في توجيه السياسة الخارجية التركية نحو إسرائيل خصوصاً في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي.

إن ما سبق ذكره من نتائج يعزز ويثبت فرضية الدراسة التي تنص على "إن بنية النسق الدولي تقوم بالتأثير على السياسة الخارجية لتركيا تجاه إسرائيل، وأنه من الصعب فهم

السياسة الخارجية لتركيا في ضو مقدرات وموارد القوة التي تمتلكها فقط وإنما أيضاً من خلال معرفة النظام الدولي والمتغيرات التي يمر بها وتوزيع عناصر القوة، وعلاقة تركيا مع القوى المهيمنة على هذا النسق، حيث أن التغير في النسق الدولي يُنتج تغير في سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل".

قائمة المراجع

أولاً :- المصادر

1. النص الكامل للاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، عائدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، (بيروت، دار الأفاق الجديدة، 1997).

ثانياً:- الكتب

1. أحمد، فيروز، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سليمان داود وآخرون، (بغداد: بيت الحكمة، 2000).
2. ـــــــــ، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985).
3. أحمد، أحمد يوسف، وآخرون، مقدمة في العلاقات الدولية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1989م).
4. توفيق، صبحي توفيق، مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وعلاقتها مع الكيان الصهيوني، (بغداد: بيت الحكمة، 2002).
5. جاسر، محمد طه، تركيا ميدان صراع بين الشرق والغرب، (دمشق: دار الفكر، 2002م).
6. داقوقي، إبراهيم الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، (بغداد: ب.د، 1987م).
7. ـــــــــ، صورة الأتراك لدى العرب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م).
8. دجاني، أحمد صدقي، لا للحل العنصري في فلسطين، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994م).
9. درويش، هدى، العلاقات التركيه اليهودية وأثرها على البلاد العربية، (دمشق: دار القلم ، ب.ت)

10. ـــــــــ، حقيقة يهود الدونمة في تركيا، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003).

11. رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، (بيروت: شركة المطبوعات والتوزيع، 2006).

12. ـــــــــ، العلاقات العربية التركية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006م).

13. روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم الخوري، (قبرص: دار قرطبة للنشر والأبحاث، 1993م).

14. زهرة، عطا محمد، في الأمن القومي العربي، الطبعة الثانية، (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1995م).

15. سري الدين، عايدة العلي، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية، (بيروت: دار الفكر العربي، 1997م).

16. سلامة، سلامة أحمد وآخرون، الشرق أوسطية، (القاهرة: مركز الإهرام للنشر والترجمة، 1995م).

17. سليمان، ميخائيل، صور العرب في عقول الأمريكيين، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2003م).

18. سيد، طارق عبدالجليل، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، (القاهرة: جواد الشرق للنشر والتوزيع، 2001).

19. عبدالعاطي، بدر، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام، 2003م).

20. عقابي، على عودة، العلاقات السياسية الدولية، (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995م).

21. عقاد، عباس محمود، الإسلام في القرن العشرين، د.ت (القاهرة: دار الكتب الحديثة).

22. عقاري، عبدالزهرة شلش، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2002م).

23. علواني، مصطفى "محرر" مصر وأمن الخليج بعد الحرب ، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994م).

24. علي، أورخان، محمد علي، السلطان عبدالحميد الثاني، (العراق: دار الأنبار ، 1987م).

25. عمارة، عبدالمنعم، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1987م).

26. عنان، مجذاب بدر وآخرون، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998م).

27. عوض الله، عبدالعزيز محمد، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، 2002م).

28. عيسى، حامد محمود، القضية الكردية في تركيا، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002م).

29. فراو، فردريخ قلهلم، يقظة العالم الإسلامي، ترجمة بهيج شعبان، (بغداد: دار الحكمة، 1986م).

30. كوامر، هاينتس، تركيا المتغيرة، تعريب فاضل جتكر، (الرياض، دار العبيكان، 2001م).

31. مرسي، الصفصافي أحمد، أوراق تركية حول الثقافة والحضارة، (القاهرة: جواد الشرق للنشر والتوزيع، 2002م).

32. معوض، جلال عبدالله، العلاقات الإسرائيلية التركية، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، أكاديمة ناصر العسكرية، 1998م).

33. ـــــــــ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م).

34. مصباح، زايد عبيدالله، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، (طرابلس: دار الرواد، 2002م).

35. ناصري، خليل إبراهيم ، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، (بيروت: دار الرواد، 2002).

36. نعيمي، أحمد نوري، تركيا والوطن العربي، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1998).

37. ـــــــــ، التطورات الحدثية في العلاقات العراقية التركية، (بغداد: ب.ن، 1987)

38. ـــــــــ، العلاقات التركية الإسرائيلية 48-1985، (الموصل: مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل، 1986م).

39. نور الدين، محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1997م).

40. ـــــــــ، تركيا الجمهورية الحائرة، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1998م).

41. نوفل، ميشال، العرب والأتراك في عالم متغير، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993م).

ثالثاً:- المجلات والدوريات:

1. أحمد نوري النعيمي، (تركيا والصراع العربي الصهيوني)، مجلة الدراسات العليا، السنة الثانية، العدد الرابع خريف 1997م.

2. أورهان كولوغنو وآخرون، (العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995م.

3. أوفرا بنجيو وجنسر، (التصورات العربية وانحيازها إلى إسرائيل)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد51، 2003م.

4. ف.إ.دانيلوف، (الجيش في تركيا) ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، سلسلة ملفات تركيا، العدد الأول، دمشق دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.

5. جلال عبدالله معوض، (تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات)، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، سلسلة بحوث سياسية، 1996م.

6. ـــــــــ، (تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج الجانب الأمني)، مجلة شؤون عربية، العدد 67 سبتمبر، 1991م.

7. ـــــــــ، (دور تركيا في الشرق بعد أزمة الخليج الجوانب السياسية والاقتصادية)، مجلة شؤون العربية، العدد 69، (مارس: 1992م).
8. عبدالملك، خلف التميمي، (الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي)، سلسلة عالم المعرفة، العدد71، (نوفمبر: 1983م).
9. عمر محمود يزيز، (التحالف التركي الصهيوني وأثره على الأمن القومي العربي)، مجلة الدراسات، العدد 2-3، سبتمبر 1999م.
10. عماد جاد، (السياسة الخارجية المصرية والشرق الأوسط)، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، اكتوبر 1999م.
11. خالد حسن محمد، (التحالف التركي الإسرائيلي والأمن القومي العربي)، مجلة الدراسات العدد 2-3، (سبتمبر 1999م).
12. محمد السعيد عبدالمؤمن، (حوار الحضارات مسألة شرق أوسطية)، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد الخامس، (يناير: 2002م).
13. مخلوف سليمان، (المؤسسة العسكرية التركية)، سلسلة ملفات تركية، العدد11، (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م).
14. ميهوب غالب أحمد، (الشرق أوسطية دلالات وتطورات محتملة)، مجلة الدراسات، (طرابلس: العدد الثامن، ربيع 2002م).
15. سيم شاكماك، (موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقتها بالوطن العربي)، مجلة المستقبل العربي، العدد45، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر: 1982م).
16. نجدة فتحي صفوة، (موقف تركيا من قضية إسرائيل)، مجلة المستقبل العربي، (بيروت، العدد45، نوفمبر: 1982م).
17. سالار أوسى، (تركيا وأمريكا، من الأقطاب المتعددة إلى نظام القطب الواحد)، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، سلسلة ملفات تركية، (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر، العدد6، 2000م).
18. يوسف إبراهيم الجهماني، (تركيا وإسرائيل)، سلسلة ملفات تركية، (دمشق: دار حوران للتوزيع والنشر، العدد الأول، 1999م).

19. هاكان يافور، (العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور جدل الهوية)، دراسات عالمية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 29، 2000م).

رابعاً:- الرسائل العلمية:

1. عبدالسلام عبدالرحمن عبدالدائم، الدور التركي وأثره على المنظمة العربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2004م).
2. أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997م).

الملاحق

نص اتفاق التدريب الإسرائيلي- التركي
زيارة للسفن والطائرات وتذكير بالاتفاق الأمني للعام 94

نص الاتفاق الذي جاء تحت عنوان "اتفاق التعاون في التدريب العسكري بين هيئة أركان الحرب في الجمهورية التركية وبين وزارة الدفاع في دولة إسرائيل".[1]

الأطـــراف:

شعوراً بأهمية تطوير علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين الدولتين، إلى مراتب أعلى، وإيماناً بنفع التدريب العسكري لصالح كل من الطرفين.

وقبولاً بأن هذا النوع من التعاون من شأنه زيادة وتدعيم العلاقات بين الطرفين، توصل الطرفان إلى الاتفاق على المسائل التالية:

الهـــدف:

هدف هذا الاتفاق تحقيق التعاون في ميدان التدريب العسكري بين البلدين.

المضمون:

يضم هذا الاتفاق المبادئ والقواعد المتعلقة بالمؤسسات التدريبية العسكرية، والوحدات العسكرية والأفراد الذين سيتدربون في هذه المؤسسات والتدريب في هذه الوحدات والمختصين من الطرفين الذين هم موضوع المعاهدة، ومسؤوليات الطرفين وتعاونهما.

التعريفات:

"الدولة المرسلة" هي التي ترسل موظفيها بالتبادل، والدولة المستقبل هي الدولة التي تقبل أفراد التبادل.

السلطة المسؤولة:

أ. في تركيـــا: السلطة المسؤولة في الجانب التركي هي هيئة الأركان التركية والسلطة المسؤولة في الجانب الإسرائيلي هي سفارة إسرائيل في أنقرة.

ب. في إسرائيل: السلطة المسؤولة عن الجانب التركي هي السفارة التركية في تل أبيب، والسلطة المسؤولة عن الجانب الإسرائيلي هي وزارة الدفاع في إسرائيل.

---

[1] عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، (بيروت، دار الآفاق ، 1997م)، ص277.

"قائد المجموعة" أو "الفريق" هو أقدم المعنيين بالنسبة لقوانين البلد المرسل أفراد التبادل.

"الوحدة المضيفة" هي الوحدة التي تستضيف أفراد التبادل في الدول المستقبلة، "وحدة التبادل" هي الوحدة التي ترسل إلى الدولة المضيفة لتحقيق قصد هذا الاتفاق.

مضمون التدريب:

1. التعاون في التدريب يحتوي على التالي:

أ.تحقيق التعاون على مستويات مختلفة، اعتماداً على أساس المبادلة في ميادين خبرة الأفراد.

ب. الزيارات المتبادلة بين الأكاديميات العسكرية والوحدات والمعسكرات.

ج. تطبيقات التدريب والمناورات.

د. إرسال مراقبين بهدف تتبع المناورات العسكرية لدى الطرفين.

ه. تبادل الموظفين لتأمين المعلومات والتجارة خاصة في الميادين الاجتماعية والثقافية التي تشمل التاريخ العسكري، والمتاحف العسكرية، والأرشيفات العسكرية أيضاً.

و. الزيارات المتبادلة للسفن البحرية العسكرية.

ز. الزيارات والجولات المتبادلة بين الفرق الرياضية العسكرية والمجموعات الفنية العسكرية.

ح. التعاون بين معامل الأفلام والصور الفوتوغرافية العسكرية.

2. أن تحقيق فعاليات التدريب وتأثير التبادل المذكورة أعلاه يتطلب تفاهم الطرفين على الاستعدادات كافة المتعلقة بالتفاصيل التالية في ما بينهما:

أ.موضوع التدريب.

ب. مبادئ التدريب.

ج. مدة التدريب، وتاريخ إتمامه.

د. المقاييس التي ستطبق في اختيار الأفراد المرسلين.

ه. اللغة التي ستستخدم.

و. طريقة ومقدار الدفع المالي الذي ستقوم به الدولة المرسلة بخصوص التدريب والنشاطات الأخرى.

ز. النقاط الضرورية الأخرى.

ح. شكل تنظيم النشاطات الاجتماعية والثقافية.

ط. الطريقة المتعلقة بإنهاء النشاطات.

3. إخطار الدولة المضيفة بالتفاصيل المتعلقة بوحدة التبادل وبموظفي التبادل، وبالتدريب، في مدة لا تقل عن 45 يوماً.
4. سيبذل الطرفان أقصى جهودهما في زيادة الزيارات المتبادلة لسفن الأسطول البحري، والطائرات التابعة للقوات الجوية.
5. سيبذل الطرفان أقصى جهودهما لزيادة الفعاليات الرياضية بين القوات المسلحة.
6. تحقيق فعاليات التدريب في كل من إسرائيل وتركيا بالتبادل.

ما يستوجبه التعاون في التدريب العسكري:

1. لغة التدريب هي لغة الدولة المضيفة ويمكن استخدام مترجمين بناء على رغبة الدولة المرسلة، وذلك في برنامج التدريب التي تبلغ مدتها أقل من سنة، وفي هذه الحالة، تستطيع الدولة المرسلة، إرسال مترجمين عسكريين ومدنيين بدرجة كافية، ويمكن للدولة المضيفة أن تقدم خدماتها بناء على رغبة الدولة المرسلة وتتحمل الدولة المرسلة مصاريف الترجمة.
2. يقرر الطرفان تفاصيل مجالات التطبيق المتعاون فيما بينهما وذلك باتفاقات تكنيكية وعلى مستوى أقل، وفي هذا المفهوم، يجتمع ممثلو الطرفين وينسقون نشاطاتهم في إطار هذا الاتفاق، وكل طلبات التدريب وتدعيم الاحتياجات العسكرية والتنظيمات الأمنية تناقش وتقرر في هذه الاجتماعات.
3. يستمر التعاون في ضوء الإطار الموضح في هذا الاتفاق، والمواقف والظروف النوعية يتم تناولها بكل واقعة فيها على حدة، أن مضمون فعاليات كل تدريب وأوجهه التكنيكية تناقش في "اجتماعات التطبيق، كما ذكر من قبل، وسيتم التفاهم عليها وتضاف إلى هذا الاتفاق كملحق له.
4. سيوضح نصب الأعين احتياج الدولتين ومصلحتهما عند تحقيق هذا التعاون التطبيقات والمسؤوليات المتولدة من هذا التعاون.

1. يمكن أثناء مدة التدريب، تقديم الخدمات والآلات والمواد الضرورية لموظفي التبادل.
2. يمكن تنظيم التطبيق من أجل تنظيم فعاليات التدريب عندما يُرى أن هذا من الضروري عند الاحتياج إلى تنظيم فاعليات التدريب ويمكن تحقيق التطبيق ويشمل الخصوصيات التالية:
   أ. موضوع التدريب.
   ب. مبادئ التدريب.
   ج. مدة التدريب، بدايته وانتهائه.
   د. الشروط الأولية لموظفي التبادل المرسلين للتدريب.
   ه. اللغة المستخدمة في التدريب.
   و. الموضوعات المالية.
   ز. المسائل الأخرى الضرورية المتعلقة بالتدريب.
3. تثبيت الخصوصيات التالية وهي المتعلقة بالأنشطة كافة في حالة عمل خطة سنوية متعلقة بتطبيقات هذا الاتفاق وهي:
   أ. صفة التدريب، اسمه، ومكان تحقيقه.
   ب. تاريخ بداية النشاط وتاريخ انتهائه.
   ج. مستوى التدريب والشروط الأولية الضرورية لمستوى موظفي التدريب.
   د. عدد الأفراد المقبولين.
   ه. المسائل المالية.

1. هل سيكون التدريب في مقابل مالي أم من دون مقابل مالي؟ وإذا كان بمقابل فما شكل الدفع؟
2. مسؤوليات الطرفين، والمصاريف.
3. إذا كان من الضروري عمل تدريب إضافي بعد استعدادات الخطة السنوية فستحل هذه المسائل برضي الطرفين.

4. تحديد المتدربين من موظفي التبادل من قبل الدولة المرسلة تبعاً لاحتياجاتها مع وضع إمكانات الدولة المضيفة في الحسبان.
5. أفراد التبادل، يحددون حسب التناسق بين الدولتين: المرسلة والمستقبلة.
6. تثبت الدولة المستقبلة والمؤسسة المسؤولة عن التدريب برنامج التدريب ومحتوى الموضوعات.
7. تثبت الامتحانات، ووضع الدرجات، وشهادات التدريب والوثائق من قبل الدولة المضيفة.

سرية معلومات الأمن المصنفة:

1. كل المعلومات المتبادلة بين طرفي الاتفاق، وكذلك الخبرات تخضع لأحكام الاتفاق الأمني والسري الذي تم توقيعه في 31 آذار 1994.
2. يجب على أفراد التبادل مراعاة أسس السرية التامة ومراعاة التنظيمات الأمنية للدولة.
3. يجب على أفراد التبادل الخضوع لنظم الأمن الذي تحدده الدولة المضيفة.
4. على أفراد التبادل الخضوع لسرية المعلومات المصنفة والمعطاة لهم ويستمر هذا حتى بعد إتمام التدريب.
5. على أفراد التبادل عدم إقامة علاقات مع الصحافة سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر.
6. الدولة المضيفة مسؤولة عن أمن أفراد التبادل.

لن يؤثر هذا الاتفاق على الأحكام الواردة على الاتفاقيات الأخرى التي يعقدها الطرفان.

حالة الطوارئ واختصار البعثة:

1. لن يشترك أفراد التبادل في المعارك التي تحدث بين الدولة المضيفة ودولة ثالثة، ولن يسمح باشتراكهم في عمل إذا كانوا في الدولة المضيفة.
2. مع تذكر الآتي:

أ. على الدولة المضيفة اتخاذ الإجراءات السريعة والتسهيلات اللازمة في حالة إذا طلبت الدولة المرسلة عودة أفرادها المشتركين في التدريب.

ب. يستطيع أفراد التبادل ترك البلد برغبة الدولة المرسلة في حالات مثل الحرب، والنزاع المسلح، والتمردات الشعبية والأزمات الدولية.

المسائل المالية:

1. أحكام عامة: تحدد الأحكام المتبادلة المتعلقة بهذا الاتفاق بموجب تنظيمات تطبيقية.
2. المدفوعات والمصاريف:

أ. تحدد المواقف والظروف الخاصة والمتعلقة بالموقف المالي بموجب التنظيمات التطبيقية، ويقبل الطرفان أن يدفع كل شخص نفقاته.

ب.تضمن الدولة المضيفة في مؤسساتها نفقات الإقامة والأكل بدون مقابل.

3. الضرائب:

أ. يخضع أفراد التبادل لجميع القواعد الضريبية في الدولة المضيفة.

ب.يعفى من الجمارك كل الأجهزة الخاضعة لأهداف الاتفاق بما في ذلك جميع الأجهزة والآلات بشرط أن تكون في عدد معقول.

ت.على الطرفين اتخاذ التدابير اللازمة الخاصة بموضوع الجمارك للحيلولة دون استغلال ذلك جمركياً.

4. قرر الطرفان من حيث المبدأ دفع المصاريف المحملة على الوحدة المضيفة التي ينفقها أفراد التبادل مثل المرتبات والضمان الاجتماعي ومصاريف المواصلات وغيرها.
5. تغيير الاتفاق:

إذا دعت الحاجة إلى إحداث تغيير في الاتفاق أو مراجعته فيقترح ذلك كتابة ولا بد من مناقشة هذه الاقتراحات المطلوب تغييرها خلال ثلاثين يوماً، وإذا لم يتم التوصل إلى نتيجة خلال 45يوماً يستطيع الطرف الراغب إنهاء الاتفاق على شكل الإعلام بذلك قبل 30يوماً من انتهاء مدة الاتفاق بمذكرة تحريرية وستطبق التغييرات حسب أحكام المادة(20).

المدة والانتهاء:

1. مدة هذا الاتفاق خمس سنوات ويتجدد هذا الاتفاق سنوياً ما لم يبلغ أحد الطرفين الطرف الآخر بمذكرة قبل انتهاء مدة الاتفاق بتسعين يوماً.

2. إذا اقتنع أحد الطرفين بأن الطرف الثاني لم يطبق بعض الأحكام فيمكنه طلب التباحث في هذا الشأن، كتابة، ويجب بدء هذه المباحثات خلال45 يوماً فيكون من حق الطرفين تعطيل الاتفاق بشرط أن يكون الإعلام بهذا كتابة.

المسؤوليات:

1. في حالة حدوث ضرر للأشياء التي تستخدمها القوات المسلحة ضد أعضاء القوات المسلحة والعاملين بها، فيمكن التغاضي عن ذلك إذا كان هذا الضرر يتواءم مع الأحكام الآتية:
   أ. إذا كان هذا قد حدث أثناء تأدية واجب رسمي قام به أحد العاملين من موظفي التبادل.
   ب. إذا كان هذا ناتجاً عن استخدام سيارة أو سفينة أو طائرة استخدمها الجانب لتأدية وظيفة رسمية.
2. لا يدعي طرف على آخر في حوادث تحدث أثناء تأدية الواجبات الرسمية من موت أو إصابة.
3. يدافع الطرفان عن موظفي التبادل في الحوادث التي توجه من طرف ثالث أثناء أنشطة الأحكام المسجلة بهذا الاتفاق.

عن هيئة الأركان العامة بالجمهورية التركية مشويل بر مساعد رئيس هيئة الأركان العامة عن وزارة الدفاع بدولة إسرائيل ايفري داود المدير العام.

Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya

Altahadi University
Faculty of Economics

Postgraduate Studies
Department of Political Sciences

The impact of external factor on the foreign policies of states

"Case study of Turkey"

Prepared by

Milad Mohamed Milad Elahater

B.Sc. In Political Science – Faculty of Economics

Altahadi University – 1999

Supervising Professor

Dr. Fathi Mohamed ElbaJa

The study was presented to complete the requirements of the Master's degree in political science on 10/03/2010
Department of Political Sciences – Faculty of Econmomics – Altahadi university

Semester (Spring 2010)

Abstract

This study entitled "The impact of external factor on the foreign policies of states, case study of Turkey", the foreign policies of most world countries today are affected by the external factor that includes change of structure of the international system and power distribution centers in it. The foreign policy of countries stems from a particular reality of international system in one hand, And understanding the decision-maker of this reality on the other. The greater the understanding and awareness of this reality. The more compatible its foreign policy with its interests. And the more losses are avoided.

Importance of the study comes from the fact that Turkey is one of the main countries in the Middle East , enjoying a demographic weight and a strategic location in addition to its relations with western countries and its membership in the NATO alliance ,which makes it an important player in the middle east. the importance of the study also because of highlighting the role of the external factor of international system and the changes that occur , and the affect of these changes on the Turkish foreign policy towards "Israel".

Problem of the study is based on several questions , as (Did the existence of the Soviet Union as a superpower in a bipolar international system influence on the evolution of relations between Turkey and "Israel"?) and (Does the European countries play the major role in pushing Turkey to conclude agreements with "Israel"?)

The study was based on the premise that the structure of the international system influence Turkey's foreign policy towards Israel, and the change of this structure leads to the change of Turkey's foreign policy.

The study aims to investigate the contributions of Ataturk's revolution in determining the Turkish foreign policy, and aims to know the reasons for Turkey's recognition of Israel, And to clarify the impact of external factor on Turkey's foreign policy.

This study used the descriptive approach and the comparative analytical approach to determine the effect that occurred in Turkey's foreign policy towards Israel in two different time periods. (Bipolar international system, and unipolar international system), the study

also used the case study approach. The time limits of study extends from year 1948 declaration of the state of Israel , until 1996 The signing of an agreement between Turkey and Israel. The special boundaries of study is Turkey.

The study is divided into three chapters. The first chapter entitled of **a historical perspective on the evolution of Turkish foreign policy**, It includes two sections, the first section deals with **the revolution of Ataturk and determination of foreign policy**, The second section deals with **recent Turkey's attitude towards the State of Israel.**

The second Chapter entitled **the impact of external factor on Turkey's foreign policy towards Israel in the period from 1948-1988.** It includes two sections, the first : **Turkey's policy towards Israel in the period from 1948-1978.** The second section is **Turkey's policy towards Israel in the period from 1979-1989.**

The third Chapter, entitled **the impact of external factor Turkey's policy in the period from 1990-1996**. Includes two sections. The first is **Turkey's policy towards Israel in the period from 1990-1993**. The second section is **Turkey's policy towards Israel in the period from 1993-1996**. In addition , The study contains a conclusion and a list of References and appendixes .

Of the most important findings of the study, is That the external factor is an important determinant that contribute in determining the foreign policy of States, the Successive international variables has also contributed to the formation of Turkish foreign policy towards Israel, and Turkey's desire to build a strong relationship with the European countries and the United States Has resulted in closer Turkish relations with Israel, also, The emergence of the former Soviet Union and the United States of America, as the two Poles of international order in the post-World War II period, has contributed to the formation of the external orientation of Turkey towards Israel.

Table of Contents

Subject	Page
Introduction	1
First chapter : a historical perspective on the evolution of Turkish foreign policy	9
Section I : the revolution of Ataturk and determination of Turkish foreign policy	11
Section II : recent Turkey's attitude towards the State of Israel.	33
Second chapter : the impact of external factor on Turkey's foreign policy towards Israel in the period from 1948-1988.	47
Section I : Turkey's policy towards Israel in the period from 1948-1978.	49
Section II : Turkey's policy towards Israel in the period from 1979-1989.	65
Third chapter : the impact of external factor Turkey's policy in the period from 1990-1996.	80
Section I : Turkey's policy towards Israel in the period from 1990-1993.	82
Section II : Turkey's policy towards Israel in the period from 1993-1996.	99
Conclusion	116
References	123
Appendixes : The full text of the Turkish-Israeli military agreement (May 1996).	129